
شرح
مختصر التصريف العزي
سعد الدين
شرح وتحقيق
الدكتور
سالم مكرم
الناشر
المكتبة الأزهرية للتراث
٩ درب الأتراك خلف جامع الأزهر الشريف ت ٥١٢٠٨٤٧
Bibliotheca Alexandrina

شرح

مختصر التصريف العزي

في فن الصرف

تأليف

لمسعود بن عمر سعد الدين التفتازاني

شرح وتحقيق

الدكتور

عبد العال سالم مكرم

الطبعة الثامنة

١٤١٧هـ - ١٩٩٧م

الناشر

المكتبة الأزهرية للتراث

٩ درب الأتراك خلف الجامع الأزهر الشريف ت ٥١٢٠٨٤٧

بسم الله الرحمن الرحيم

رقم الإيداع: ٢٧٦٩ / ٩٧
الترقيم الدولي: I.S.B.N
977 - 5/ 65 - 68 -7

شرح

مسعود بن عمر القاضي

المعروف بسعد الدين التفتازاني

مقدمة

١) الزنجاني مؤلف تصريف العِزّي :

هو عبدالوهاب بن إبراهيم بن عبدالوهاب الملقّب بعزالدين أبي المعالي الخزرجيّ الزّنجانيّ .

من مؤلفاته : الهادي وشرحه في التصريف . قال السيوطي : أكثر الجار بُرْدى من النقل عنه في شرح الشافية[١] .

ومن مؤلفاته أيضاً : « تصحيح المقياس في تفسير القسطاس » في علم العروض وهو شرح لكتاب « قسطاس » في العروض للعلامة جار الله الزمخشري . وقد فرغ من تصحيح المقياس سنة ٦٥٥ هـ ومعنى ذلك أنه توفي بعد سنة ٦٥٥ هـ[٢] .

ومن أهم كتبه : « تصريف العِزّي » الذي نتناوله في إيجاز بالتعريف

(١) بغية الوعاة ٢ / ١٢٢ .

(٢) معجم المطبوعات لسركيس / ٩٧٧ ، كشف الظنون مجلد ٢ / نهر ١٣٨ ، ١١٣٩

٢ ـ تصريف العِزّي :

إنّ كلمة العزّي نسْبة إلى لقبه عِزّالدين أبي المعالي ؛ وأما كلمة : « تصريف » ، فإنه يعني بها كما قال في مقدمة كتابه : « تحويل الأصل الواحد إلى أمثلة لمعان مقصودة لا تحصل إلا بهـا» . ويبدو لي آن كلمة : « تصريف » لم تكن من مبتكراته فقد سبق بها ، وجرى على سنن مَن قبله في إطلاق هذه الكلمة على مسائل الصرف ، وموضوعاته ، وقضاياه ، سبقه إلى هذه التّسمية سيبويه حينما يقول : « هذا باب ما بنت العرب من الأسماء والصّفات ، والأفعال غير المعتلّة والمعتلّة ، وما قيس من المعتل الذي لا يتكلّمون به أو لم يجيء في كلامهم إلا نظيره من غير بابه وهو الذي يسميه النّحويون : « التصريف »[1].

وسبقه المازني في كتابه المشهور « تصريف المازني » المتوفّي على اختلاف في الروايات في ٢٤٧ هـ .

وقد تولى شرحه ابن جنيّ المتوفي ٣٩٢ هـ لما له من قيمة كبيرة في علم التصريف مبيّناً هذه القيمة بقوله : « ولما كان هذا الكتاب الذي قد شرعت في تفسيره وبسطه من أنفس كتب التصريف ، وأسدّها وأرصنها ، عريقاً في الإيجاز والاختصار ، عارياً من الحشو والإكثار متخلّصاً من كزازة ألفاظ المتقدّمين ، مرتفعاً عن تخليط كثير من المتأخرين قليل الألفاظ ، كثير المعاني ، عنيت بتفسير مشكله

---

(١) سيبويه ٤ / ٢٤٢ هارون .

وكشف غامضه والزّيادة في شرحه ، محتسباً ذلك في جنب ثواب الله ، ومزكياً به ما وهبه لي من العلم »(١)، وقد سمّى ابن جني كتابه : « المنصف »(٢) وابن جنيّ أطلق على هذا العلم : « التصريف » في كتابه « الملوكي في التصريف » وهو أسبق زمناً من الزّنجاني حيث توفي ٣٩٢ هـ .

وقد شرح هذا الملوكي ابن يعيش المتوفي ٤٦٣ هـ ، موضحاً في مقدمة شرحه مكانة التّصريف بين علوم العربية ، يقول : فإنه لما كان التصريف من أجلّ العلوم وأشرفها ، وأغمض أنواع الأدب وألطفها ، حاجة النحويّ إليه ضرورية ، والمُمْلِقُ منه مُمْلِقٌ من حقيقة العربيّة ، وكان الكتاب الموسوم بـ « الملوكيّ » المنسوب إلى الشيخ أبي الفتح عثمان بن جني رحمه الله مشتملاً على كثير من حدوده ، وجمل من قوانينه . . . أمليت هذا الكتاب »(٣) .

وفي ضوء هذه النصوص نستطيع أن نقول : إن علم التصريف اشتغل به العلماء قبل الزّنجاني ، فجرى على سنن من قبله في بحث قضاياه ، ومناقشة مسائله ملتزماً منهج الإيجاز ، ليجمع أشتات قضاياه في عبارات موجزة ، يسهل الإلمام بها ، ويتيسر حصرها وحفظها .

وقد حظي كتابه بشهرة واسعة فأقبل عليه الطلاب والعلماء يدرسون مسائله ، ويشرحون قضاياه ، ويحللون ألفاظه وتراكيبه .

---

(١) المنصف ١ / ٥ .
(٢) طبع بمطبعة مصطفى الحلبي .
(٣) شرح الملوكي في التصريف تحقيق فخرالدين قباوة / ١٧ .

٣ ـ نشر كتاب : « تصريف العزي » :

وقد حظي كتاب تصريف العزي بالإقبال عليه ، والتنافس في نسخه وطبعه ونشره .

ومما يدل على قيمته العلمية أنه ترجم إلى اللغة اللاتينية وطبع في روما ١٦١٠ م باعتناء « ريموندوس » .J.B. Raymundus[1] . أمّا نسخه المخطوطة والمطبوعة فإني أُحيل القارىء إلى فهرس مكتبة الأزهر المجلد الرابع ص ٦٥ وص ٦٦ ليتبين مدى أهمية هذا المختصر ومدى الإقبال عليه لنسخه وطبعه .

٤ ـ شروح تصريف العِزّي :

ولما كان كتاب تصريف العزي موجزاً في تأليفه ، مختصراً في ألفاظه مضغوطاً في تراكيبه ، محكماً في عباراته احتاج إلى من يبسط عباراته ويحلل تركيباته ، ويشرح ما غمض من ألفاظه ، فتجرد لهذا العمل العلمي مجموعة من العلماء أسهموا في شرحه ، وتنافسوا في تذليل مصاعبه، وتسابقوا إلى تحليل ألفاظه وتراكيبه.

وقد وضح لنا حاجي خليفة في كتابه كشف الظنون الشروح التي وضعت لهذا المختصر ؛ نذكر منها ما يأتي :

١ ـ شرح سراج الدين محمد بن عمر الحلبي المتوفي ٨٥٠ هـ .

٢ ـ شرح عمادالدين أبي الفداء إسماعيل بن إبراهيم بن جماعة الكنانّي المتوفي سنة ٨٦١ هـ .

---

(١) انظر معجم المطبوعات لسركيس / ٩٧٧

٣ ـ شرح المولى مصطفى بن يوسف المعروف بخواجة زادة البرسوي المتوفي سنة ٨٩٣ لمّا صار معلّماً للسلطان محمد الفاتح وقرأ عليه المتن .

٤ ـ شرح شمس الدين محمد بن الشيخ زين الدين قاسم بن علي الغزي المتوفي ٩١٨ هـ ، وسمّاه : « نزهة الناظر بالطرف في شرح علم الصّرف » .

٥ ـ شرح الشيخ محمد الشربيني الخطيب المتوفي ٩٧٣ هـ شرحاً ممزوجاً .

٦ ـ شرح أحمد بن محمد المعروف بابن الملا الحلبي المتوفي حدود ٩٩٠ هـ.

٧ـ ومن أهم الشروح التي سعدت بالبقاء والخلود: شرح العلامة سعدالدين محمود بن عمر التفتازاني[1] ، وهو الشرح الذي قمت بتحقيقه وسأحاول إلقاء الضوء على هذا الشرح في إيجاز .

٥ ـ شرح مسعود بن عمر التفتازاني على تصريف العزي :

أمّا مسعود بن عمر فقد « ولد سنة ثنتي عشرة وسبعمائة ، وأخذ عن القطب والعَضُد ، وتقدم في الفنون ، واشتهر ذكره ، وطار صيته وانتفع الناس بتصانيفه .

ومن مؤلفاته :

أ ـ شرح العضُد .

ب ـ التلويح على التنقيح في أصول الفقه

جـ ـ شرح العقائد .

(١) انظر كشف الظنون مجلد ٢ نهر ١١٣٩ ، ١١٤٠

د ـ شرح الشمسيّة في المنطق .

هـ ـ الإرشاد في النحو .

وتوفي بسَمَرْقند سنة إحدى وتسعين وسبعمائة[1] .

ومن أهم مؤلفاته: شرحه لتصريف العِزّي الذي «أضاف إليه فوائد شريفة، وزوائد لطيفة وهو أول تآليفه أتمّه في شهر شعبان سنة ٧٣٨هـ.

وقد بيّن مسعود بن عمر السّر في شرحه لهذا التصريف فيقول : « لما رأيت مختصر التصريف الذي صنفه الإمام الفاضل العالم العامل قدوة المحققين ، عز الملة والدين ، عفيف الدين عبدالوهاب بن إبراهيم الزّنجاني رحمة الله عليه مختصراً ينطوي على مباحث شريفة ، ويحتوي على قواعد لطيفة ، سنح لي أن أشرحه شرحاً يذلّل من اللفظ صعابه ، ويكشف عن وجه المعاني نقابه ، ويستكشف مكنون غوامضه ، ويستخرج سرّ حلوه من حامضه ، مضيفاً إليه فوائد شريفة وزوائد لطيفة مما عثر عليه فكري الفاتر ، ونظري القاصر ، بعون الله القادر »[2] .

٦ ـ الحواشي والتعليقات على شرح مسعود بن عمر :

ولأهمية هذا الشرح تنافس العلماء على التعليق عليه ، ووضع الحواشي لتحرير مسائله ، وبيان ألفاظه ، وكشف معانيه .

ومن أهم هذه الحواشي والتعليقات :

---

(١) بغية الوعاة ٢ / ٢٨٥ .

(٢) مقدمة الشرح .

أ ـ حاشية السيوطي المتوفي ٩١١ هـ ، وسمّاها : « الترصيف حاشية على شرح التصريف » .

ب ـ حاشية لشمس الدين محمد بن علي الحلبي المعروف بابن هلال النحوي المتوفي ٩٣٣ هـ ، سماها : « التطريف على شرح التّصريف » .

وصنف محمد بن إبراهيم الحلبي المعروف بابن الحنبلي المتوفي ٩٧١ هـ حاشية على تلك الحاشية سماها : « التعريف على تغليط التطريف » .

جـ ـ حاشية الشيخ ناصرالدين أبي عبدالله محمد المتوفي ٩٥٨ وصنف تلميذه الشيخ شهاب الدين أحمد بن قاسم العبادي المتوفي ٩٩٤ حاشية على هذه الحاشية .

د ـ حاشية الشيخ ناصرالدين إبراهيم اللقاني المتوفي ١٠٤١ هـ سماها : « خلاصة التعريف بدقائق شرح التصريف » .

٧ ـ أهمية شرح مسعود بن عمر :

وقد سعد هذا الشرح بنشره عن طريق النسخ والطباعة ، فكثر النّساخ ، واختلفت الخطوط وتعدّدت الطباعة مما يدلّ على قيمته العظيمة ، ومكانته الكبيرة في نفوس العلماء والدارسين في مختلف العصور ، حتى عصرنا الحاضر حيث كانت آخر طبعة له سنة ١٩٥٤ ـ بمطبعة الحلبي ، وفيما يلي أهم مخطوطات هذا الشرح وتاريخ طبعاته .

٨ ـ مخطوطات شرح مسعود بن عمر على التصريف العزّي :

هناك بعض المخطوطات تضيف الشرح إلى لقبه ، فيقولون :

شرح السّعد على التصريف العزي ، لأن لقبه : سعدالدين كما ذكرنا سابقاً . ومن أهم مخطوطات هذا الشرح في ضوء فهرس مكتبة الأزهر فقط ما يأتي :

أ ـ نسخة مخطوطة بخط عليّ بن فخرالدين المرحومي سنة ١٠٣٣ هـ .

ب ـ نسخة بخط خليل بن مصطفى سنة ١٠٨٣ هـ .

جـ ـ نسخة بخط عبدالنبي بن محمد بن ولي ١٠٩١ هـ .

د ـ نسخة بخط علي الإمام المناواتي سنة ١١٢٢ هـ .

هـ ـ نسخة بخط محمد أبي الحسن الحنفيّ سنة ١١٦١ هـ .

و ـ نسخة بخط عبدالرحمن محمد سنة ١١٩٧هـ .

ز ـ نسخة بخط كمال بن محمد بن نظام الشافعي ١٢٢٣ هـ .

ح ـ نسخة بخط عبده بن أحمد النحال الشافعي سنة ١٢٣٠ هـ .

ط ـ نسخة بخط محمد الشبشيري الشافعي سنة ١٢٤٤هـ.

ي ـ نسخة بخط خليل بن محمد الجرنوس سنة ١٢٧٣ هـ[١] .

٩ ـ وكما تنافس الناسخون في نسخ هذا الشرح تنافست دور الطباعة في طبعه، وأهم الطبعات ما يأتي:

أ ـ طبع حجر بالآستانة ١٢٦٨ هـ .

ب ـ طبع حجر بالآستانة ١٣١٠ هـ .

جـ ـ طبع بالمطبعة الحميدية بالقاهرة ١٣١٥ هـ .

د ـ طبع بالمطبعة العلميّة بالقاهرة ١٣١٩ هـ .

هـ ـ طبع بالمطبعة الميمنية بالقاهرة ١٣٢٤ هـ .

---

(١) انظر فهرس مخطوطات مكتبة الأزهر مجلد ٤ ص ٨٥ .

و ـ طبع بالمطبعة الوهبيّة بالقاهرة ١٣٩٣ هـ[1]

١٠ ـ النسخة المطبوعة ١٩٥٤ هـ :

وقعت هذه النسخة في يدي فعرفت أنها طبعة أخيرة لهذا الكتاب قامت بها مطبعة الحلبي بالقاهرة .

وراعني فيها ما يأتي :

١ ـ خلوها من الضبط ، وبخاصة الكلمات التي تحتاج إلى ضبط حتى لا تختلط الصيغ بعضها ببعض ، وما أشد حاجة الكتب الصرفية إلى هذا الضبط حتى لا يقع القارىء في لبس وحيرة أمام هذه الصيغ .

٢ ـ اضطراب الصيغ لتداخلها ، مما يعز على القارىء أن يميز بينها حيث تنعدم الفواصل ، ولا توجد النقاط .

٣ ـ كثرة الأخطاء المطبعية بحيث لا تكاد تخلو فقرة من خطأ مطبعي في كل صفحات الكتاب .

٤ ـ صعوبة قراءة الشواهد لأن معظمها مشتمل على أخطاء عديدة وتحريفات كثيرة .

٥ ـ نقص كلمات عديدة في نصوص هذه النسخة مما يصعب على القارىء أن يفهم النص في يسر وسهولة .

١١ ـ عملي في التحقيق :

قابلت نصوص النسخة المطبوعة آنفة الذكر مع ثلاث نسخ مخطوطة لهذا الكتاب :

---

(١) انظر فهرس مكتبة الأزهر المجلد الرابع ص ٨٥ .

أ ـ النسخة الظاهرية ، وقد صورت من المكتبة الظاهرية بدمشق .

٢ ـ نسخة أخرى صورت من بغداد .

٣ـ نسخة مخطوطة حصلت عليها من إيْران بمساعدة الأخ الفاضل الأستاذ عبدالعزيز علي أكبر بمعهد المعلمين بالكويت.

وقد اتضح من خلال مقابلة النصوص أن النسخة المطبوعة مع أنها الطبعة الرابعة مملوءة بالتحريفات التي تخل بسلامة النصوص.

ولم أحاول إثبات الخلاف بين النسخ، لأنه عمل غير مثمر في مجال هذا الكتاب صغير الحجم من ناحية ، ولأن كتب الصرف تقوم على الصيغ ، وهي صيغ معروفة ومألوفة ، ولا تحتاج إلى بيان أوجه الخلاف بين النسخ من ناحية أخرى ، مكتفياً بسلامة النص وكمال الضبط .

٤ ـ تفسير الكلمات المعجميّة .

٥ ـ تخريج الشواهد ، وضبطها ، والإشارة إلى مراجعها وتكملة الشواهد الناقصة .

٦ ـ تصويب تحريفات الصيغ والألفاظ .

٧ ـ ترقيم الآيات القرآنية والإشارة إلى سورها .

٨ ـ العناية بعلامات الترقيم ، وتوزيع الفقر في البدء والانتهاء .

٩ـ الاحتفاظ بالأصل، وهو مزج الشرح بالمتن، فتصريف العزي بين قوسين هكذا: (   ).

وإني لأرجو أن أكون بهذا التحقيق قد أديت واجباً نحو هذا الكتاب الذي طبقت شهرته الآفاق مع صغر حجمه ، وغزير فائدته ، وشهرة مؤلفه ، وعرضه لمسائل الصرف,وموضوعاته في صورة تجذب النفوس وتستهوي العقول إلى جانب كثرة الأمثلة وتنوعها ، والإفاضة فيها حتى ترسخ قواعد هذا الفن في العقول ، فتكمل الفائدة ويتمّ النفع ، وأرجو الله أن يجزينا أحسن الجزاء ، ويهدينا إلى سواء السبيل .

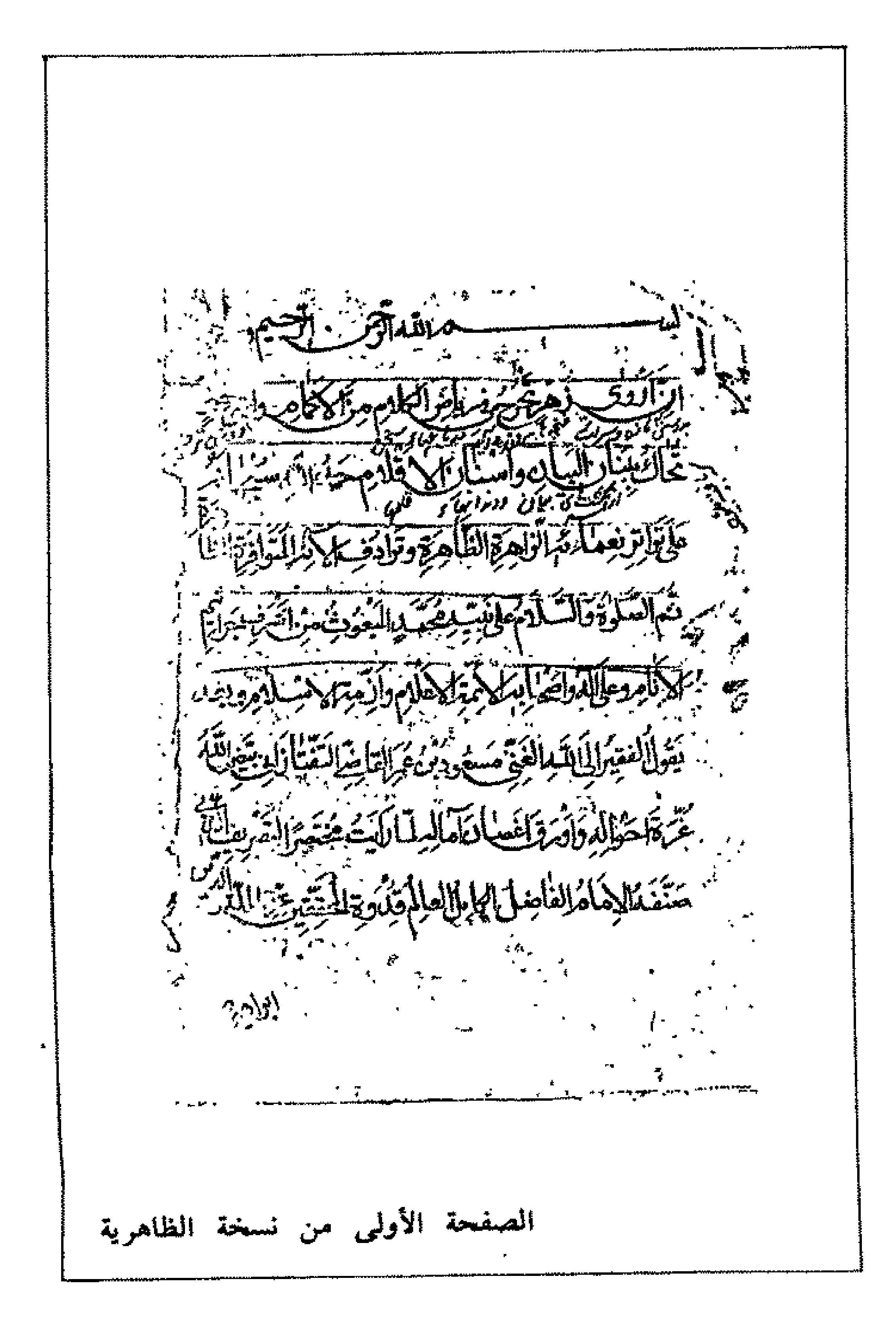
المحقق

عبدالعال سالم مكرم

الكويت

٣ من رجب سنة ١٤٠٢ هـ

الموافق ٢٦ من أبريل ١٩٨٢ م



بسم الله الرحمن الرحيم

إن أروى زهر يجتنى من رياض الكلام من الأكمام و

تحاك ببنان البيان وأسنان الأقلام حمد الله سبحانه

على تواتر نعمائه الزاهرة الباهرة وترادف آلائه المتوافرة

ثم الصلوة والسلام على نبيه محمد المبعوث من أشرف جراثيم

الأنام وعلى آله وأصحابه الأئمة الأعلام وأزمة الإسلام وبعد

يقول الفقير إلى الله الغني مسعود بن عمر القاضي التفتازاني تجاوز الله

عن [illegible] أحواله وأورق أغصان آماله لما رأيت مختصر التصريف الذي

صنفه الإمام الفاضل الكامل العالم قدوة المحققين عز الدين

الصفحة الأولى من نسخة الظاهرية

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

ان اروى زهر تخرج في رياض الكلام من الأكمام وابهى حبير تحاك ببنان البيان واسنان الأقلام حمد الله سبحانه وتعالى على تواتر نعمائه الزاهرة الظاهرة وترادف الآئه المتوافرة المتظاهرة ثم الصلوة على نبيه محمد المبعوث من اشرف جرائم الانام وعلى آله واصحابه الائمة الأعلام وائمة الاسلام وبعد فيقول الفقير الى الله الغني مسعود بن عمر القاضي التفتازاني تغمده الله

الصفحة الأولى من نسخة إيران

شرح
تصريف العزي

كذلك نصرّف الآيات لقوم يشكرون

قرآن كريم

بسم الله الرحمن الرحيم

إن أزوي زهر يخرج في رياض الكلام من الأكمام ، وأبهى جِبَرٍ[1] يحاك ببنان البيان ، وأسنان الأقلام ، حمدُ اللّه سبحانه وتعالى على تواتر نعمائه الزّاهرة الظاهرة ، وترادف آلائه المتوافرة المتظاهرة ، ثم الصّلاة على نبيّه محمد المبعوث من أشرف جرائيم[2] الأنام ، وعلى آله وأصحابه الأئمّة الأعلام ، وأزمّة الإسلام (وبعد) .

فيقول الفقير إلى الله الغنيّ مسعودُ بن عُمر القاضي التّفتازاني بيّض اللّهُ غُرّة أحواله ، وأوْرقَ أغصان آماله : لما رأيت مختصر التّصريف الذي صنّفه الإمام الفاضل العالم العامل قُدْوة المحقّقين ، عِزُّ[3] المِلّة والدّين ، عفيف الدين عبد الوهّاب بن إبراهيم الزّنجانيّ[4] ـ رحمة الله عليه ـ مُخْتَصَراً ينطوي على مباحث شريفة ،

---

(١) جِبَر بكسر الحاء وفتح الباء جمع ل « جِبَرة » على وزن : عِنَبة : وهي ضرْب من برود اليمن .

(٢) جمع : جُرْثومة ، والجرثومة : الأصل .

(٣) في ط : « وغرة الملة » .

(٤) « زنجان » بالفتح : بلد بأذربيجان .

ويحتوي على قواعد لطيفة ، سَنَح لي أن أشرحه شرحاً يذلِّل من اللفظ صِعابه ، ويكشِف عن وجْه المعاني نقابَه ، ويستكشف مكنونَ غوامضِه ، ويستخرج سِرّ حُلوه من حامضه ، مضيفاً إليه فوائدَ شريفة ، وزوائدَ لطيفة ، مما عَثُر عليه فكري الفاتر ، ونظري القاصِر ، بعون الله القادر .

والمرجوّ ممن اطّلع فيه على عَثْرة أن يَدْرأ بالحسنة السيّئة ، فإنّه أوّل ما أفْرَغتُه في قالَب التّرتيب والتّرصيف[1] مُخْتَصِراً[2] في هذا المُخْتَصر ما قَرَأْتُه[3] في علم التّصريف ، ومن الله الإستعانة وإليه الزّلفى ، وهو حَسْبُ من توكّل عليه وكَفَي ، فها أنا أشرع في المقصود بعوْن المِلك المعبود .

فأقول : لما كان من الواجب على كل طالب لشيء أن يتصوّر ذلك الشّيء أوّلاً ، ليكون على بصيرة في طَلَبه ، وأن يتصوَّر غايَته ، لأنه هو السبب الحامل على الشُّروع في الطَّلب ، بدأ المصنّف رحمه الله بتعريف التّصريف على وجه يتضمّن فائدته متعرّضاً لمعناه اللّغوي إشعاراً بالمناسبة بين المعنيْن ، فقال مخاطباً بالخطاب العام .

تعريف التصريف

(اعلم أنّ التّصريف) وهو تفعيل من الصّرف للمبالغة والتّكثير (في اللُّغة : التّغيير) .

---

(١) التّرصيف : تفعيل من الرّصف ، وهي الحجارة المرصوف بعضها إلى بعض في ميل .

(٢) في مخطوطة : « منحصراً » .

(٣) في ط : « بَل قراءة » مكان : « ما قرأته » والتحريف فيها واضح .

تقول : صرفت الشّيء أي غيّرته ، يعني أنّ للتّصريف معنيين : لُغويّ ، وهو ما وَضَعه له واضِعُ لغةِ العرب.

واللغة هي الألفاظ الموضوعة للمعاني من: لَغِيَ بالكسر يَلْغَى لَغاً[1]، إذا لَهِجَ بالكلام، وأصلُها لُغَيٌ أو لُغَوٌ، والهاء[2] عِوَضٌ، وجَمْعُها: لُغًى مِثْل بُرَةٍ[3] وبُرًى.

وصناعي :وهو ما وضعه له أهل هذه الصّناعة وإليه أشار بقوله : (وفي الصّناعة) بكسر الصاد وهي العِلْم الحاصل من التّمرُّن على العمل. والمراد ههنا : صناعة التّصريف ، أي التّصريف في الاصطلاح : (تحويلُ الأصلِ الواحد) أي تغييرُهُ ، والأصل ما يبنى عليه شيء . والمراد ههنا المصدر (إلى أمثلة) أي أبْنية وصِيَغ ، وهي الكِلَم باعتبار الهيئات التي تَعْرِض لها من الحركات ، والسّكنات ، وتقديم بعض الحروف على بعض وتأخيره عنه ، (مختلفةٍ) باختلاف الهيئات كضرَبَ ويَضْرِب ، ونحوهما من المشتقات (لمعانٍ) جمع معنًى ، وهو في الأصل : مصدر ميميّ من العناية، نُقل إلى معنى المفعول ، وهو ما يراد من اللفظ ، أي التّصريف = تحويل الأصل أي المصدر إلى أمثلة مختلفة لأجل حصول معانٍ (مقصودة لا تحصُل) تلك المعاني (إلّا بها) أي بهذه الأمثلة .

وفي هذا الكلام تنبيه على أن هذا العلم محتاج إليه ، مثلاً :

---

(١) في ط : لغياً ، تحريف ، وانظر القاموس .

(٢) في ط : « والتاء » مكان الهاء .

(٣) بُرَة كَثُبَة : حلقة في أنف البعير أو في لحمة أنفه .

الضّرب هو الأصل الواحد ، فتحويله إلى ضَرَب ، ويَضْرِب ، وغيرهما ، ليحصل المعنى المقصود من الضّرب الحادث في الزمان الماضي ، أو الحال أو غيرهما هو التّصريف في الاصطلاح. والمناسبة بينهما ظاهرة .

والمراد بالتصريف ههنا غير علم التّصريف = الذي هو معرفة أحوال الأبنية .

واختار التّحويل على التغيير لما في التّحويل من معنى النّقل، قال في «المغرب»: التحويل نقلُ الشيء من موضع إلى موضع آخر .

وقال في « الصحاح » : التحويل التّنقُّل من موضع إلى موضع آخر ، وحوّله فتحوّل .

وحوّل أيضاً يتعدّى بنفسه ولا يتعدّى ، والاسم منه = الحِوَل قال اللّه تعالى : ﴿ لا يَبْغُون عنها حِوَلاً ﴾[1] فهو أخصّ من التّغيير ، ولا يَخْفى أنك تَنْقُل حروف الضَّرْب إلى : ضَرَب ، ويَضْرِب وغيرهما ، فيكون التّحويلُ أولى من التُّغْيير .

ولا يجوز أن يُفَسّر التّصريف لغةً بالتحويل، لأنه أَخصُّ من التّغيير، ثم التّعريف يشتمل على العلل الأربع قبل التحويل هي: الصّورة، ويدل بالالتزام على الفاعل وهو المحوّل، والأصل الواحد: هو المادة، وحصول المعانى المقصودة، هي الغاية.

فإن قلت : المحول للأمثلة أهو الواضِعُ أم غيرُهُ ؟ قلت : الظّاهر أنّه كلُّ مَن يصلح لذلك، كما يقال في العُرْف : صَرّفْتُ

---

(١) الكهف / ١٠٨ .

الكلمة ، لكنه في التَّحقيق هو الواضع ، لأنه الذي حوّل الأصل الواحد إلى الأمثلة .

وإنّما قلنا إنه حوّل الأصل الواحد إلى أمثلة، أي اشتقّ الأمثلة منه ، ولم يجعل كلاًّ من الأمثلة صيغة موضوعة برأسها. لأنّ هذا أدخلُ في المناسبة ، وأقربُ إلى الضَّبط .

واختار الأصل الواحد على المصْدر ليصحّ على المذهبين . فإن الكوفيين يجعلون المصدر مشتقًّا من الفعل ، فالأصل الواحدُ عندهم هو الفعل .

والعمدة في استدلالهم أنَّ المصدر يُعَلُّ بإعلال الفعل فهو فرع الفعل ، يدور معه في الإعلال وجوداً في : يَعِدُ عِدَةً ، وَعَدَماً في وَجِل يَوْجَلُ وَجَلاً ، وَمَدَارِيَّتُهُ تدلّ على أصالته .

والجواب بأنه لا يَلْزمُ من فَرْعِيَّته في الإعلال فرعيَّتُهُ في الاشتقاق كما أن نحو : أَعِد ونَعِدُ وتَعِدُ فرع يُعَدّ في الإعلال مع أنه ليس بمشتقّ منه ، وتأخيرُ الفعل في الاشتقاق عن نفس المصدر لا ينافي كوْنَ إعلال المصدرِ متأخِّراً عن إعلال الفعل فتأمّلْ .

واعلم أنّ مرادنا بالمصدر المصدر المجرَّد ، لأن المَزِيدَ فيه مشتَّقٌ منه لموافقته إيَّاه في حروفه ومعناه.

فإن قلت : نحن نجد بعض الأمثلة مشتقًّا من الفعل كالأمر ، واسم الفاعل ، واسم المفعول ، ونحوها .

قلت : مرجعُ الجميع إلى المصدر والكلّ مشتقّ منه ، إما بواسطة أو بلا واسطة .

ويجوز أن يقال : اختار الأصل الواحد على المصدر[1] ليكون

---

(١) « على المصدر » سقط من ط .

أعمّ من المصدر وغيره، فيشمل تحويل الاسم إلى المثنى، والمجموع، والمصغر، والمنسوب، ونحو ذلك، وهذا أقرب.

فإن قيل: لمَ اختير التّصريف على الصّرف مع أنه بمعناه؟ قلنا: لأنّ في هذا العلم تصرّفات كثيرة فاختير لفظ يدل على المبالغة والتكثير.

وهذا أوانُ أن نرجع إلى المقصود فنقول: معلومٌ أن الكلماتِ ثلاثٌ اسم، وفعل، وحرف، ولمّا كان بحثه في بيان الفعل وما اشتُقّ منه شرع في بيان تقسيمه إلى ماله من الأقسام.

تقسيم الفعل

فقال: (ثُمّ الفِعلُ) بكسر الفاء، لأنه اسم لكلمة مخصوصة، وأمّا بالفتح فمصدر فَعَل يَفْعَلُ[1] (إما ثلاثيٌّ وإما رُباعيّ) لأنه لا يخلو من أن تكون حروفُهُ الأصليّة ثلاثةً أو أربعةً، فالأوّل: الثلاثيّ والثّاني: الرّباعي إذ لم يُبْنَ منه الخماسيّ ولا الثُّنائيّ بشهادة التّتبّع والاستقراء، وللمحافظة على الاعتدال، لئلّا يؤدي الخماسيّ إلى الثّقل والثّنائي إلى الضّعف عن قبول ما يتطرّق إليه من التّغييرات.

ولم يمنع الخماسي في الاسم حطّاً لرتبة الفعل عن رتبة الاسم، ولكونه[2] أثقل من الاسم، لدلالته على الحدَث والزّمان والفاعل.

---

(١) ومنه قراءة بعضهم: «وأوحينا إليهم فَعْل الخيرات» بفتح الفاء، (الأنبياء / ٧٣) وانظر اللسان: «فعل».

(٢) في ط: «لكونه» بدون واو.

لا يقال : هذا تقسيم الشيء إلى نفسه وإلى غيره ، لأن مورد القسمة هو فعلٌ. وكلٌّ فعل إمّا ثلاثيّ وإما رباعيّ فمورد القسمة أيضاً أحدهما ، وأيًّا ما كان يكون تقسيمه إلى الثلاثي والرّباعي تقسيماً للشيء إلى نفسه وإلى غيره ، لأنّا نقول الفعل الذي هو مَوْرِد القسمة أعمّ من الثلاثي والرّباعي ، فإن المراد به مطلق الفعل من غير نظر إلى كونه على ثلاثة أحرف أو أربعة ، وهكذا جميع التقسيمات .

وتحقيق ذلك أنّ مَوْرِد القسمة هو مفهوم الفعل لا ما صدق عليه مفهوم الفعل . والمحكوم عليه في قولنا: كلّ فعل إمّا ثلاثيّ ، وإمّا رباعيّ : ما صدق عليه مفهوم الفعل لا نفس مفهومه فلا يلزمُ النتيجة .

(وكل واحد منهما) أي من الثّلاثيّ والرّباعي (إما مجرّدٌ أو مزيدٌ فيه) ، لأنه لا يخلو إما أن يكون باقياً على حروفه الأصلية أولا ، الأول : المجرّد ، والثاني : المزيد فيه .

(وكل واحد منها) أي من هذه الأربعة (إما سالم أو غير سالم) لأنه لو خلت أصوله من حروف العلّة والهمزة والتّضعيف فسالم ، وإلاّ فغير سالم ، فصارت الأقسام ثمانيةً ، والأمثلة نحو : نَصَر[1] ، وَعَد[2] ، أَكْرَمَ[3] ، أَوْعَد[4] ، دَحْرَجَ[5] ، تَدَحْرَج[6] ، وَسْوَس[7] ، تَوَسْوَس[8] ، زَلْزَل[9] ، تَزَلْزَل[10] .

---

(١) ثلاثيّ مجرّد سالم .
(٢) ثلاثي مجرّد غير سالم .
(٣) ثلاثي مزيد سالم .
(٤) ثلاثي مزيد غير سالم .
(٥) رباعيّ مجرّد سالم .
(٦) رباعيّ مزيد سالم .
(٧) رباعي مجرّد غير سالم .
(٨) رباعي مزيد غير سالم .
(٩) رباعيّ مجرّد غير سالم .
(١٠) رباعيّ مزيد غير سالم .

السّالم

(ونعني) أي في صناعة التصريف (بالسّالم ما سلمت حروفه الأصليّة التي تُقابَلُ بالفاء والعين واللاّم منْ حروف العلّة) وهي الواو والياء والألف (والهمزة والتّضعيف).

[المضاعفُ من الثّلاثيّ المجرّد، والمزيد فيه=ما كانت عينُه ولامُه من جنس واحدٍ ومن الرّباعي : ماكانت فاؤه ولامه الأولى من جنس واحد، وكذلك عينُهُ ولامه الثانية][1].

وإنما قيّد الحروف بالأصليّة[2] ليخرج عنه نحو: مَسْتُ، وظَلْتُ، بحذف أحد حرفَيْ التّضعيف، فإنه غير سالم لوجود التّضعيف في الأصل الذي هو مَسَسْتُ، وظَلِلْتُ. وكذا نحو قُلْ، وبِعْ، وأمثال ذلك، وليدخل فيه نحو أَكْرَم، واعْشَوْشَب، واحمارّ، فإنها من السّالم لخلوّ أصولها عما ذكر، وكذا ما أبدل أحد حروفه الصحيحة حرف علة مِمّا هو مذكور في المطوّلات.

ويُسمّى سالماً لسلامته عن التّغييرات الكثيرة الجارية في غير السّالم.

وأشار بقوله: التي تقابل إلى آخره إلى تفسير الحروف الأصول، لكن ينبغي أن يستثنى الزائد الذي للتّضعيف، أو للإلحاق، وإلى أن الميزان هو الفاء، والعين، واللام لأنه أعمُّ الأفعال معنًى، لأنّ الكُلَّ فيه معنى الفعل، وهو أليق مِنْ « جَعَل » لخِفّته، ولمجيء جَعل بمعنى آخر مثل: خَلق وصيّر، ولما فيه من حروف الشّفة، والوسَط، والحَلْق.

---

(١) ما بين المعقوفين زيادة انفردت بها نسخة ط.

(٢) في ط: الأصلة بدون باء، تحريف.

ثم الثّلاثيّ المجرّد هو الأصل لتجرّده عن الزوائد وكونه على ثلاثة أحرف فلهذا قدّمه وقال .

(الثّلاثيّ المجرّد)

(أمّا الثلاثيّ المجرّد) وفي بعض النّسخ السّالم . وينافيه التمثيل بمثال : سأل يسأل .

ولا يخلو من أن يكون ماضيه على وزن فَعَل مفتوح العين ، أو فَعِل مكسورها أو فَعُل مضمومها ، لأن الفاء لا يكون إلا مفتوحاً لرفضهم الابتداء بالسّاكن ، وكَوْنِ الفتحة أخفّ ، واللاّم مفتوحةٌ لما سنذكره إن شاء الله تعالى .

والعينُ لا تكون إلا متحركة ، لئلا يلزم التقاءُ السّاكنين في نحو : ضَرَبْت ، وضَرَبْنَ .

والحركاتُ منحصرة في الفتح والكسر، والضّم، وأمّا ما جاء في نحو: نَعْم، وشِهْد بفتح الفاء وكسرها مع سكون العين فمزالٌ عن الأصل لِضَرْبٍ من الخِفّة ، والأصل فيهما : فَعِلٌ بكسر العين . وفيه أربع لغات : كسرُ الفاء مع سكون العين ، وكسرها ، وفتحُ الفاء مع سكون العين ، وكسرها ، وهذه جارية في كل اسم أو فعل على فَعِل مكسور العين وعينُه حَرْفُ حَلْق .

(فإن كان ماضيه على وزن فَعَل مفتوح العين فمضارعه يَفْعُل أو يَفْعِل بضم العين أو كسرها نحو : نَصَر يَنْصُرُ) مثالٌ لِضمّ العين يقال : نَصَره أي أعانه ، ونَصَر الغيثُ الأرض أي أغاثها ، قال أبو عبيدة في قوله تعالى : ﴿ مَنْ كَانَ يَظُنّ أَنْ لن يَنصُرَهُ اللَّهُ ﴾[1] أي : لن يرزقه الله.

(١) الحج / ١٥ .

(وضَرَب يَضْرِبُ) مثالٌ لكسر العين يقال: ضربه بالسّوط وغيره ، وضرب في الأرض أي سار فيها ، وضرب مثلاً كذا أي بيّن .

(وقد يجيء) مضارعُ فَعَل مفتوح العين (على) وزن (يَفْعَل مفتوح العين إذا كان عين فعله أو لامه) أي لام فعله (حرْفاً من حروف الحَلْق)، واشترط هذا ليُقاوِم حرْفُ الحلق فتحةَ العيْن؛ فإن حروف الحلق أثقلُ الحروف.

ولا يشكل ما ذكرناه بِمِثْل: دَخل يَدْخُلُ، ونَحَتَ يَنْحِت، وجاء يَجِيء، وما أشبه ذلك مما عينُهُ أو لامُه حَرْف حلق، ولم يجيء على يَفْعَل بفتح العين، لأنّا نقول: إنه يجيء على يَفْعَل إذا وجد هذا الشرط، فمتىٰ انتفى الشرط لا يكون على يفعَل بالفتح ، لا أنه إذا وُجد هذا الشّرط يجب أن يكون على يفعَل بالفتح إذْ لا يلزم من وجود الشرط وجود المشروط .

(وهي) أي حروف الحلق ستة (الهمزة ، والهاء ، والعين ، والحاء ، المهملتان (والغين والخاء) المعجمتان (نحو سَأَل ، يَسْأَل ، ومنَع يمنَع) . قدم الهمزة ، لأنّ مخرجها أقصى الحَلْق ثم الهاء ، لأن مخرَجها أعلى من مخرج الهمزة ، والبواقي على هذا الترتيب . ثم استشعر اعْتراضاً بأن أبي يأبى جاء على فَعل يفَعل بالفتح مع انتفاء الشرط .

وأجاب بقوله (وأَبى يأبى شاذٌّ) أي مخالف للقياس لا يعتدّ به فلا يَرِد نَقْضاً .

فإن قيل : كيف يكون شاذًا وهو وارد في أفصح الكلام : قال

الله تعالى : ﴿ ويأبى اللَّهُ إلاّ أن يُتِمّ نُورَه ﴾[1] ؟ قلت : كونه شاذًّا لا ينافي وقوعه في كلام فصيح ، لأنهم قالوا الشّاذ على ثلاثة أقسام : قسم مخالفٌ للقياس دون الاستعمال ، وقسمٌ مخالفٌ للاستعمال دون القياس ، وكلاهما مقبولان ، وقسم مخالفٌ للقياس والإستعمال وهو مردود .

لا يقال : إن أبي يأبى لامه حرف حلق ، إذ الألف من حروف الحلق فلذا فُتِح عينُه .

لأنا نقول : لا نُسَلِّم أنها من حروف الحلق ، ولئن سَلَّمْنا أنها من حروف الحلق لكن لا يجوز أن يكون الفتح لأجلها لِلزُّوم الدَّوْر[2]، لأن وجود الألف موقوف على الفتح ، لأنه في الأصل يائيّ قلبت الياءُ ألفاً لتحرّكها وانفتاح ما قبلها فلو كان الفتح بسببها لزم الدّوْر لتوقّف الفتح عليها ، وتوقّفها عليه فهو مفتوح العَيْن في الأصل . ولهذا لم يذكر المصنّف الألفَ مِن حروف الحلْق إذْ هي لا تكون ههنا ، إلاّ منقلبة عن الياء أو الواو ، وغرضُهُ بيانُ حروفٍ تفتح العين لأجلها .

وأمّا قَلَى يَقْلَي بالفتح فلغة بني عامر ، والصّحيح الكسر ، وبَقَي يَبْقَى بالفتح لغة طَيّء ، والأصل كسر العين في الماضي فقلبوه فتحةً واللام ألفاً تخفيفاً وهذا قياس عندهم .

وأما رَكَنَ يَرْكَنُ فمن تداخل اللغتين أعنى أنه جاء من باب نَصَر يَنْصُرُ ، وعِلم يَعْلَم فأُخِذ الماضي من الأوّل والمضارع من الثّاني .

---

(١) التوبة / ٣٢ .

(٢) الدَّوْر : هو توقّف الشيء على ما يتوقّف عليه ، ويسمّى : الدور المصرّح كما بتوقف (أ) على (ب) وبالعكس ، أو بمراتب ، ويسمّى : الدور المضمر كما يتوقف (أ) على (ب) و(ب) على (ج) و(ج) على (أ) .
انظر التعريفات / ٥٦ .

(وإن كان ماضيه على وزن فَعِل مكسورَ العيْن فمضارعُهُ يَفْعَل بفتح العين ، نحو : عَلِم يَعْلَمُ ، إلّا ما شذَّ نحوُ : حَسِبَ يَحْسِبُ وأخواته) فإنها جاءت بكسر العين فِيهما ، وقَلَّ ذلك في الصحيح ، نحو : حَسِب يَحْسِبُ ، ونَعِم يَنْعِم ، وكثُر في المعتلّ نحوُ : وَرِث يَرِث ، ووَرِع يَرِع ، ويَئِس يَيْئِس[1] ، وأخواتها .

وأمّا فَضِل يَفْضُل ونَعِم يَنْعُم ومِتَّ تَمُوت[2] بكسر العين في الماضي وضمّها في المضارع[3] فمن التداخل ، لأنها جاءت من باب عَلِم يَعْلَمُ ، ونَصَر يَنْصُر ، فأُخِذ الماضي من الأوّل والمضارع من الثّاني .

(وإن كان ماضيه على وزن فَعُل مضموم العين فمضارعه يَفعُل بضم العين نحو : حَسُن : يَحْسُن وأخواته) لأن هذا الباب موضوع للصّفات اللّازمة فاختير للماضي والمضارع حركة لا تحصل إلّا[4] بانضمام الشفّتين رعايةً للتناسب بين الألفاظ ، ومعانيها .

ويكون لأفعال الطبائع كالحُسْن ، والكَرَم ، والقُبْح[5] ، ونحوها .

ولا يكون إلّا لازماً . وشذ قولهم : رَحُبَتْك الدّارُ ، والأصل رَحُبَتْ بك الدّار ، فحذفت الباء اختصاراً لكثرة الاستعمال .

---

(١) في ط بزيادة : « وزن يزن » تحريف .

(٢) في ط : « وميت يموت » تحريف .

« وأصل : « مت » : مَوِتت ، نقلت حركة الواو إلى الميم ، فقطعت الواو ، فأدغمت التاء معها . في هامش تعليقات النسخة الإيرانيّة .

(٣) في ط : « الغابر » مكان : « المضارع » تحريف .

(٤) في ط : «لا» مكان : « إلّا » تحريف .

(٥) في ط : « والقيل » ، تحريف .

الرباعي المجرّد

(وأما الرّباعيّ المجرّد فهو باب واحد: فَعْلل) بفتح الفاء واللّامين وسكون العين (كَدَحْرَج يُدَحْرِج) يقال : دَحْرَج فلانٌ الشيء إذا دوّره (دَحْرَجَةً ، ودِحْراجاً) ، لأنّ الفعل الماضي لا يكون أوله وآخره إلّا مفتوحين ، ولا يمكن سكونُ اللّام الأولى ، لالتقاء السّاكنيْن في نحو : دَحْرَجْتُ ، ودَحْرَجْنا ، فحرّكوها بالفتحة لِخِفَّتها وسكّنوا العين ، لأنّه ليس في الكلام أربعُ حركات متوالية في كلمةٍ واحدة . ويلحق به نحو : جَوْرَب ، وجَلْبَب[1] ، وبَيْطر[2] ، وهَرْول ، وشَرْيف[3] ، وبَيْقَر[4] ، ودليل الإلحاق[5] اتّحادُ المَصْدَرين .

الثلاثي المزيد : ـ

(وأما الثّلاثيّ المزيد فيه فهو على ثلاثة أقسام) لأن الزائد فيه إمّا حرف واحد أو اثنان ، أو ثلاثة لئلّا يَلْزمَ في الزّنة[6] مزيّة الفرع على الأصل .

واعلم أن الحروف التي تزاد لا تكون إلا من حروف

---

(١) الجلباب : القميص ، يقال : جلببه فتجلبب .

(٢) البيطرة : معالجة الدواب .

(٣) شريف : يقال : شَرْيف الزرع أي قطع شريافه .

(٤) البيقرة : كثرة المال والمتاع كما في القاموس .

(٥) من تعليقات النسخة الإيرانية : « وإنما قلنا : هذه الكلمات ملحقات لا أصول ، أمّا في « جورب » لأن الواو يكثر زيادتها في المثاني وفي جلبب : عدم الإدغام ، وفي بيقر ، لأنه من البقر ، وفي هرول : عدم إعلاله ، وفي شريف لأنه من الشّرف ، وهو الشقّ . وانظر القاموس: شرف.

(٦) « في الزنة » زيادة في ط .

« سألتمونيها » إلا في الإلحاق والتضعيف فإنه يزاد فيهما أيّ حرف كان .

[الأول] :

(الأول) أي القسم الأول من الأقسام الثلاثة (ما كان ماضيه على أربعة أحرف) وهو ما يكون الزائد فيه حرفاً واحداً وهو ثلاثة أبواب .

[أفعل] : .

(كأفعل) بزيادة الهمزة (نحو أكرم يُكْرِم إكراماً) .

وهو للتّعدية غالباً نحو أكرمته .

ولصيرورة الشيء منسوباً إلى ما اشتقّ منه الفعل نحو أغدَّ البعيرُ إذا صار ذا غُدّة ، ومنه أصبحنا أي دخلنا في الصّباح ، لأنه بمنزلة صِرنا ذَوِي صَبَاح .

ولوجود الشيء على صفة نحو أحْمَدْتُهُ ، أي وجدته محموداً .

وللسّلب نحو أعجمت الكتابَ أي أزلت عُجْمَتَه .

وللزيادة في المعنى نحو شَغَلْتُه وأَشْغَلْتُه .

وللتّعريض للأمر نحو أَباع الجاريَة أي عَرَضها للبيْع .

واعلم أنه قد يُنقل الشيء إلى أفعل فيصير لازماً وذلك نحو أَكَبّ ، وأَعْرض ، يُقال: كَبَّهُ أي ألقاه على وجهه فأَكَبّ ، وَعَرَضه أي أظهره فأعرض ، قال الزّوزنيّ : ولا ثالث لهما فيما سمعنا .

[فعَّل] :

(وفعّل) بتكرير العين (نحو فَرَّح تفريحاً) .

واختلف في أنّ الزّائد : هو الأولى أو الثانية ؟ فقيل : الأولى لأنّ الحكم بزيادة السّاكن أَوْلى ، من المتحرّك عند الخليل[1] ، وقيل : الثّانية ، لأن الزيادة بالآخِر أَوْلى ، والوجهان جائزان عند سيبويه .

وهو للتّكثير[2] في الفعل نحو : جَوّلت ، وطَوّفت ، أو في الفاعل نحو مَوّتتِ الإبلُ ، أو في المفعول نحو غَلّقت الأبواب .

ولنسبة المفعول إلى أصل الفعل نحو فسقّتُهُ أي نسبتُهُ إلى الفسق .

وللتّعدية نحو فرّحْتُه .

وللسّلب نحو جلّدت البعير أي أزلتُ جِلده ، ولغير ذلك .

[فاعل] :

(وفاعل) بزيادة الألف (نحو : **قاتَل** ، **مُقاتلةً** ، **وقِتالاً** ، **وقِيتالاً**) ، ومَنْ قالَ : كذَّب كِذّاباً قال : **قاتَل قِيتالاً**[3] ، وروي : **ما رَيْتُهُ مِرّاءً ، وقَاتَلْتُه قِتّالاً**[4] .

---

(1) « من المتحرك عند الخليل » زيادة في ط .

(2) المراد بالتكثير : أنه يقع شيئاً فشيئاً على تمادٍ وتطاول . انظر شرح الملوكي في التصريف / ٧١ .

(3) في ط فقط : « قتالاً » ، تحريف .

(4) في ط فقط : « فاتنته فتانا » .

وتأسيسه على أن يكون بين اثنين فصاعداً ، يفعل أحدُهما بصاحبه ما فعل الصّاحب به نحو ضارب زيدٌ عَمْراً .

ويكون بمعنى فَعّل أي للتكثير ، نحو : ضاعَفْتُه وضَعّفْتُهُ .

وبمعنى أفعل ، نحو عافاكَ اللّهُ ، وأعفاك .

وبمعنى : فَعَل[1] نحو دافَع ودفَع ، وسافر ، وسَفرَ .

[الثاني] :

(والثاني) أي والقسم والثاني من الأقسام الثلاثة : (ما كان ماضيه على خمسة أحرف ، وهو ما يكون الزائد فيه حرفين ، وهو نوعان : والمجموع خمسة أبواب :

[تَفَعّل] :

لأنه (إمّا أوّله التاء مثل تَفَعّل) بزيادة التّاء ، وتكرير العين (نحو : تكسّر ، يتكسّر ، تكسّراً) وهو لمطاوعة فَعّل نحو : كسَّرْتُهُ فتكَسّر .

والمطاوعة : حصولُ الأثر عند تعلّق الفعل المتعدّي بمفعوله ، فإنك إذا قلت : كسّرته فالحاصل له التّكسّر .

وللتّكلُّف نحو : تَحلّم أي تكلّف الحِلْم .

ولاتّخاذ الفاعل المفعولَ أَصْلَ الفعل نحو : توسَّدْتُهُ أي اتخذته وسادةً .

---

(١) في ط : « فاعل » ، تحريف .

وللدّلالة على أن الفاعل جانَبَ أَصْلَ الفعل نحو ، تَهَجَّد أي جانب الهجود .

وللدّلالة على حصول أصل الفعل مرة بعد مرة نحو : تَجَرَّعْتُه أي شِربْتُهُ جُرْعةً بعد جُرْعة .

وللطَّلب نحو : تكبّر أي طلب أن يكون كبيراً ..

[تفاعل] :

(أو تفاعل) بزيادة التاء والألف (نحو تَباعد يَتباعد تباعُداً) وهو في الأصل لِما يَصْدُر من اثنين فصاعداً نحو تضاربا ، وتضاربوا ، فإن كان من : فاعَلَ المتعدِّي إلى المفعولين يكون متعدّياً إلى مفعول واحد نحو : نازعتُهُ الحديث وتنازعناهُ ، وعلى هذا القياس ، وذلك لأَنّ وضع فاعَلَ لنسبة الفعل إلى الفاعل المتعلّق بغيره مع أن الغير أيضاً فَعَل مثل ذلك الفِعل ، وتَفاعَل وضعه لنسبته إلى المشتركين فيه من غير قصد إلى ما تعلّق به .

ولمطاوعة فاعَلَ نحو باعدته فتبَاعد .

وللتكلّف نحو تجاهل أي أظهر الجهل من نفسه ، والحال أنه مُنْتَفٍ عنه ، والفرق بين التكلّف في هذا الباب وبينه في باب التَّفعل أَنّ المتحلّم يريد وجودَ الحِلم من نفسه بخلاف المتجاهل .

[انفعل] :

(وإمّا أوّله الهمزة مثل : انفعل) بزيادة الهمزة والنون (نحو انْقَطع انقطاعاً) وهو لمطاوعة فَعَل ، نحو قَطَعْتُه فانْقَطع ، ولهذا لا يكون إلا لازماً .

ومجيئه لمطاوعة أفعل نحو **أَسْفَقْتُ** البَاب أي رددته فانسفق[1] **وأزعجْتُهُ** أي أبعدْتُهُ **فانْزعَج** من الشّواذ .

ولا يُبْنَى الا مما فيه علاج وتأثير لا يقال : **انْكَرم** ، **وانْعَمى** ونحوهما؛ لأنهم لمّا خصّوه بالمطاوعة التزموا أن يكون أمرُهُ مما يظهر أثرُهُ ، وهو العلاج تقويةً للمعنى الذي ذكروه من أن المطاوعة هي حصول الأثر .

[افتعل] :

(وافتعل) بزيادة الهمزة والتاء (نحو اجتمع اجتماعاً) وهو لمطاوعة **فَعَل** نحو **جمعته فاجتمع** .

وللاتخاذ نحو **اختبز** أي أخذ الخبز .

ولزيادة المبالغة في المعنى نحو : **اكتسب** أي بالغ واضطرب في الكسب .

ويكون بمعنى **فعل** نحو : **جذب واجتذب** .

وبمعنى تفاعل نحو : **اختصموا وتخاصموا** .

[افعلَّ] :

(وافعل) بزيادة الهمزة واللام الأولى أو الثانية (نحو احمرّ

---

(1) في الأصل : أسقفت الباب أي رددته فانسقف ، بتقديم القاف على الفاء ، تحريف .

وفي القاموس : سفق الباب : ردّه كأسفقه بتقديم الفاء على القاف .

يحمرّ احمراراً) ، أي حَمُر ، وهو للمبالغة ولا يكون إلّا لازماً ، واختُصَّ بالألوان والعيوب .

[الثالث] :

(والثالث) من الأقسام الثلاثة (ما كان ماضيه على ستّة أحرف) ، وهو ما يكون الزائد فيه ثلاثة أحرف ، ومجموعة خمسة أبواب :

[استفعل] :

(مثل استفعل) ، بزيادة الهمزة والسين والتاء (نحو اسْتَخْرَج ، يَسْتَخْرِج ، استخراجاً) ، وهو .

لطلب الفعل نحو : استخرجْتُهُ أي طلبت خروجه .

ولإصابة الشّيء على صفة نحو : استعظَمْتُهُ أي وجدته عظيماً .

وللتّحوّل نحو : استحجر الطّينُ أي تحوّل إلى الحجريّة .

ويكون بمعنى : فَعَل نحو : قَرَّ ، واسْتَقَرَّ ، وقيل : إنه للطلب كأنه يطلب القَرار من نفسه .

[افعالّ] :

(وافعالّ) بزيادة الهمزة والألف واللام (نحو احْمارّ يَحْمارّ احْمِيراراً) ، وحكمه حكم احْمَرَّ إلّا أن المبالغة فيه زائدة .

[افْعَوْعَل] :

(وافْعَوْعَل) بزيادة الهمة والواو وإحدى العيْنين (نحو :

اعْشَوْشَب) الأرض (اعْشِيشَاباً) إذا كثر عُشْبُها وهو للمبالغة .

[افْعَنْلَل] :

(وافْعَنْلَلَ) بزيادة الهمزة والنّون وإحدى اللاّمين (نحو : اقْعَنْسَس يَقْعَنْسِس اقْعِنْساساً) أي تأخّر إلى خَلْف ، ورَجَع ، قال أبو عمرو سألت الأصمعيّ عنه فقال : هكذا فقدّم بطنه وأخّر صدره .

[افْعَنْلي] :

(وافعنلي) بزيادة الهمزة والنّون والألف (نحو : اسْلَنْقى[1] يسلَنْقِي اسْلِنْقاء) أي نام على ظهره ووقع على القفا .

والبابان الأخيران مُلحقان بـ (احْرَنْجم)[2] فلا وجه لِنَظْمِهما في سِلْك ما تقدّم .

وكذا تَفَعَّل ، وتَفاعل من الملحقات بتَدَحْرَج والمصنِّف لم يفرّق بين ذلك .

[افعوّل] :

(وافعوّل نحو : اجلوَّذَ يجلوّذ اجْلوّاذاً)[3] بزيادة الهمزة والواوين .

---

(١) في ط : « اسنلقى » بتقديم النون على اللام ، تحريف .
(٢) يقال : احرنجمت الإبل : اجتمعت .
(٣) في الهمع ٦ / ٢٩ : احلوذ : إذا مضى وأسرع في السير .

الرباعي المزيد

((وأمّا الرّباعي المزيد فيه فأمثلته) أي أَبْنيتُهُ بحُكْم الاستقراء ثلاثة :

[تفعلل] :

(تفعلل) بزيادة التّاء (**كتَدَحْرَج يتدحْرَجُ تدحرُجاً**) ضمّت لامه فرقاً بينه وبين فعله .

ويُلْحق به : **تَجلْبَب** ، أي لبس الجلباب ، **وتَجَوْرَب** أي لبس الجَوْرَب ، **وتَفَيْهَق** أي أكثر في كلامه ، **وتَرَهْوَك** أي تَبَخْتَر ، **وتمسْكَن** أي أظهر الذّلّ والمَسْكنة .

[افعنلل] :

(وافْعَنْلَل) بزيادة الهمزة والنّون (**كاحْرَنْجَم**) أي ازدحم (**يَحْرَنْجم احْرِنْجاماً**) ، ويقال : حَرَجَمْتُ الإبل فَاحْرَنْجَمْتْ أي رَدَدْتُ بَعْضَها إلى بعض فارْتَدّتْ .

ويُلْحق به نحو : **اقْعَنْسَس ، واسْلَنْقى** .

ولا يجوز الإدغام والإعلال في الملحق ، لأنّه يجب أن يكون مثل الملحق به لفظاً ، والفرق بين بَابَيْ اقعنسس ، واحرنجم : أنه يجب في الأول تكرير اللّام دون الثاني .

[افعلَلّ] :

(وافْعلَلّ) بزيادة الهمزة واللّام وهو بسكون الفاء وفتح العين

وفتح اللّام الأولى مخففة والأخيرة مشدّدة (نحو اقْشَعَرّ) جلدُهُ (يَقْشَعِرّ اقْشِعرَاراً) أي أخذته قُشَعْرِيرة .

(الفعل المتعدّي)

(تنبيه) : الفعل إمّا متعدٍّ وهو أي الفعل (الذي يتعدّى) من الفاعل أي يتجاوز (إلى المفعول به كقولك : ضربت زيداً) فإن الفعل الذي هو الضَّرْب قد جاوز الفاعل إلى زيد فالدّوْرُ مدفوع ، بأنَّ المراد بقوله يتعدّى : معناه اللّغويّ ، وإنّما قيد المفعول بقوله : به ، لأنّ المتعدّي وغيرَه سيّان في نصب ما عدا المفعول به نحو اجتمع القومُ والأميرَ في السُّوقِ يَوْمَ الجمعةِ اجتماعاً تأديباً[1] لِزيد . ونحو ذلك ، ولا يُعْتَرضُ بنحوْ ما ضَرَبْتُ زيداً ، لأن الفعل ضَرَبْت وهو قد يتعدّى إلى المفعول به في نحو ضَرْبت زيداً ، وإنْ أريد لفظ الفاعل والمفعول فهذا مدفوع بلا خفاء[2] .

(ويُسمّى أيضاً) أي المتعدّي (واقعاً) لوقوعه على المفعول به (ومجاوزاً) أي لمجاوزته الفاعل بخلاف اللازم .

(غير المتعدّي)

(وإمّا غير متعدٍّ ، وهو) الفعل (الذي لم يتجاوز) الفاعل (إلى مفعولٍ به كقولك : حَسُنَ زيدٌ) فإن الفعل الذي هو الحُسْنُ لم يتجاوز زيداً بل يثبت فيه .

---

(١) في ط : « لتأديب زيد » ، تحريف .
(٢) في ط فقط : بلا خلاف .

(ويُسمّى) غير المتعدّي (لازماً) للزومه على الفاعل وعدم انفكاكه عنه ، (وغَيْرَ واقع) لعدم وقوعه على المفعول به .

والفعلُ قد يتعدّى بنفسه فيسمّى متعدّياً ، وقد يتعدّى بالحروف فيسمى لازماً ، وذلك عند تساوي الاستعمالين نحوَ شَكَرْتُهُ وشكرت له ونصحتُه ونصحتُ له .

والحقُّ أنه متعد واللاّم زائدة مطّردة ، لأن معناه مع اللام هو المعنى بدونها. والتعدّي واللّزوم بحسب المعنى .

(تعدية اللاّزم)

(وَتُعدِّيه) أي تعدّي أنت الفعل اللازم ، وفي بعض النُسخ : وَتَعْدِيتُه (في الثلاثي المجرد) خاصّة بشيئين (بتضعيف العين) أي بنقلِهِ إلى باب التّفْعيل (أو بالهمزة) أي بنقله إلى باب الإفعال : (نحو : فَرَّحتْ زَيْداً) ، فإن قولك : فَرِح زيدٌ لازم ، فلمّا قلْت : فَرَّحْتُهُ صار متعدّياً (وأجْلَسْتُه) فإن قولك : جَلَسْتُ لازم ، فلمّا قلت : أجْلَسْتُهَ صار متعدِّياً .

(و) تَعْدِيتُه (بحرف الجرّ في الكُلّ) من الثّلاثيّ والرّباعيّ المجرّد والمزيد فيه ، لأنّ حروف الجر وضعت لِتَجُرَّ معاني الأفعال إلى الأسماء (نحو ذهبت بزيد ، وانطلقت به) ، فإنّ ذهب وانطلق لازمان فلمّا قُلْتَ ذلك صارا متعدِّيين .

ولا يغيِّرُ شيء من حروف الجرّ معنى الفعل إلاّ الباء في بعض

المواضع نحو : ذهبت به[1] ، بخلاف : مررت به .

والّذي يُغَيِّر الباءُ معناه يجب فيه عند المبرّد مصاحبةُ الفاعِل للمفعول به ، لأن باء التعدية عنده بمعنى مع ، قال سيبويه : الباء في مثله كالهمزة[2] والتضعيف ، فمعنى ذهبت بزيد أذْهَبْتُه ، ويجوز المصاحبة وعدمها ، وأما في الهمزة والتّضعيف فلا بد من التّغيير .

ولا حصر لتعدية حروف الجرّ فعلاً واحداً ، بل يجوز أن يجتمع على فعلٍ واحد حروف كثيرة إلا إذا كانت بمعنىً واحدٍ نحو : مررت بزيد بعمرو ، فإنه لا يجوز بخلاف مررت بزيد بالبّريّة أي في البرية .

ولا يتعدّى كلّ فعل بالهمزة والتضعيف ، فإنّ النقل من المجرّد إلى بعض الأبواب المتشعبة موكولٌ إلى السّماع لا يقال : أضربت زيداً عَمراً ولا ذهّبت خالداً بكراً ، ونحو ذلك ، كذا قال بعض المحققين .

والحقّ أنه لا بُدّ في المتعدّي الذي نبحث عنه ونجعله مقابلاً للاّزم من تغيير الحرف معناه لما مرّ أنه بحسب المعنى فلا بد من التّغيير للمعنى كما في ذَهَبْتُ به بخلاف مَرَرْتُ به ، نَعَم يصحّ أن يقالَ في كلّ جارّ ومجرور ، أن الفعل مُتَعَدٍّ إليه كما يقال يتعدّى إلى الظّرف وغيره لكن لا باعتبار هذا المعنى الذي نحن فيه ، على أن في قوله : ولا يغيّر شيء من حروف الجرّ معنى الفعل إلا الباء نظراً .

---

(1) يذكر يس في حاشيته ١ / ٩٦ : أنها تعدية خاصة ، وأمّا التعدية العامّة فقدر مشترك بين جميع حروف الجرّ الأصلية ، وهي إيصال معنى العامل إلى المجرور على المعنى الذي يقتضيه الحرف .

(2) قالّ ابن هشام في المغنى ١ / ٩٦ : ومنه « ذهب الله بنورهم » (البقرة / ١٧) وقرىء : « أذْهَب اللّهُ نُورَهم » وهي بمعنى القراءة المشهورة .

(تصريف الأفعال)

(فصل : في أمثلة تصريف هذه الأفعال) المذكورة من الثّلاثيّ والرّباعيّ المجرّد والمزيد فيه ، يعني إذا صرّفت هذه الأفعال حصلت أمثلةٌ مختلفة كالماضي ، والمضارع ، والأمر ، وغيرها فهذا الفصل في بيانها .

وقدّم الماضي ، لأن زمان الماضي قبل زمان المستقبل والحال ، ولأنه أصل بالنسبة إلى المضارع ، لأنه يحصل بالزّيادة على الماضي ، ولا شك في فرعيّة ما حصل بالزيادة ، وأصالة ما حصل هو منه واشتق منه فقال : ـ

(أمّا الماضي فهو الفعل الذي دلّ على معنىً) ، هذا بمنزلة الجِنْس لشُموله جميعَ الأفعال وخرج بقوله : (وُجِدَ) أي هذا المعنى (في الزّمان الماضي)= ما[1] سوى الماضي ، وأراد بالماضي في قوله : في الزّمان الماضي اللّغوي ، وبالأوّل الصّناعي أي الاصطلاحي فلا يلزمُ تعريفُ الشّيءِ بنفسه .

فإن قيل : هذا الحدّ غير مانع إذ يصدُقُ على المضارع المجزوم بـ (لَمْ) نحو : لم يضرب فإن (لَمْ) قد نقلت معناه إلى الماضي ، وغير جامع إذ لا يصدق على نحو : بِئْس ، ونِعْم ، ولَيْس ، وعَسى وما أشبه ذلك .

والجواب عن الأول أنّ دلالته على المضي عارضةٌ نشأت من لَمْ ، والاعتبار لأصل الوضع ، وعن الثّاني أنّها من الجوامد .

والمراد : ههنا الماضي الذي هو أحد الأمثلة الحاصلة من

---

(١) فاعل خرج.

تصريف هذه الأفعال ، وإنْ أريد المطلق أي الماضي مطلقاً أعمّ من أن يكون جامداً أو غيره فالجواب أن تجرّدها عن الزمان الماضي عارضٌ ، فلا اعتداد به. وكذا الكلام في صيغ العقود نحو بِعْتُ ، واشتريت، وأمثاله.

[المبنيّ للفاعل من الماضي]

ثم اعلم أن الماضِيَ إمّا مبنيٌّ للفاعل أو مبنيٌّ للمفعول (فالمبنيّ للفاعل منه) أي من الماضي (ما) أي الفعل الذي (كان أوّله مفتوحاً) نحو نصر (أو كان أوّلُ متْحرّك منه مفتوحاً) نحو : اجتمع فإنّ أوّل متحرك من افتعل هو التاء ، لأن الفاء ساكنة، والهمزة غير معتدّ بها لسقوطها في الدّرَج وهو مفتوح .

ولو قال: ما كان أوّلُ متحرّكٍ منه مفتوحاً لاندرج فيه القسمان، لأن أول متحرك من: نصر: هو النّون كالتاء من اجتمع. وإنما ذكر ذلك لزيادة التوضيح. وليس «أو» في قوله: «أو كان» مما يُفْسِد الحدّ لأن المراد بها التقسيم في المحدود أي ما كان على أحد هذين الوجهين، وإنّما يفسُدُ إذا كان المراد بها الشّكَ.

وإنّما فُتِح أوّلُ متحرّك منه ولم يُسَكّن لرفضهم[1] الابتداء بالسّاكن ، ولئلا يلزم التقاء الساكنين في نحو : افْتَعل واسْتَفْعل ، ولكون الفتح أخفّ الحركات الظّاهرة .

كما بني آخرُه على الفتح سواء كان مبنيّاً للفاعل أو مبنيّاً

(١) في ط : « لفرضهم » مكان : « لرفضهم » ، تحريف .

للمفعول ، أما البناء فلأنه الأصل في الأفعال ، وأما الحركة فلمشابهته الاسم مشابهةً ما في وقوعه موقعه نحو : زيد ضَرَب ، وزيد ضاربٌ ، وأما الفتح فلخِفّته إلاّ إذا اعتل آخره نحو : غزا ورمى أو اتصل به الضمير المرفوع المتحرك نحو ضربْتُ وضربْنَ ، أو واو الضمير نحو ضَرَبُوا .

(مثاله) أي مثال المبنيّ للفاعل [ولم يقتصر بذكر][1] الكُلِيّ لأنه[2] قد يُراد إيضاحُهُ وإيصاله إلى فهم المستفيد فيذكر الجُزْئِيّ من جُزئيّاته ويقال : إنَّ مثاله (نَصَر) للغائب المفرد ، (نَصَرا) لمثنّاه ، (نَصَرُوا) لجمْعه ، (نَصَرَتْ) للغائبة المفردة ، (نَصَرتَا) لمثناها (نَصَرْنَ) لجمعها (نَصَرْتَ) للمخاطب الواحد (نَصَرْتُما) لمثنّاه ، (نصرْتُم) لجمعه (نَصَرْتِ) للمخاطبة الواحدة (نَصَرْتُما) لمثنّاها (نَصَرْتُنَّ) لجمعها ، (نَصَرْتُ) للمتكلّم الواحد ، (نَصَرْنا) له مع غيره .

وزادوا التّاء في نَصَرَتْ للدّلالة على التأنيث كما في الاسم نحو : ناصرةٌ .

وخصّوا المتحركة بالاسم والسّاكنة بالفعل تعادلاً بينهما ، لأن الفعل أثقل كما تقدّم، وحرّكوها في التثنية لالتقاء الساكنين ، وزادوا ألفاً وواواً علامة لفاعل الاثنين والجماعة ،

وقد تحذف الواو في النّدرة ، قال : -

---

(١) ما بين المعقوفين سقط من ط .
(٢) سقطت : « لأنه » من ط .

فلو أن الأطبّا كـانُ حَوْلي وكـان من الأطِبّـاء الأُسَـاةُ[1]

وزادوا تاء للمخاطَب ، وتاء للمتكلّم ، وحرّكوها في الجميع خوف اللّبْس بتاء التأنيث ، وضمُّوها للمتكلّم لأنَّ الضّم أقوى ، والمتكلّم أقوى [والمتكلم][2] مقدّم فأخذه ، وفتحوها للمخاطب ، إذْ لم يمكن الضّمّ للالتباس ، [بالمتكلم][3] والفتح راجح لخِفّته والمذكّر مقدّم فأخذه ، فبقيت الكسرة للمخاطبة فَأُعْطيتها ، لئلا يلتبس بالمتكلّم والمخاطَب ، ولأن الياء تقع ضميرها في نحو : اضْرِبي ، والكسرةُ أُخت الياء ، فناسب إعْطاؤُها المخاطبةَ .

ولم يفرقوا بينهما في المُثنّى لكن زادوا ميماً فرقاً بين المخاطَبَيْن والمخاطَبَتَيْنِ، وبين الغائِبَيْنِ والغائِبَتَيْنِ، وضمّوا ما قبلها؛ لأن: الميمَ شفويّة كالواو فَيُناسِبها الضّمّ.

ووضعوا للمتكلّم مع غيره ضميراً آخر ، وهو النّون كما في المُنْفَصِلات نحو : « نَحْنُ » « فقالوا : فعلنا » .

وفرّقوا بين الجمع المذكّر الغائب وبين جمع المؤنثة الغائبة باختصاص المذكّر بالواو ، والمؤنّث بالنّون ، دون العكس لأن الواو هنا أقوى من النّون ، لأنها من حروف المدّ واللّين ، وهي بالزِّيادة أولى ، والمذكّر مقدم على المؤنّث .

وكذا فرّقوا بين جمع المخاطَب ، وجمع المخاطَبة باختصاص

---

(1) من شواهد : الإنصاف ١ / ٣٨٥ ، وابن يعيش ٧ / ٥ ، ٩ / ٨٠ ، والخزانة ٢ / ٣٨٥ ، والعينيّ ٤ / ٥٥١ ، وانظر الهمع والدرر رقم ١٣٣ .

(2) ما بين المعقوفين زيادة ليست في ط .

(3) ما بين المعقوفين زيادة ليست في ط .

المذكّر بالميم ، لمناسبتها الواو التي هي علامة لـه في الغائب ، واختصاص المؤنّث بالنّون كما في جمع الغائبة .

وشدّدوا النون ، لأنهم قالوا : أصْله : نَصَرْتُمْن ، فَأُدغمت الميمُ في النّون إدغاماً واجباً .

وكذا ضمّوا ما قبل النّون ، أعني التّاء لمناسبة الضّمة الميم . وهذه مناسباتٌ ذكروها وإلاّ فالحكم بذلك للواضع لا غير .

(وقس على هذا) أي المذكور من تصريف نَصَرَ : أَفْعَل وفعّل وفاعَل و (فَعْلَلَ ، وتَفَعْلَلَ ، وافْتَعل ، وافْعَنْلَل ، واسْتَفْعَل وافْعَلَلَّ) نحو : اقْشَعَرَّ ، اقْشَعَرَّا ، اقشعرُّوا ـ اقْشَعَرَّتْ ، اقْشَعَرَّتا ، اقْشَعْرَرْنَ ـ اقْشَعْرَرْتَ ، اقشعرَرْتما ، اقشعرَرْتُم ـ اقشعرَرْتِ ، اقشعرَرْتما ، اقْشَعْرَرْتُنَّ ـ اقْشَعْرَرتُ ، اقْشَعْرَرْنا .

و(وافْعَوْعَل) نحو : اعْشَوْشَبَ ، اعْشَوْشَبَا ، اعْشَوْشَبُوا ـ اعْشَوْشَبَتْ ، اعْشَوْشَبَتا ، اعْشَوْشَبْنَ إلى آخره وكذا البواقيَ تُرِكَتْ ، لأنه لما ذَكَر من المثال واحداً فالبواقي على نَهْجِه فلا حاجة إلى تكثير الأمثلة ، إذ ليس الإدراك بكثرة النظائر فالْفَهِمُ الذَّكِيّ يُدرك بنظرٍ واحدٍ ما لا يُدْرِكُه البليد بألف شاهد .

(ولا تَعْتَبِرْ) أنْتَ في بعض النسخ ، ولا يُعْتَبَرُ مبنيّاً للمفعول (حركات الألفات) ، أي الهمزات وعبّر عنها بها ، لأن الهمزة إذا كانت أولاً تكتب على صورة الألف ويقال لها الألف ، قال في الصّحاح : الألف على ضَرْبين : ليّنةٌ ومتحرّكةٌ ، فاللّيِّنة تُسمّى ألفاً والمتحرّكة تسمّى همزةً (في الأوائل) أي في أوائل الفعل نحو : افْتَعَل ، وانْفَعل ، واسْتَفعل ، وما أَشْبَهَها مما في أوله همزة زائدة

سوى أفعل ، فإن همزته لِلْقَطْع ، لأنها لا تسقط في الدَّرَج ، ولِذا فُتِحَتْ ، يعني لا يقال : إن أوائل هذه الأفعال ليست مفتوحةً بل مكسورةً فلا يكون مَبْنِيّاً للفاعل ، (فإنها) أي لأنّ هذه الألفات (زائدةٌ) ، لدفع الابتداء بالسّاكن (تَثْبت في الابتداء) للاحتياج إليها ، (وتسقط في الدّرج) أي في حشو الكلام ، لعدم الاحتياج إليها نحو : افْتَعَل وانْفَعل واسْتَفْعل بحذف الهمزة واتصال الواو بالكلمة .

[المبنيّ للمفعول من الماضي]

(والمبنيّ للمفعول منه) أي من الماضي : أراد أن يذكر تعريفاً له باعتبار اللّفظ فذكر على سبيل الاستطراد تعريفاً لمُطْلق المبنيّ للمفعول باعتبار المعنى فقال :ـ

(وهو) أي المبنيّ للمفعول مطلقاً سواء كان من الماضي أو المضارع (الفعلُ الّذي لم يُسَمّ فاعله) كما نقول : ضُرِبَ زيدٌ فيرفع « زيدٌ » لقيامه مقام الفاعل ، ولا يذكر الفاعل لتعظيمه ، فتصونُه عن لسانك أو لتحقيرِه ، فتصون لسانَك عنه ، أو لِعَدم العِلْم به أو لِقَصْد صدور الفعل عن أيّ فاعل كان ، إذ لا غرض في ذكر الفاعل نحو : قُتِل الخارِجِيُّ فإنّ الغرض المُهِمّ قتلُهُ لا قاتِلُه أو لغيرِ ذلك مما تقرّر في علم المعاني ولا ينتقض بالمبني للفاعل عند من يجوّز حذف الفاعل(١) .

(وهو ما كان) خَبَرُ المبتدأ أي المبنيُّ للمفعول من الماضي

---

(١) لأن المبنيّ للمفعول هو الذي حذف فاعله، وأقيم المفعول مقامه.

الفعلُ الّذي كان (أوَّلُه مضموماً ، كفُعِل وفُعْلِل ، وأُفْعِل ، وفُعِّل ، وفُوعِل) بقلب الألف واواً لانضمام ما قبلها (وتُفُعِّل) بضمّ التاء والفاء أيضاً ، لأنك لو قلت : تُفِعِّل بضم التّاء فقط لالتبس بمضارع فعّل ، (و) لذلك قالوا في تفاعل : (تُفُوعِل)[1] ، بضم التّاء والفاء إذ لو اقتصروا على ضَمّ التّاء لالتبس بمضارع فاعل ، وقلبت الألف واواً لانضمام ما قبلها .

(أو كان أوّلُ متحرِّكٍ منه مضموماً نحو اقْتُعِل) بضمّ التاء لأنه أوّل متحرّك منه كما ذكرنا في المبنيّ للفاعل (واسْتُفْعِل) بضم التاء ، وكذا قياس كلّ ما كان أوله همزة وصل .

ولم يَذْكُر انْفعل وافْعَلّ وافْعَوْعَل وافعوَّل وافعنْلَلَ[2] ونحو ذلك ، لأنّها من اللّوازم ، وبناء المفعول منها لا يكاد يوجد .

(وهمزة الوَصْل) فيما كان أوّلُ متحرِّك منه مَضْموماً (تتبع هذا المضموم) الذي هو أوّل متحرك (في الضّم) يعني تكون مضمومة عند الابتداء كقولك مبتدِئاً : أُسْتُخْرِج المالُ مثلاً بضم الهمزة لمتابعته التّاء .

(وما قبل آخره) أي آخر المبنيّ للمفعول (يكون مكسوراً أبَداً نحو : نُصِر زيد واسْتُخرِج المالُ) وفي نحو اُفْعُلِلّ ، واُفْعُولّ ، يقدّر الأصل اُفْعُلِلَ ، واُفْعُوِلَ ، وفي نحو اُفْعُلّ كاقْشُعِرّ الأصل : اُفْعُلْلِلَ[3] فنقلت كسرة اللاّم في اُفْعُلْلِل فلْيُتَأمّل .

---

(۱) في ط بعد « تفوعل » زيادة : « وتفعلل » .

(۲) في ط فقط : « وافعلل » .

(۳) في ط فقط : « افعلل » بلامين ، تحريف .

ولو قال : ما كان أوّل متحرِّك منه مضموماً لكان كافياً ، كما تقدّم .

والسرّ في ضم الأوّل وكسر ما قبل الآخر أنه لا بدّ من تغيير ليفصل بين المبنيّ للفاعل والمفعول ، والأصل : فَعَل فغيّروه إلى فُعِل بضم الأول وكسر الثاني دون سائر الأوزان ، لِيَبْعُدَ عن أوزان الاسم ، ولو كسر الأوّل وضمّ الثاني لحصل هذا الغرض لكن الخروج من الضّمة ، إلى الكسرة أَوْلى من العكس ، لأنّه طلب خِفّة بعد الثّقل ، ثم حُمِل غيرُ الثّلاثيّ المجرّد عليه في ضم الأول ، وكسر ما قبل الآخر .

وما يقال : إنّ ضم الأول عِوضٌ عن المرفوع المحذوف فليس بشيء ، لأنّ المفعول المرفوعَ عِوضٌ عنه ، وهو كافٍ ، وجاء قُزْدَلَهُ بسكون الزاي : والأصل : قُصْدَلَهُ أسكن الصّاد وأبدل زاياً .

وحكي قُطْرُب : ضِربَ بنقل كسرة الراء إلى الضّاد ، وجاء: عُصْرَ بسكون ما قبل الآخر ، وقريء : « رِدّت » في قوله تعالى : ﴿ رُدّت إلينا ﴾[2] بكسر الراء .

---

(١) في ط : « في قزدلة » بقاف في أوله ، وتاء في آخره وزيادة « في » ، تحريف .
وأصل : فُزْدَله : من الفَصْد بسكون الصاد يقال : فصد يفصد فصداً إذا شقّ العِرْق .

وفي القاموس (فصد) : بات رجلان عند أعرابيّ فالتقيا صباحاً ، فسأل أحدهما صاحبه عن القرى ، فقال : ما قُرِيت وإنما فُصِد لي ، فقال : لم يحرم من فُصْدَ له ، وسكن الصاد تخفيفاً ، ويروى : من فُزْدله بالزّاي .

(٢) يوسف / ٦٥ ، والقراءة بكسر الراء منسوبة إلى الحسن ، انظر اتحاف فضلاء البشر / ٢٦٦ .

وكلّ ذلك مما لا يُعتَدّ به نَقْضاً .

وجاء نحو جُنَّ ، وشُلّ ، وزُكِمَ ، وحُمّ ، وجُبِل ، وفُئِدَ[1] ، وعُلَّ ، ووُعِك ، مبنيةً للمفعول أبداً للعِلْم بفاعلها في غالب العادة أنّه هو الله تعالى .

وعقّب الماضي بالمضارع لأن الأمر فرْع عليه،وكذا اسم الفاعل والمفعول لاشتقاقهما منه فقال :

« المضارع »

(وأمّا المضارع فَهُوَ : ما) أي الفعل الذي (يكون في أوله إحدى الزوائد الأربع وهي) أي الزوائد الأربع : (الهمزة والنّون والتاء والياء يجمعها) ، أي تلك الزوائد الأربع قولك : (أَنيْتُ أو ، أتين أو نأتي) ، وإنما زادوها فرقاً بينه وبين الماضي . وخصوا الزّيادة به لأنه مؤخّر بالزّمان عن الماضي، والأصل عدم الزّيادة فأخذه المتقدّم .

ولقائل أن يقول : هذا التعريف شامل لنحو أكرَم وتكسّر وتَباعد فإن أوله إحدى الزوائد الأربع ، وليس بمضارع ، ويمكن الجواب عنه بأنّا لا نسلّم أن أوله إحدى الزوائد الأربع ، لأنّا نعني بها الهمزة التي تكون للمتكلّم وحده،والنّون التي تكون له مع غيره ، وكذا الياء والتاء كما أشار إليه بقوله .

(فالهمزة للمتكلّم وحده) نحو **أَنْصُر** أنا (والنون له) أي للمتكلّم (إذا كان معه غيره) نحو نَنْصُر نحن ، ويستعمل في المتكلم

---

(١) فُئِدَ : وجِعَ فؤادُه .

وحده في موضع التفخيم نحو قوله تعالى : ﴿ نَحن نَقصُّ عَلَيْك ﴾[1] .

(والتّاء للمخاطب مفرداً) نحو أنت تَنْصُر ، (ومثنىً) نحوِ أنتما تنصران ، (ومجموعاً) نحو أنتم تنصرون (مذكّراً كان) المخاطب في هذه الأمثلة (أو مؤنّثاً) نحو تَنْصُرِين ، تَنْصُران ، تَنْصُرْن .

(وللغائبة المفردة) نحو هي تَنْصر ، (ولمثنّاها) نحو : هما تَنْصُران .

(والياء للغائب المذكّر مفرداً) نحو : هو ينصر (ومثنًى) نحو : هما ينصران (ومجموعاً) نحو : هُم يَنْصُرون (ولجمع المؤنثة الغائبة) نحو : هن يَنْصُرْن .

واعترض بأنه يستعمل في الله تعالى وليس بغائب ولا مذكّر ولا مؤنّث ، تعالى عن ذلك عُلُوّاً كبير ، فالأوْلى أن يقال : والياء لما عدا ما ذَكَرْنا . وأجيب = بأن المراد من الغائب اللّفظ ، فإذا قلنا : فالله يحكم فالله لفظه مذكر غائب لأنه ليس بمتكلّم ولا مخاطَب ، وهو المراد بالغائب .

فإنْ قلت : لِمَ زادوا هذه الحروف دون غيرها ولم خَصّوا كُلًّا منها بما خصّوا ؟ قلت : لأن الزّيادة مستلزمة للثّقل ، وهم احتاجوا إلى حروف ، تزاد لِنَصْبِ[2] العلامات ، فوجدوا أَوْلى الحروف بذلك حروفَ المدّ واللّين ، لكثرة دَوْرِها في كلامهم إمّا بنفسها أو بعضها ،

---

(١) يوسف / ٣ .

(٢) المراد بالنصب ليس النصب النحوي الاصطلاحي . وإنما المراد : إظهار العلامات وتوضيحها ، وفي القاموس : نصَب الشيء : رفعه .

أعني : الحركاتِ الثّلاثَ فزادوها ، وقلبوا الألف همزة ، لِرفْضهم الابتداء بالسّاكن ، ومخرج الهمزة قريب من مَخْرجها ، وأعطوها للمتكلّم لأنه مقدّم ، والهمزة أيضاً مَخرجُها مقدم على مَخْرج غيرها لكونها من أقصى الحَلْق ، ثم قلّبوا الواو تاءً ، لأن زيادتها تؤدي إلى الثّقل ، لاسيّما في مثلِ : وَوَوْجَل بالعطف، وقلبُها تاءً كثيرٌ في الكلام نحو تُراثٍ وتُجاهٍ والأصل وُراثٍ ، ووُجاهٍ فقلبوها هنا أيضاً تاء ، وأعطوها المخاطب لأنه مؤخر عنه بمعنى أن الكلام إنما ينتهي إليه ، والواو منتهي مَخْرَجَيْ الهمزة والياء لكونها شفويّة ، وأَتْبَعُوهُ الغائبةَ والغائبَتيْن ، لِئلاّ يَلْتَبِسا بالغائب والغائبَيْن حِينَئِذٍ ، وإن التبسا بالمخاطب والمخاطَبَيْن لكن هذا سهل .

ويوجد الفرق بينهما بالواو والنّون في جمع المذكّر الغائب ، وجمع المؤنثة الغائبة نحو : يَضْرِبُون ويَضْرِبْن ، ولم يُجْعلْ الجمع المؤنّث بالتّاء كما في الواحدة ، بل بالياء كما هو مناسب للغائب ، لكون مخرج الياء متوسّطاً بين مَخْرَجَيْ الهمزة والواو ، وكونِ ذكر الغائب دائراً بين المتكلّم والمخاطب .

ولما كان في الماضي فرقٌ بين المتكلّم وحده ومع غيره أرادوا أن يفرقوا بينهما في المضارع أيضاً ، فزادوا النّون لمشابهتها حروف المدّ واللّين من جهة الخفاء والغُنّة .

فإن قلت : لِمَ سمي هذا القسم مضارعاً ؟ قلت : لأن المضارعة في اللغة = المشابهة من الضّرْع ، كأن كلا الشّبيهين ارْتَضعا من ضَرْع واحد فهم أخوان رضَاعاً ، وهو مشابِهٌ لاسم الفاعل في

الحركات ، والسّكَنات ، ولمطلق الاسم في وقوعه مشتركا[1] ، وتخصيصه بالسين أو سوف أو اللاّم ، كما أنّ رجلاً يحتمل أن يكون زَيداً وعمراً فإذا عَرّفته باللاّم ، وقلت : الرّجل اختصّ بواحد ، وبهذه المشابهة التامّة أُعْرب من بينِ سائر الأفعال .

(وهذا) أي المضارع (يصلح للحال) والمراد بها ههنا أجزاءٌ من طَرَفَيّ الماضي والمستقبل ، يعقب بعضُها بَعْضاً من غير فَرْط[2] مُهْلَةٍ وتَراخٍ ، والحُكم في ذلك للعُرْف لا غير .

(والاستقبال) : والمراد به = ما يُتَرَقَّبُ وجودُه بعد زمانك الذي أنت فيه (تقول : يفعل الآن ويسمّى : حالاً وحاضراً ، ويفعل غداً ، ويسمى : مستقبلاً) ، المشهور : مستقبَل بفتح الباء اسم مفعول ، والقياس يَقْتَضِي كَسْرَها اسْمَ فاعل ، لأنه يَسْتَقبِل ـ كما يُقال ـ الماضِي ، ولعلّ وجْهَ الأول أن الزّمان يستقبلُهُ ، فهو مُسْتَقْبَل اسم مفعول ، لكن الأولى أن يقال المُسْتَقْبِل : بكسر الباء فإنه الصحيح ، وتوجيه الأوّل لا يخلو عن كزازة[3]/.

قيل : إنّ المضارعَ موضوع للحال ، واستعماله في الاستقبال مجازٌ . . وقيل : بالعكس.|والصّحيح أنه مشترك بينهما ، لأنه يُطْلق عليهما إطلاق كلّ مُشْتَرِكٍ على أفراده ، هذا ولكن تَبادُرِ الفهم إلى الحال عند الإطلاق من غير قرينة يُنْبِيء عن كونه أصلاً في الحال ،

---

(١) أي بين الحال والاستقبال .

(٢) الفرْط : مجاوزة الحدّ ، ومنه يقال : إيّاك والفرْط في الأمر .

(٣) في النسخ : حزازة بالزاي ولا معنى لها ، وتصويبها بالكاف من القاموس . والكزازة : القبح .

وأيضاً من المناسب أنْ يكون لها صيغة خاصة كما للماضي والمستقبل .

(فإذا أدخلت عليه) أي على المضارع (السّين أو سوف فقلت : سَيَفْعل أو سوفَ يَفْعل اختصّ بزمان الاستقبال) لأنّهما حرفا استقبال وُضِعا . وسُمِّيا حَرْفَيْ تنفيس ، ومعناه : تأخيرُ الفعل في الزّمان المستقبل وعدم التّضييق في الحال ، يقال : نَفَّسْتُه أي : وسَّعْتُهُ .

وسَوْفَ أكثر تنفيساً، وقد تخفف بحذف الفاء فيقال: سَوْ، وقد يقال : سَيْ بقلب الواو ياء ، وقد تحذف الواو فيسكّن الفاءُ الذي كان متحرّكاً لأجْل التقاء الساكنين فيقال : سَفْ أَفْعلُ .

وقيل: إن السّين منقوص من سوف دلالةً بتقليل الحرْف على تقريب الفعل.

(وإذا أُدْخَلْت عليه لام الابتداء اختُصّ بزمان الحال) نحو قولك لَيَفْعَل ، وفي التنزيل : « إنّي لَيَحْزُنُني أَنْ تَذْهَبُوا به »[1] وأمّا في قوله تعالى : ﴿ ولَسَوْفَ يُعْطيك ربُّك فترْضَى ﴾[2] ﴿ ولَسَوْف أُخرج حيّاً ﴾[3] . فقد تَمَحّضت اللاّم للتوكيد مُضْمَحِلاً عنها معنى الحاليّة ، لأنها إنما تفيد ذلك إذا دخلت على المضارع المحتمل لَهُما[4] ، لا المستقبل الصِّرْف وقوله تعالى : ﴿ وإنَّ رَبَّك لَيَحْكُم بينهم يوم القيامة ﴾[5] نُزِّل منزلة الحال إذ لا شَكَّ في وقوعه . وأمثالُهُ كثيرٌ في كلام الله تعالى . وعند البصريّين اللاَّم للتأكيد فقط .

---

(١) يوسف / ١٣ .
(٢) الضحى / ٥ .
(٣) مريم / ٦٦ .
(٤) أي الحال والاستقبال .
(٥) النحل / ١٢٤ .

[المضارع المبنيّ للفاعل]

واعلم أن المضارعَ أيضاً إمّا مبنيٌّ للفاعل وإما مبنيٌّ للمفعول (فالمبنيُّ للفاعل منه ما) أي الفعل المضارع الّذي (كان حَرْفُ المضارعة منه) أي من المبنيّ للفاعل (مفتوحاً إلا ما كان ماضيه على أربعة أحرف) نحو دَحْرَج وأكْرَم وقَاتل وفَرّح (فإن حرف المضارعة منه) أي مما كان ماضيه على أربعة أحرف (يكون مضموماً أبداً نحو: يُدَحْرِج ويُكْرِم ويُقاتِل ويُفَرِّح) ، أمّا الفتح فهو الأصل لخِفَّته .

وكَسْرُ غير الياء فيما كان ماضيه مكسورَ العيْن لغةُ غيرِ الحجازيّين ، وهم يكسِرون الياء إذا كان ما بَعْدَها ياءُ أخرى ، فلا ينطبق التّعريف على ذلك .

وأمّا الضّمّ فيما كان ماضيه على أربعة أحرف فلأنه لو فتح في يُكْرِم مثلاً ويقال: يَكْرِم لم يُعلمْ أنّه مضارع المجرّد أو المزيد فيه ، ثُمّ حُمِل عليه كلّ ما كان ماضيه على أربعة أحرف .

فإن قلت: لِمَ لَمْ يفتح حرف المضارعة في: يُدَحْرِج ويُقاتِل ويُفَرِّح، ولا التباسَ فيه، ثم يحمل: يُكْرِم عليه، فإنّ حَمْل الأقل على الأكثر أولى؟ قلت: لأنه لو حُمِل الأقلّ على الأكثر لزم الالتباس ولو في صورة واحدة، بخلاف العكس فإنه لا التباس فيه أصْلاً.

فإن قلتُ : فلِمَ اختُصّ الضّمّ بهذه الأربعة والفتح بما عداها دون العكس ؟ قلت : لأنها أقلّ مما عداها والضم أثقل من الفتح فاختص الضمّ بالأقل ، والفتح بالأكثر تعادلاً بينهما . هذا وقد عرفت جواب ذلك حيث قلنا : إن الفتحة للخِفّة والمعادلة في هذه الأربعة

إلى الضم لضرورةِ دَفْع الالتباس الحاصل في نحو : أكرم يُكْرِم كما مرّ ، وقد عُرِفَ جوابٌ ذلك مما قُرِّر .

ولقائلٍ أن يقول : لا يدخل في هذا التعريف نحو أَهَراق يُهَرِيق ، واسْطاع يُسْطِيع بضمّ حرف المضارعة ، والأصل : أَراق وأَطاع زيدت الهاء والسين ، فإنهما مبنيّان للفاعل وليس حرف المضارعة فيهما مفتوحاً ، وليسا أيضاً مِمّا ماضيه على أربعة أحرف .

ويمكن الجوابُ عنه بأنَّ الهاء والسين زائدتان على خلاف القياس فكأنّهما على أربعة أحرف تقديراً أو بأنّهما من الشّواذّ ، ولا يجب أن يدخل في الحدّ الشواذ

ونحو : خصّم وقتّل بالتّشديد والأصل : اخْتَصم واقْتَتل أدغمت التّاء فيما بعدها ، وحُذِفت الهمزة فهو على خمسة أحرف تقديراً ، ولهذا يُفْتح حرفُ المضارعة ، ويقال : يَخَصِّمُ[1] ويَقَتِّلُ ، وههنا موضع بحث .

ولمّا ضُمّ حرْفُ المضارعة من هذه الأربعة كما في المبنيّ للمفعول أراد أن يذكر علامة كون هذه الأربعة مبنيَّةً للفاعل فقال (وعلامة بناء هذه الأربعة) يعني : يُدَحْرِجُ ويُكْرِم ويُقاتِل ويُفَرِّح (للفاعل كون الحرف الّذي قبل آخره) أي آخر كلّ واحدٍ من هذه الأربعة حال كونه مبنيّاً للفاعل (مكسوراً أبداً) بخلاف المبنيّ للمفعول ، فإنه فيه مفتوح أبداً كما يذكر في بحثه إن شاء الله تعالى .

(مثاله) أي مثال المبنيّ للفاعل (مِنْ يَفْعُلُ) بضم العين نحو :

---

(١) وقد قرأ الحرميان وأبو عمرو والأعرج وشبل ، وابن قسطنطين بإدغام التاء في الصاد ونقل حركتها وهي الفتحة إلى الخاء في قوله تعالى : ﴿ وهم يخَصِّمون﴾ يس / ٤٩ .

(يَنْصُر ، يَنْصُران ، يَنْصُرون) . (تَنْصُر ، تَنْصُران ، يَنْصُرْن)
(تَنْصُر ، تَنْصُران ، تَنْصُرون) . (تَنْصُرِين ، تَنْصُران ، تَنْصُرْن)
(أَنْصُر ، نَنْصُر) .

وقد يستعمل لفظ الاثنين في بعض المواضع للواحد كقوله :

فَإِنْ تَزْجُرانِ يَا ابْنَ عَفَّانَ أَنْزَجِر وإن تَدَعاني أَحْمِ عِرْضاً مُمَنَّعا[1]

وقوله :

* فَقُلْتُ لِصَاحِبي لا تَحْبِسانا * [2]

أي لا تَحْبِسنِي ، (وقس على هذا) المذكور من تصريف يَنْصُر **(يَضْرِب ، ويَعْلَم ، ويُدَحْرِج ، ويُكْرِم ، ويُقاتِل ، ويُفَرِّح ، ويَتَكَسَّر ، ويتَبَاعد ، ويَنْقَطِع ، ويَجْتَمِع ، ويَحْمَرُّ ، ويَحْمَارّ ، ويَسْتَخْرِجُ ، ويَعْشَوْشِب ، ويَقْعَنْسِسُ ، ويَسْلَنْقِي ، ويَتَدَحْرَجُ ، ويَحْرَنْجِم ، ويَقْشَعِرّ)** ، ونحن لا نشتغل بتفصيلها ، فإنه لا يخفى على من له أدنى لُبٍّ وتَمْييز .

ولو أشكل شيء من نحو يَقْشَعِرّ ، ويَسْلَنْقِي يُعْرف في المضاعف والناقص .

---

(١) انظر : الأشباه والنظائر ٤ / ١٥٣ .

(٢) تمامه :

* بنزع أصوله واجْذَزْ شيحا *

انظر الأشباه والنظائر ١٥٣/٤ ، نسب إلى مضرس بن ربعي الفقهي ، وانظر الشافية ٤٨١/٤ ، والعينيّ ٥٩١/٤ .

وفي الطبريّ ٢٦ / ١٠٣ ما نصه : بعض أهل العربية يقول : وهو أن العرب تأمر الواحد والجماعة بما تأمر به الاثنين ، فتقول للرجل : ويلك ارحلاها وازجراها وذكر أنه سمعها من العرب ، وأنشد الشاهدين السابقين .

[المضارع المبنيّ للمفعول]

(والمبنيّ للمفعول منه) أي من المضارع (ما) أي الفعل المضارع الذي (كان حرف المضارعة منه مضموماً) حَمْلًا على الماضي (و) كان (ما قبل آخره مفتوحاً) . فإن كان مفتوحاً في الأصل أُبْقِيَ عليه، وإلاّ فُتِح ليعتدل الضّمّ بالفتح في المضارع الذي هو أثقل من الماضي : (نحو : **يُنْصَرُ** ، **ويُدَحْرَجُ** ، **ويُكْرَمُ** ، **ويُفَرَّحُ** ، **ويُقاتَل** ، **ويُسْتَخْرَجُ**) ، وتصريفها على قياس المبنيّ للفاعل .

وفي نحو: **يُفْعَلُّ**، **ويُفْعَلَلُّ**، **ويُفْعَالُّ**، يقدّر الأصل وهو: **يُفْعَلَلُ**، **ويُفْعَلَلَلُ**، **ويُفْعَالَلُ**، بفتح ما قبل الآخر، ولم يذكر المصنّف غير المعتدّي لأنه قلما يوجد منه .

[المضارع المنفيّ]

(واعلم أنّه) الضمير للشأن (يدخل على الفعل المضارع ما ولا النّافيتان) للفعل (فلا يغيران صيغته) أي صيغة الفعل المضارع ، وقد مرّ تغيير الصّيغة في صدر الكتاب ، يعني : لا يعملان فيه لفظاً ، وقد سُمِع من العرب الجزمُ بلا النافية إذا صلح قبلها كي نحو : جئته لا يَكُنْ لَه عليّ حُجّة .

(تقول : **لا يَنْصُر** ، **لا يَنْصُران** ، **لا يَنْصرون** ، الخ) كما تقدّم في ينصر بعينه وكذلك : **ما يَنْصر**، **ما يَنْصُران** ، **ما يَنْصُرون** ، الخ .

[المضارع المجزوم]

(و) اعلم أنه (يدخل) على الفعل المضارع (الجازم) وهو

« لَمْ » ، « ولمّا » ، « ولا » في النّهي ، و« اللام » في الأمر ، و« إنْ » الشّرطيّة ، والأسماء التي تضمّنت معناها .

والغرض في هذا الفن بيان آخر الفعل عند دخول الجازم (عليه فيحذف منه حركة الواحد) نحو: لم يَنصُرْ بسكون الراء ، (و) بحذف (نون التثنية) نحو: **لم ينصُرَا** ، (و) بحذف نون (الجمع المذكر) نحو : **لم ينصُروا**، (و) بحذف نون (الواحدة المخاطبة) نحو : **لم تنصُرِي** ، لأن النون في هذه الأمثلة علامة الرفع كالضّمة في الواحد فكما تحذف حركة الواحد كذلك تحذف النّون ، وإنما جُعِلت علامةً للإعراب كالحركة ، لأنه لما وجب أن تكون هذه الأفعالُ معربةً والإعراب إنما يكون في آخر الكلمة ، وكان أواخرُ هذه الأفعال ساكنةً وهي الضّمائر ، لأنّها اتّصلت بالأفعال فصارت كالجزء منها ، ولم يمكن إجراءُ الإعراب عليها وجب زيادةُ حرف للإعراب. ولم يمكن زيادة حرف المدّ واللّين، فزادوا النّون لمناسبتها إيّاها كما سبق .

(ولا يحذف) الجازم (نون جماعة المؤنث) فلا يقال : لم يَنْصُرْ في : لم يَنْصُرْنَ ، (فإنه) أَيْ فإنّ نون جمع المؤنث (ضمير كالواو في الجمع المذكّر) ، وهو فاعل فلا يحذف (فيثْبُتُ على كلّ حال) بخلاف النّونات الأُخَر ، فإنّها علامات للإعراب ، وهذه ضمير لا علامة للإعراب ، لأنّها إذا اتصلت بالفعل المضارع صار مبنيّاً ، لأنه إنما أعرب لمشابهة الاسم ، ولمّا اتّصل به النّون التي لا تتّصل إلا بالفعل رجّح جانب الفعلية وصارت النّون من الفعل بمنزلة جزءٍ من الكلمة كما في : (بَعْلَبكّ)، وتعذّر الإعراب بالحُروف والحركةِ على مالا

يَخْفي ردًّا إلى ما هو الأصل في الفعل أعني البناء .

وأشار إلى الأمثلة بقوله : (تقول: لم يَنْصُر ، لم يَنْصَرا ، لم يَنصُروا ـ لم تَنْصُرْ ، لم تَنْصُرَا ، لم يَنْصُرْن ـ لم تَنْصُر ، لم تَنْصُرا ، لم تَنْصُروا ـ لم تَنْصُرِي ، لم تَنْصُرا ، لم تَنْصُرْنَ ـ لم أَنْصُرْ ، لم نَنْصُرْ).

وجاء (لم) في الضّرورة غير جازمة ، وجاء أيضاً مفصولاً بينها وبين المجزوم ، وجاء حذف المجزوم بعدها .

قال :

[المضارع المنصوب]

(و) اعلم أنه (يدخل) على الفعل المضارع (النّاصب) وهو أنْ ولنَ وكَيْ وإذن . والأصل أنْ والبواقي فرع عليها ، وإنما عملت النّصب لكونها مشابهةً لـ « أنَّ » وهي تَنْصِب الأسماء ، وهذه تنصب الأفعال (فَيُبْدِلُ من الضّمَة فتحةً) كما هو مُقْتضى النّاصب ، فإنَّ النّصب يكون بالفتحة ، كما أنّ الرّفع يكون بالضّمّة ، والجزْم بالسّكون .

فإن قيل : كان من الواجب أن يقول من الرّفعَ إلى النّصب، لأنه معرب ، والضّم والفتح إنّما يستعملان في المبنيّات ، فالجواب أن الغرض بيان الحركة دون تعرض للإعراب والبناء ، والحركة من حيث هي حركة : الضم ، والفتح ، والكسر ، لا الرفع والنّصب والجرّ ، فإن هذا أمر زائد فليتأمّل .

(وتسْقُط النّونات) لأنها علامةُ الرّفع (سوى نون الجمع

المؤنث) لما ذكر من أنّه ضمير لا علامة الإعراب .

وإنّما أسقط النّاصبُ هذه النّونات حَمْلاً له على الجازم ، لأنّ الجزْم في الأفعال بمنزلة الجرّ في الأسماء ، فكما حمل النّصب على الجرّ في الأسماء في التثنية والجمع فكذا هنا حمل النّصب على الجَزْم ، وحذفت النّونات المحذوفة حال الجزم .

(فتقول : **لن يَنْصُرَ** ، **لن يَنْصُرَا** ، **لن يَنْصُروا** إلى : **لن أَنْصُرَ** ، **لن تَنْصُرَ**) ، ومعنى لن : نَفْيُ الفعل مع التّأكيد في المستقبل .

[لام الأمر الجازمة]

(ومن الجوازم لام الأمر) لأن المضارع لمّا دخله لام الأمرُ شابه أمْر المخاطب في كونه للطّلب وهو مبنيّ في الأصل ، ولم يمكن بناء ذلك لوجود حرف المضارعة مع عَدَم تعذّر الإعراب، فأعرب بإعراب يُشْبِه البناء،وهو السّكون،لأنه الأصل في البناء،فاللّام لكون المشابهة مستفادة منه عمل عمل الجَزْم .

وتكون مكسورةً تشبيهاً باللّام الجارّة لأنّ الجزم بمنزلة الجرّ . وفتحُها لغةٌ ، لكن إذا دخل عليها الواو أو الفاء أو ثُمّ جاز إسكانها ، قال الله تعالى : ﴿ فَلْيَضْحَكوا قليلاً وليَبْكُوا كثيراً ﴾[1] وقال تعالى : ﴿ ثُم لْيَقْضوا تَفَثَهُمْ ﴾[2] قرىء بسكون اللّام وكسرها وقوله .

(فتقول في أمر الغائب) إشارة إلى أنه لا يؤمر به المخاطب ،

(١) التوبة / ٨٢ .

(٢) الحج / ٢٩ ـ قرأ ابن عامر وأبو عمرو وورش، ورويس بكسر اللام . انظر : النشر في القراءات العشر ٢ / ٣٢٦ . والقراءة بالتاء على الخطاب الذي قبله كما في العكبري ٢ / ٣٠ .

لأن المخاطب له صيغة تخصُّه ، وقرىء « فَلْتَفْرَحُوا »[1] بالتّاء خطاباً وهو شاذّ.

وجاز في المجهول: لَتُضْرَبْ أنت الخ، لأنَّ الأَمْرَ ليس للفاعل المخاطَب ، لأن الفاعل محذوف.وكذا لأُضْرِبْ أنا ، ولْنَضْرِبْ نحن ، ونحو ذلك لأن الأمر بالصّيغة يختصّ بالمخاطَب ، فلا بُدّ من استعمال اللاّم في هذه المواضع ، لأنها غير المخاطب فكان على المصنّف أن يقول : فتقول في أمر غير المخاطب ، ويمثّل بالمتكلّم والمخاطَب المجهول ، وفي الحديث « قُوموا فَلأُصلّ لكم » وفي التنزيل « وَلْنَحْمِلْ خطاياكم » [2].

وإذا كان المأمور جماعةً بعضهم حاضرٌ ، وبعضُهم غائب فالقياس تغليبُ الحاضر على الغائب نحو افْعلاَ ، وافْعَلُوا .

ويجوز على قِلّة إدخالُ اللاّم في المضارع المخاطَب لِتُفيد التّاء الخطاب ، واللام الغيبة مع التّنصيص على كون بَعْضِهم حاضراً وبَعْضِهم غائباً كقوله عليه السلام لِتَأْخُذوا مَصافَّكم[3] » .

وقد جاء في الشّذوذ حذفها وجزْم الفعل كقوله

مُحَمّد تَفْدِ نَفْسَك كُلُّ نَفْسٍ إذَا ما خِفْتَ من أَمْرٍ تَبَالا[4]

---

(١) يونس / ٥٨ . (٢) العنكبوت / ١٢ .

(٣) وانظر همع الهوامع ٤ / ٣٠٨ .

(٤) من شواهد : سيبويه ١ / ٤٠٨ ، وشرح شذور الذهب / ٢١١ ، والخزانة ٣ / ٦٢٩ ، ٢٦٦

وقد نسبه ابن هشام في شرح الشذور إلى أبي طالب عم النبي عليه السلام ، ونسب أيضاً لحسّان وليس في ديوانه .

ويقول البغدادي : نسبه بعض فضلاء العجم في شرح أبيات المفصل للأعشى .

وانظر الشاهد رقم ١٢٨١ في همع الهوامع الجزء الرابع ، والتبال ، قال الأعلم وتبعه ابن هشام : هو سوء العاقبة وأصله وبال ، فتاؤه مبدلة من الواو .

أي : لِتَفْدِ .

وأجاز الفراء حذفها في النثر كقولك : قل له : يَفْعَلْ. قال الله تعالى : ﴿ قُلْ لِعبادِيَ الّذين آمنوا يُقِيموا الصّلاة ﴾[1] .

والحقّ أنه جواب الأمر ، والشّرط لا يَلْزَمُ أن يكون عِلّةً تامّةً للجزاء .

وإنّما اخْتُصّ هذا الأمر باللاّم ، والمخاطَب بغيرها ، لأن أمر المخاطب أكثر استعمالاً فكان التّخفيف به أولى .

وأمثلتهُ : (لِيَنْصُرْ لِيَنْصُرا لِيَنْصُروا - لِتَنْصُرْ ، لِتَنْصُرا ، لِيَنْصُرْنَ) - وفي المجهول لِتُنْصَرْ أنت لِتُنْصَرا ، لِتُنْصَرُوا - لِتُنْصَرِي ، لِتُنْصَرا ، لِتُنْصَرْن - لِأُنْصَرْ ، لِنُنْصَرْ ، (وقس على هذا لِيَضْرِبْ ، ولِيَعْلَمْ ، ولِيَدْخُل ، ولِيُدَحْرِج ، وغيرها) من نحو لِيُكْرِم ، ولِيُقاتِلْ ، ولِيُفَرِّح ، ولِيَتَكسَّر ، ولِيَتباعَدْ ، ولِيَتَقَطَّعْ ، ولِيَجْتَمِعْ ، إلى آخر الأمثلة على قياس المجزوم .

[الجزم بلا الناهية]

(ومنها) أي ومن الجوازم (لا النّاهية) وهي التي يُطْلب بها تَرْكُ الفعلِ وإسناد النّهي إليها مجاز ، لأن النّاهي هو المتكلّم بواسِطتها ، وإنّما عَمِلت الجزْمَ لكونها نظيرةَ لام الأمر مِن جهة أنهما للطّلب ، ونقيضها من جهة أن اللاّم لِطَلب الفِعْل ، وهي لطلب تركه بخلاف « لاَ » النّافية إذْ لا طلب فيها .

---

(١) إبراهيم / ٣١ .

(فتقول ، في نَهْي الغائب ، لا يَنْصُرْ ، لا يَنْصُرا ، لا يَنْصُروا ، لا يَنْصُرْنَ ، وفي نهي الحاضر لا تَنْصُرْ ، لا تَنْصُرَا ، لا تَنْصُروا - لا تَنْصُرِي ، لا تَنْصُرا ، لا تَنْصُرْنَ. وهكذا قياس سائر الأمثلة) من نحو لا يَضْرِب ، ولا يَعْلَم ، ولا يُدَحْرِج إلى غير ذلك كما مرّ في الجوازم وقد جاء في المتكلّم قليلاً كلام الأمر .

[الأمر بالصيغة]

(وأما الأمر بالصّيغة) سُمّي بذلك، لأن حصوله بالصّيغة المخصوصة دون اللّام (وهو أمر الحاضر) أي المخاطب (فهو جارٍ على لفظ المضارع المجزوم) في حذف الحركات والنّونات التي تُحذف في المضارع المجزوم ، وكون حركاتِه وسكناته مثل حركات المضارع ، وسكناته أي لا تخالفُ صيغةُ الأمر صِيغةَ المضارع إلا بأن يُحذف حرفُ المضارعة ويُعْطى آخُره حُكْمَ المجزوم .

وإنما قال : جارٍ على لفظ المضارع المجزوم ، لِئَلاّ يُتوهّم أنه أيضاً مجزوم معرب كما هو مذهب الكوفيّين ، فإنه ليس بمجزوم بل هو مبنيّ أُجْرِي مَجْرى المضارع المجزوم.

أمّا البناء فلأنه الأصل في الفعل ، وما أعرب منه فلمشابهته الاسْمَ ، وهذا لم يشبه الاسم فلم يُعْرَبْ .

والكوفيون على أنه مجوزم ، وأصل افْعل : لِتَفْعَل فحذفت اللام لكثرة الاستعمال ، ثُمّ حذف حرف المضارعة خَوْف الالتباس بالمضارع ، وليس بالوجه ، لأن إضمار الجازم ضعيفٌ كإضمار الجارّ ، وما ذكروه خلافُ الأصل فلا يرتكب .

وأمّا إجراؤه مجرى المجزوم ، فلأنّ الحركات والنّونات علامة الإعراب فينافي البناء ، ولذا لم تُحْذف نونُ جماعة المؤنث .

وإذا أجرى على المجزوم (فإن كان ما بعد حرف المضارعة متحرِّكاً) كـ « تُدَحْرِجُ » (فَتُسْقِط) أنت (منه) أي من المضارع (حَرْف المضارعة) من المضارع لِلفَرْق (وتأتي بصورة الباقي) أي بعد حذف حرف المضارعة (مجزوماً).

وفي هذا اللفظ كَزَازةٌ ، لأنّ صورة الباقي ليست بمجزومة بل مثل المجزوم ، فالتوجيهُ أن يُقال : حذف المضاف وهو أداةُ التّشبيه تنبيهاً على المبالغة ، والأصل : مِثْل المجزوم ، وهذا كثير في الكلام ، أو يقال : المجزومُ بمعنى المُعامَلُ مُعاملَة المجزوم مجازاً ، أو يُجْعَل « مجزوماً » مَفعولَ « تأتي » والباء لغير التعدية أي يأتي مجزوماً يكون بصورة الباقي ، فيكون من باب القلب . والمعنى = ويأتي الباقي بصورة المجزوم ، ولم يقل : مجزومةً لأنه حال من الباقي أو لأنّه وصف للفعل أي حال كونِها فِعْلاً مجزوماً .

وإذا حَذْفت حرف المضارعة وعاملْتَ آخره معاملة المجزوم (فتقول في الأمر من تُدْحرج : (دَحْرِجْ ، دَحْرِجا ، دَحْرِجوا) ، (دَحْرِجي دِحْرِجا دَحْرِجْن) .

ويستعمل لفظ الجمع للواحد في موضع التفخيم كقوله :

أَلا فَارْحَمُونِي يا إِلَه مُحَمّدٍ فإن لم أكن أَهْلًا فَأَنْت له أَهْلُ

(وكذا تقول في) كُلّ ما يكون بعد حرف المضارعة منه متحرّكاً نحو : (فَرِّح وقَاتِل وتَكَسّر وتَباعَدْ وتَدَحْرَجْ) وأخواته .

وإنما اشْتُقّ من المضارع ، لأن الماضي لا يُؤمر به فلا مناسبة بينهما .

(وإن كان) أي (ما بعد حرف المضارعة ساكناً) كما في يَنْصُر (فتحذف منه حرف المضارعة وتأتي بصورة الباقي مجوزماً) حال كون هذا الباقي مجوزماً (مزيداً في أوّله همزة وصلٍ مكسورة) .

أما زيادتها فلدفع الابتداء بالسّاكِن .

وأمّا تخصيصها بالزّيادة دون غيرها من الحروف فلأنّها أقوى الحروف ، والابتداء بالأقوى أولى .

وأمّا كَسرُها فلأنّها زيدت ساكنة عند الجمهور ، لما فيه من تقليل الزيادة ، ثمّ لما احتيج إلى تحريكها حرّكت بالكسرة كما هو الأصل في تحريك السّاكن .

وظاهر مذهب سيبويه : أنّها زيدت متحرّكةً بالكسرة التي هي أعدل ، لأنّا نحتاج إلى متحرك لسكون أول الكلمة فزيادتها ساكنةً ليست بوجه .

وسمّيت همزة وصل لأنها يتوصّل بها إلى النطق بالسّاكن . وسمّاها الخليل : سُلّم اللّسان لذلك ، فتكون مكسورةً في جميع الأحوال (إلا) حال (أن يكون عين المضارع منه) أي من الباقي أو من المضارع (مضموماً فتضمّها) ، أي تلك الهمزة إتباعاً لمناسبة حركة العين ، ولأنّها لو كسرت لثَقُل الخروجُ من الكسر إلى الضمّ ، ولو فتحت لالتبس بالمضارع إذا كان للمتكلّم .

(فتقول : (اُنْصُر ، اُنْصُرا ، اُنْصُروا) - (اُنْصرِي ، اُنْصُرا ، اُنْصُرْنَ) ، وكذا اضْرِبْ ، واِعْلَم ، وانْقَطِع ، واجْتَمِع ، واسْتَخْرِجْ ،) .

ثم استشعر اعتراضاً بأن أَكْرِمْ بفتح الهمزة أمر من تُكْرِم ، وما بعد حرف المضارعة ساكنٌ وعينه مكسورة ، فَلِمَ لَمْ يزد في أوله همزةُ وَصْلٍ مكسورة ؟ فأجاب بقوله : (وفتحوا همزة أَكْرِم بناءً على الأصل المرفوض) أي المتروك (فإن أصل تُكْرِم : تُؤَكْرِمُ) ، لأن حروف لمضارعة هي حروف الماضي مع زيادة حرف المضارعة فَحذفوا الهمزة لاجتماع الهمزتين في نحو أأكْرِم ، ثم حملوا يُكْرِم ، وتُكْرِم ، ونُكْرِم عليه .

وقد استعمل الأصل المرفوض قال :

* فإنه أهل لِأَن يُؤَكْرَما *[1]

فلمّا رأوا أنه تزول عِلّة الحذف عند اشتقاق الأمر بحذف حرف المضارعة ردّوها ، لأن همزة الوصل إنما هي عند الاضطرار ، فقالوا من تُؤكرم : أَكْرِم كما قالوا من تُدَحْرِج : دَحْرِج ، فلا يكون من القسم الثاني بل من القسم الأول .

وقوله : « بناءً » : نُصِب على المصدر بفعل محذوف في موضع الحال ، أو على المفعول له. وهذا أولى .

---

(١) انظر شرح شواهد الشافية ٤ / ٥٨ ، ويذكر البغدادي في شرحه على الشافية أن الشاهد من الرجز ، وهو مشهور في كتب العربيّة قَلّما خلا منه كتاب ، وقد بالغت في مراجعة المواد والمظان فلم أجد قائله ولا تتمته .

ونسبه المرحوم الشيخ محيي الدين في هامش الإنصاف ١ / ١١ إلى أبي حيان الفقعسيّ .

وانظر أوضح المسالك رقم ٥٨٠ ، والموجز في النحو / ١٣٣ ، والخصائص ١ / ١٤٤ ، والهمع رقم ١٨١٣ .

[اجتماع تاءين في أول المضارع]

(واعلم أنه) الضمير للشأن ، (اذا اجتمع تاءانِ في أول مضارع تَفَعّل ، وتَفاعل ، وتَفَعْلَل) ، وذلك حال كونه فعل المخاطب ، أو المخاطبة مطلقاً ، أو الغائبة المفردة أو المثنّاة ، إحداهما حرف المضارعة ، والثّانية التي كانت في أول الماضي (فيجوز إثباتهما) أي إثبات التاءين وهو الأصل (نحو : تَتَجَنّبُ ، وتَتَقَاتَلُ ، وَتَتَدَحْرَجُ ، ويجوز حذف إحداهما) أي التاءين تخفيفاً ، لأنه لمّا اجتمع مثلان ولم يمكن الإدغام ، لرفضهم الابتداء بالسّاكن حذفوا إحدى التّاءين ليحصل التّخفيف كما تقول : تَجَنّبُ ، وتَقَاتَلُ ، وتَدَحْرَجُ (وفي التنزيل ﴿ فأَنْت لَه تَصَدّى ﴾)[1] والأصل : تَتَصَدّى ، أي تتعرض ، ولو كان فعلاً ماضياً لوجب أن يقال : تَصَدّيت لأنه خطاب و ﴿ ناراً تلظّى ﴾[2] أي تتلهب ، والأصل : تتلظى ، إذ لو كان ماضياً لوجب أن يقال تَلَظَّتْ و ﴿ تَنَزّلُ الملائكةُ ﴾[3] والأصل : تَتَنَزّل .

واختلف في المحذوف فذهب البصريّون : إلى أنها الثانية ، لأن الأولى حرف المضارعة ، وحذفها مُخِلّ . وقيل : الأوْلى ، لأن الثانية للمطاوعة فحذفها مُخِل . والوجه هو الأوّل ، لأنّ رِعايَة كَوْنِهِ مضارعاً أولى ، ولأن الثّقل إنما يحصل عند الثّانية .

وإنما قال المضارع : تَفْعّل ، وتَفاعل ، وتَفَعّلَل ، بلفظ المبنيّ للفاعل لِلتّنبيه على أن الحذف لا

---

(١) عبس / ٦ .

(٢) الليل / ١٤ .

(٣) القدر / ٤ .

يجوز في المبنيّ للمفعول، أصلاً، لأنه خلاف الأصل، فلا يرتكب إلاّ في الأقوى وهو المبنيّ للفاعل ، ولأنّه من هذه الأبواب أكثرُ استعمالاً من المبنيّ للمفعول ، فالتخفيف أوْلى ، ولأنه لو حذفت التاء الأولى المضمومة لالتبس بالمبنيّ للفاعل المحذوف منه التّاء ، لأن الفارق هو التّاء المضمومة ، ولو حذف التاء الثّانية لالتبس بالمبنيّ للمفعول من مضارع **فعّل** ، **وفَاعل** ، **وفَعْلَل** .

[قلب التاء طاء]

(واعلم أنه متى كانت فاء افتعل صاداً ، أو ضاداً ، أو طاءً ، أو ظاءً ، قلبت تاؤه) أي افتعل (طاءً) لِتعسّر النطق بالتاء بعد هذه الحروف فاخْتِير الطّاءُ ، لقُرْبها من التّاء مخرجاً .

والحاصل عندنا يرجع إلى السّماع وعند العرب إلى التخفيف (فتقول في افتعل من الصّلح : اصْطَلح ، والأصل : اصْتَلح .

(و) في افتعل (من الضّرب: اضطرب)، والأصل اضترب: والاضطراب الحركة والموج. والبحر يضطرب أي يموج بعضه بعضاً.

(و) في افتعل (من الطّرد: اطرد)، والأصل: اطترد.

(و) في افتعل (من الظلم اظطلم)، والأصل: اظتلم.

واعلم أن الوجه في نحو اصطلح واضطرب عدم الإدغام، لأن حروف الصفير وهي الزاي المعجمة ، والسين والصاد المهملتان لا تدغم في غيرها وحروف « ضَوِي مِشْفر » بالضاد والشين المعجمتين والراء المهملة لا تدغم فيما يقاربها . وقليلاً ما جاء : اصّلح واضّرب بقلب الثاني إلى الأول ثم الإدغام وهذا عكس قياس الإدغام فعلّوه رعايةً لصفيرْ الصّاد واستطالَة الضّاد .

وضَعُفَ اطّجع : في اضْطَجَع أي نام على الجنب، وقرىء ﴿ لبعض شّأنهم ﴾(١) و﴿ نخسف بّهم ﴾(٢) و﴿ يغفر لّكم ﴾(٣) و﴿ ذي العرش سبيلاً ﴾(٤) بالإدغام(٥).

وأما في نحو اطّرد فلا يجوز إلّا الإدغام لاجتماع المثلين مع عدم المانع من الإدغام .

وأما في نحو اظْطَلم فثلاثة أوجه : الأول : اضْطَلم بلا إدغام ، والثاني : اطّلم بالطاء المهملة بقلب المعجمة إليها كما هو القياس ، والثالث : اظّلم بالظاء المعجمة بقلب المهملة إليها ، ورويت الوجوه الثلاثة في قول زهير : ـ

هو الجوادُ الذي يُعطيك نائِلَهُ عَفْواً ويُظْلَم أحياناً فيَظْطَلِمُ(٦)

(وكذلك سائر متصرّفانه) كلّ واحدٍ منها فإنه يجري فيها ذلك (نحو : اصْطَلَح يَصْطلِح اصطلاحاً فهو مُصْطَلِحٌ وذاك مُصْطَلَحٌ) عليه

---

(١) النور / ٦٢ وانظر غيث النفع/٣٠٥.
(٢) سبأ / ٩ .
(٣) آل عمران/٣١ وغيرها. ونسبت إلى أبي عمرو، ويعقوب كما في البحر ٢/٤٣١، والقرطبي ٤/٦١.
(٤) الإسراء / ٤٢ .
(٥) في النشر ١ / ٢٧٤ : الإدغام : هو اللفظ بحرفين حرفاً كالثاني مشدّداً ، وينقسم إلى كبير وصغير ، فالكبير : ما كان الأول من الحرفين فيه متحركاً سواء أكانا مثلين أم جنسين أم متقاربين ، وسمّي كبيراً لكثرة وقوعه إذ الحركة أكثر من السكون .
والصغير : هو الذي يكون الأول منهما ساكناً . والإدغام الكبير المختص به من الأئمة العشرة هو أبو عمرو بن العلاء .
(٦) من شواهد سيبويه ٢ / ٤٢١ ، والمنصف ٢ / ٣٢٩ وابن يعيش ١٠ / ٤٧ ، ١٤٩ ، والعيني ٤ / ٥٨٢ والتصريح ٢ / ٣٩١ ، وانظر ديوان زهير / ٧٩ ط الثقافة بيروت .

(أو لأمر : اصْطَلِحْ والنَّهي : لا تَصْطَلِح) . وكذلك يَضْطَرِب فهو مُضطرِب ، ويطّرِد فهو مطّرِد، ويَظْطَلِم فهو مُظطَلِم ، وكذلك في الأمثلة بأسرها .

[قلب التاء دالاً]

(و) إعلم أنه (متى كان فاء افتعل دالاً أو ذالاً أو زاياً) معجمة (قلبت تاؤه) أي تاء افتعل (دالاً) مهملةً تخفيفاً (فتقول في افتعل من الدَّرْء) وهو الدّفع (والذّكر) وهو ضدّ النسيان (والزّجر) وهو المنع والنّهي : (ادّرأ) والأصل : إدْتَرأ ، ولا يجوز غير الإدغام (وادّكَر) والأصل : ادْتكر . وفيه ثلاثة أوجه : اذْدَكر بلا إدغام ، واذّكر بالذال المعجمة بقلب المهملة إليها ، وادّكر بالدال المهملة بقلب المعجمة إليها قال الشاعر : ـ

تُنْحي على الشّوك جُرَازاً مِقْضَبا والْهَرْمَ تُذْريه ادّراءً عَجَبا[1]

وفي التنزيل ﴿ وَادّكرْ بعد أُمَّةٍ ﴾[2] .

---

(١) هذا الشاهد محرّف في النسخة المطبوعة وفي النسخ المخطوطة الأخرى وتصويبه من سر صناعة الإعراب ١ / ٢٠٢ ، والممتع ١ / ٣٥٨ والأشموني ٤ / ٣٣٢ ، وشرح المفصل ١٠ / ٤٩ ، ١٥٠ ، والمقرّب ٢ / ١٦٦ ، وانظر اللسان : ذكر .

وهذا الشاهد نسبته معظم المصادر السابقة إلى أبي حكاك . والضمير في « تنحى » للناقة ، ومعنى تنحى : تعرض وتميل والجزاز من السيّوف : الماضي المستأصل ، والمقضب : القاطع ويريد بالجراز والمقضب : أسنانها وأنيابها على التشبيه ، والهرْم : ضرب من النبات ضعيف .

وغرض الشاعر من هذا البيت أن يصف الناقة بأنها كما تقطع الشوك بأسنانها وأنيابها الحادة تقطع الهرم فتتطاير بقاياه من فمها ، فكأنها تذريه إذراء شديداً . انظر في تفسير هذا الشاهد (هامش سر صناعة الإعراب ١ / ٢٠٢) .

(٢) يوسف / ٤٥ .

(وازدجر)، والأصل: ازتجر فيه وجهان: البيان نحو: ازدجر، وفي التّنزيل: «وقالوا مَجْنُون وازْدُجِر»، والإدغام بقلب الدال زاياً ازّجَر دون العكس لفوات صفير الزّاي.

وأمّا قلب تاء افتعل مع الجيم دالاً كما في قوله:ـ

فقلتُ لصاحبي لا تَحْبِسانا بِنَزْعِ أُصولِه واْجدَزَّ شِيَحا[1]

والأصل اجتزّ أي اقْتَطع فشاذٌّ لا يقاس عليه، والقَلْبانِ المُتَقَدِّمان على سبيل الوجوب.

[ومتى كان فاء افتعل واواً أو ياءً أو ثاءً قلبت فاؤه تاء فتقول في افتعل من الوعد: اتّعد ومن اليُسْر، اتّسر ومن الثُّغْر: اثّغر][2].

[نونا التوكيد]

(ويلحق الفِعلَ) حالَ كونِ الفعل (غير الماضِي والحال نونانِ للتّوكيد)، ولا يلحقان الماضي والحال. قيل لاستدعائهما الطّلب والطالب إنما يطلب في العادة ما هو المراد له فكان ذلك مقتضياً لتأكيده، لأن غرضه في تحصيله، والطلب إنما يتوجّه إلى المستقبل الغير الموجود. وقيل: لأن الحاصل في الزّمان الماضي لا يحتمل التأكيد، وأمّا الحاصل في الزمان الحال فهو وإن كان يحتمل التأكيد بأن يُخبر المتكلّم بأنّ الحاصل في الحال متّصف بالمبالغة والتأكيد،

---

(١) سبق ذكره، وهو لمضرس بن ربعيّ أو ليزيد بن الطثرية ومعنى البيت كما في العينيّ: لا تحبسنا عن شيّ اللحم بأن تقلع أصول الشجر بل خذ ما تيسر من قضبانه وعيدانه وأسرع لنا في الشيء. (العيني هامش الاشموني ٤ / ٣٣٢، ٣٣٣).

وهو من شواهد: ابن يعيش ١٠ / ٤٩، والمقرب ٢ / ١٦٦ والعيني هامش الخزانة ٤ / ٥٩١، والأشموني ٤ / ٣٣٢، واللسان جزز.

(٢) ما بين المعقوفين زيادة في ط فقط.

لكنّه لمّا كان موجوداً ، وأمكن للمخاطب في الأغلب الاطّلاع على ضعفه وقوته اختصّ نون التأكيد بغيرَ الموجود الأوْلى بالتأكيد أي الاستقبال . ولا يتوهّم جواز لحاقهما بالمستقبل الصرف من : سَيَضْرِبَنّ ، وسوف يَضْرِبَنّ ، فإنهما لا يلحقان في السّعة إلا ما فيه معنى الطلب أو شبهه . وعليه جميع المحقّقين حيث قالوا : ولا يلحق إلا مستقبلاً فيه معنى الطلب كالأمر والنهي والاستفهام والتمني أو العَرْض والقسم لكونه غالباً على ما هو المطلوب .

وأشبه بالقسم نحو : إمّا تَفْعَلَنَ في أنّ «ما» للتّأكيد كـ«لام» القسم ، ولأنّه لما أكّد حرف الشرط بـ«ما» كان تأكيد الشّرط أوْلى .

وقد يلحق بالنّفي تشبيهاً له بالنّهي وهو قليل . ومنه قول الشاعر : ـ

يَحْسِبُه الجاهلُ ما لم يَعْلما شَيْخاً على كُرسيِّه مُعَمّما[1]

أي لم يَعْلَمَنْ ، قلبت النّون ألفاً للوقف قال الله تعالى ﴿ لنسفعاً ﴾[2] أي لَنَسْفَعَنْ .

---

(١) من شواهد : سيبويه ٢ / ١٥٢ ، وابن الشجريّ ١ / ٣٨٤ ، وابن يعيش ٩ / ٤٢ ، والمقرب ٢ / ٧٤ ، والخزانة ٤ / ٥٦٩ ، والعيني ٤ / ٣٢٩ ، وانظر الهمع رقم ١٣٧٦ .

وقائله : مساور العبسيّ أو العجاج .

والضمير في : يحسبه قال الأعلم : يرجع إلى الجبل ، لأنه يصف جبلاً قد عمه الخصب ، وحفه النبات .

وقال ابن هشام اللخميّ : « ليس الأمر كذلك ، وإنّما شبه اللبن في العقب لما عليه من الرغوة حتى امتلأ بشيخ معمّم فوق كرسيّ (انظر العيني) .

(٢) العلق / ١٥ .

فإن قلت : لم ألحق بالمستقبل الصرف في قوله : ـ

رُبَّمـا أَوْفَيْتُ فـي عَـلَمٍ تَـرْفَعَنْ ثَـوْبِي شَمـالاتُ[1] ؟

قلت : لأنه شبيه بالنفي من حيث أن « ربّما » للقلّة ، والقلة تناسب النفي ، والعدم والنفي مشبه بالنهي وهو مع ذلك خلاف القياس لا يُعتدّ به .

وقال سيبويه يجوز في الضرورة أنت تفعلنّ .

وهاتان النّونان إحداهما (خفيفة ساكنة) كقولك : اضْرِبَنْ (و) الأخرى (ثقيلة مفتوحة) نحو : إذْهَبَنَّ . وفي بعض النسخ بالنصب أي حال كون إحداهما خفيفة ساكنة والأخرى ثقيلة مفتوحة في جميع الأفعال (إلاّ فيما) أي في الفعل الذي (تختصّ) النّون الثقيلة (به) أي بذلك الفعل ، يعني أن من بين النّونين تختص الثقيلة بهذا الفعل أي تَنْفرِد بلحوق هذا الفعل كما يقال : نخصّك بالعبادة أي لا نعبد غيرك ، وبهذا ظهر فساد ما قيل أنه كان حق العبارة أن يقول : إلاّ في الفعل الذي يختصّ بالثقيلة ، أي يعمّ الثقيلة والخفيفة ، لأن الثّقيلة لا تختصّ بفعل الاثنين وفعل جماعة النساء ، بل تعمّ الجميع (وهو) أي ما تختصّ به (فعل الاثنين و) فعل (جماعة النساء فهي) أيّ النون الثقيلة (مكسورة فيهما أبداً) ، أي في فعل الاثنين وجماعة

---

(1) من شواهد : سيبويه ١ / ١٥٤ ، وابن الشجري ٢ / ٢٤٣ ، وابن يعيش ٩ / ٤٠ ، والمقرب ٢ / ٧٤ ، والمغنى رقم ٢٢٤ ، ٢٣٤ ، ٥٧٨ ، والعيني ٤ / ٣٢٨ ، والتصريح ٢ / ٢٢ ، ٢٠٦ ، والهمع رقم ١١٥٢ ، ١٣٧٩ ، والأشموني ٢ / ٢٣١ ، ٣ / ٢١٧ .

وقائله : جذيمة الأبرش .

وشمالات بفتح الشين جمع شمال : ريح تهب من ناحية القطب .

النّساء ، فالضّمير عائد إلى الفعل ، ويجوز أن يكون عائداً إلى « ما » .

(فتقول : اذْهبانِّ للاثنين ، واذْهَبْنَانِّ للنسوة) بكسرِ النون فيهما تشبيهاً لها بنون التّثنية ، لأنها واقعةٌ بعد الألف مثل نون التثنية .

وأمّا ما أجازه يونس والكوفيّون من دخول الخفيفة في فعل الاثنين وجماعة النساء باقيةً على السكون عند يونس ومتحرّكةً بالكسر عند بعض ، وقد حُمِل عليه قوله تعالى : ﴿ ولا تَتّبِعانِ ﴾[1] بتخفيف النّون فلا يصلُح للتّعويل لمخالفة القياس واستعمال الفصحاء ، وهي ليست في : تَتّبِعَانِ للتأكيد بل للتثنية ، ولا نافية .

(فتدخل) أنت (ألِفاً بعد نون جمع المؤنث) كما تقول : اذْهَبْنَانِّ ، والأصل : اذْهَبْنَنَّ فأدخلت ألفاً بعد نون جمع المؤنث وقبل النّون الثقيلة (لتفصل) تلك الألف (بين النّونات) الثلاثة : نون جماعة النساء ، والمدغمة ، والمدغم فيها غيرها . واختصّ الألف لخفّتها .

(ولا تدخلهما) أي فعل الاثنين وجماعة النّساء النون (الخفيفة) لا يقال : اضربانْ واضربنانْ لأنه يلزم) من دخولها فيهما (التقاء الساكنين على غير حدّه) وهما الألف والنون ، وحينئذ لو حرّكتها لأخرجتها عن وضعها ، لأنها لا تقبل الحركة بدليل حذفها في : اضْرِبَ القَوْمَ ، الأصل : اضْرِبَنْ القومَ ، دون تحريكها قال الشاعر : ـ

---

(١) يونس / ٨٩ . وفي النشر ٢ / ٢٨٦ : « هي رواية ابن ذكوان ، والداجونيّ عن أصحابه عن هشام بتخفيف النون ، فتكون « لا » نافية ، فيصير اللفظ لفظ الخبر ومعناه : النهي .

لا تُهِين الفقيــرَ عـلّك أن تَرْكع يوماً والدَّهرُ قد رفَعَهْ[1]

أي لا تُهِينَنْ الفقير وإلاّ لوجب أن يقال : لا تُهِنْ ، لأنّه نَهْي ، فحذفت النّون لالتقاء الساكنين ولم تُحرّك .

ولو حذفت الألف من فعل الاثنين لالتبس بفعل الواحد ، ولو حذفتها من فعل جماعة النساء لأدى إلى حذف ما زيد لغرض ، هكذا ذَكَرُوا .

ولقائل أن يقول : لا نسلم أنّه يلزم من دخولها في فعل جماعة النساء التقاء الساكنين وهو ظاهر ، لأنك تقول : اضْرِبْنَ فلو أدخلتها ، لقلت : اضْرِبْنَنْ لا يكون من التقاء الساكنين في شيء .

وأشار ابن الحاجب إلى جوابه بأنّ الثقيلة هي الأصل ، والخفيفة فرعها ، وأدخلت الألف مع الثقيلة فتلزم مع الخفيفة وإن لم تَجْتمع النّونات ، لئلاّ يلزم للفرع مزية على الأصل ، ألا ترى أن يونس حين أدخلها في فعل الاثنين وجماعة النساء أدخل الألف ، وقال : اضرِبانْ ، واضربنانْ ، دون اضْرِبْنَن .

وفيه نظر ، لأن أصالة الثّقيلة إنما هي عند الكوفيّين على ما نُقِل من أن الفرع لا يجب أن يجري على الأصل في جميع الأحكام ، ثم المناسبة المعلومة من قوانينهم تقتضي أُصالة الخفيفة ، لأن التأكيد في الثقيلة أكثر ، فالمناسب أن يعدل من الخفيفة إليها .

---

(١) هو للأضبط بن قريع .

ومن شواهد : ابن الشجري ١ / ٣٨٥ ، وابن يعيش ٩ / ٤٣ ، ٤٤ ، والمقرب ٢ / ١٨ والخزانة ٤ / ٥٨٨ ، والشافية ٢ / ٢٣٢ ، والمغني رقم ٢٨١ ، ١٠٩٨ ، والعيني ٤ / ٣٣٤ ، والتصريح ٢ / ٢٠٨ ، والهمع رقم ٤٩٥ ، ١٣٨٧ .

ولمّا قال : لِأنَّهُ يلزم التقاء الساكنين على غير حدّه كأنه قيل : ما حدّه ؟ ومتى يجوز ؟

فقال : (فإن التقاء الساكِنيْن إنما يجوز) أي لا يجوز إلا (إذا كان الأوّلُ) من الساكنين (حَرْفَ مدٍّ) وهو الألف والواو والياء سواكن ، (و) كان (الثاني) منهما (مُدْغَماً) في حرف آخر (نحو دابّة) فإن الألف والباء ساكنان ، والألف حرْفُ مد والباء مُدْغَم فجازَ ، لأن اللسان يرتفع عنهما دفعة واحدة من غير كُلْفَة ، لأن المدغم فيه محرّك فيصير الثاني من السّاكنين كلا ساكن فيه ، فلا يتحقّق التقاء الساكنين الخالِصَيْ السكون .

وكان الأوْلى أن يقول : حرف لين ، ليدخل فيه نحو : خويّصة ودُوَيّبة ، لأن حروف اللين أعمّ من حروف المدّ كما سنذكره ، لكن المصنف رحمة الله عليه لا يفرق بينهما . وفي عبارته نظر ، لأن إنما تفيد الحصر كما فسّرنا . وهذا غير مستقيم على ما لا يخفي ، فإن التقاء السّاكنين جائز في الوقف مطلقاً ، فإنّه محل التخفيف نحو زيْدْ وعمْرْو وبكْرْ . سلّمنا أنه أراد غير الوقف ، لكنه يجوز في غير الوقف في الاسم المعرّف باللاّم الداخلة عليه همزة الاستفهام نحو : آلْحسن عندك بسكون الألف واللاّم ، وهذا قياس مطّرد لئلا يلتبس بالخبر ، وفي التنزيل : ﴿ آلآنَ ﴾[1] بسكون الألف واللام ، وفي بعض القراءات ﴿ مِنْ بعْد ذْلك ﴾ ﴿ لبعض شّأنهم ﴾ ﴿ وذي العرش

---

(١) البقرة / ٧١ وغيرها .

سَبيلاً ﴾ ﴿ واللّايْ ﴾[1] ﴿ ومحيايْ ومماتي ﴾[2] ونحو ذلك فلا وجه للحصر .

ويمكن الجواب : بأن كلّ ذلك من الشّواذ ومراده غير الشّاذ .

فإن قلت : فلِمَ لم يجز في نحو في الدّار ، وقالوا : « ادّارأنا » مع أنّ الأول حرف مدّ والثاني مُدْغَم ؟ قلت : جوازه مشروط بذلك ، ولا يلزم من وجود الشّرط وجود المشروط كما تقدم في : أبى يأبى .

[توكيد الأفعال الخمسة]

(ويحذف من الفعل معهما) أي مع النّونين : (النون التي في الأمثلة الخمسة ، كما تحذف مع الجوازم : وهي **يَفعلانِ** ، **وتَفعلان** ، **ويَفْعلون** ، **وتَفعلون** ، **وتَفْعلين**) لما سبق من أن النّون التي في هذه الأمثلة علامة الإعراب ، والفعل مع نون التأكيد يصير مبنيًا لما ذكرنا في نون جماعة النساء .

واعلم أن قوله هذا يوهم جواز دخول كلٍّ من النّونين في الأمثلة الخمسة ، واثنان منها : يفعلان وتفعلان ، وقد تقرر أنّ الخفيفة لا تدخلهما .

وأجاب بعضهم : بأنه تنبيهٌ على أن النّون تحذف من الفعل معهما على مذهب يونس حيث أجاز دخولهما في يفعلان وتفعلان ، وفساده يظهر بأدنى تأمل إذ لا أثر في الكتاب من مذهب يونس ، لكن

---

(٢) الطلاق / ٤ .

(٢) الأنعام / ١٦٢ ومحيايْ لسكون الياء قراءة نافع وورش ، وقالون وأبو جعفر . انظر البحر المحيط ٤ / ٢٦٢ ، والخصائص ١ / ٩٢ ، وشرح الكافية للرضي ١ / ٢٩٥ ، وشرح التصريح ١ / ٨٨ ، ٢ / ٦٠ ، ٢٠٧ .

يمكنُ الجواب عنه بأن تقول النّون في الأمثلة الخمسة تحذف مع النون الخفيفة والثقيلة وهذا إنما يكون عند ثبوت المعيّة ، وأمّا ما لا يثبت مع المعيّة كيفعلان وتفعلان فلا يكون الحذف ثَمّةَ ، وقد تقدم أنّه لا معيّة بين الخفيفة وفعل الإثنين ، فلا يكون فيه ذلك ، فافهم ، فإنه لطيف .

(ويحذف) مع حذف النون (واو يفعلون و) واو (تفعلون) ، أي فعل جماعة الذكور الغائب ، والمخاطب (وياء تفعلين) أي فعل الواحدة المخاطبة ، لِأَنّ التقاء الساكنين وإن كان على حدّه على ما ذكره المصنّف ، لكنّه ثَقُلت الكلمةُ فيه ، واستطالت ، وكانت الضّمة والكسرة تدلّان على الواو والياء فحذفتا معاً ، هذا مع الثقيلة ، وأما مع الخفيفة فالتقاء الساكنين على غير حدّه .

ولم نحذف الألف من : يفعلانّ وتفعلانّ ، لئلّا يلتبسا بالواحد ، والقياس يقتضي أن لا تحذف الواو والياء أيضاً كما هو مذهب بعضهم ، إذ كل منهما في هذه الأمثلة ضمير الفاعل والتقاء الساكنْين على حدّه ، لكن قد ذكرنا أنه لا يجب ، بل يجوز وإن كان على حدّه .

وقيل : حدّ التقاء الساكنين أن يكون الأولُ حرْفَ لِين والثاني مدغَماً ، ويكونان في كلمة واحدة ، فهو هنا ليس على حده لأنه في كلمتين : الفعل ونون التأكيد ، لكن اغتفر في الألف وإن لم يكن على حدّه لدفع الالتباس ، ولكونها أخف ، ولعله مراد المصنّف ولم يصرّح به اكتفاء بتمثيله بكلمة واحدة أعني : دابّة ، وكذا فعل العلامة جار الله رحمة الله عليه .

وهنا موضع تأمّل ، ففي الجملة : تحذف الواو والياء (إلاّ إذ انفتح ما قبلهما) فإنهما لا يحذفان حينئذ لعدم ما يدل عليهما أعني : الضّم والكسر ، بل تحرّك الواوُ بالضّم والياء بالكسر ، لدفع التقاء الساكنين (نحو : **لا تَخْشَوُنّ**) أصله : **تَخْشَيُون** ، حذفت ضمّة الياء للثقل ، ثم الياء لالتقاء الساكنين ، فقيل : تَخْشَون ، وأُدْخِلت لا الناهية ، فحذفت النون فقيل لا تَخْشَوا ، فلما أدخل نون التأكيد التقى ساكنان الواو والنّون المدغمة ، ولم تحذف الواو لعدم ما يدلّ عليها بل حرك بما يناسبه وهو الضم لكونه أخاه ، فقيل : لا تَخْشَوُنّ ، وهي نهي المخاطب لجماعة الذكور.

(**ولا تَخْشَينّ**) (**أصله تَخْشَيينَ** ، حذفت كسرة الياء ، ثم الياء ، وأدخل لا وحذفت النّون ، وقيل : **لا تَخْشَيْ** ، فلما ألحق نون التأكيد التقى ساكنان الياء والنون ، فلم تُحذف الياء لِما مرّ بل حُرّك بالكسر لكونه مناسباً له. وهو نهي المخاطبة .

(**ولتُبلَوُنّ**) أصله تبْلُوُونَ فَأُعِلّ إعلال تَخْشَوُنَ ، فقيل لتُبْلَوُنَّ ، فأدخل نون التأكيد وحذفت نون الإعراب ، وضُمّت الواو كما في تَخْشَوُنّ ، وهو فعل جماعة الذكور المخاطبين مبنيًّا للمفعول من البلاء ، وهو : التّجربة .

(**فإمّا تَرَينّ**) ، **أصله** : أصله : تَرْأَيين على وزن تَفْعَلِين ، حذفت الهمزة كما سيجيء فقيل : تَرَيين ، ثم حذفت كسرة الياء ، ثم الياء .

ولك أن تقول في الجميع : قلبت الواو والياء ألفاً لتحركهما وانفتاح ما قبلهما ثم حذفت الألف وهذا أوْلى.

وإيّاك أن تظن أن المحذوف واوَ الضمير وياءه كما ظن الكَواشِيّ[1] في تفسيره فإنه من بعض الظن ، بل المحذوفُ لام الفعل ، لأنه أَوْلى بالحذف من ضمير الفاعل وهو ظَاهر ، فقيل ، تَرين ، فأدخل إمّا وهي من حروف الشرط فحذفت النّون علامة للجزم ، وألحق نون التأكيد وكسر الياء ، ولم يحذف لما ذكر في لا تَخْشَيِنّ ، فصار إما تَرَيِنّ .

وقد أخطأ من قال : حذفت النّون لأجل نون التأكيد ، لأنه لا يلحقه قبل دخول « إمّا » لِما تقدّم في أول البحث ، وكذا لا تَخْشَوُنّ ولا تَخْشَيِنّ بخلاف لَتُبْلَوُنّ ، فإنه لحقه لكونه جواب القسم .

وعلى هذا الخفيفة نحو : لا تَخْشَونَ ولا تَخْشَين .

ولم تقلب الواو والياء من هذه الأمثلة ألفاً لِأن حركتهما عارضة لا اعتداد بها ، وهذا هو السّر في عدم إعادة اللام المحذوفة حيث لم يقل : لا تَخْشَاوُنّ، وقال المالِكيّ : حَذْف ياء الضمير بعد الفتحة لغة طائيّة نحو ارْضَنّ في : ارْضَيِنّ وكذا لا تَخْشَنّ في لا تَخْشَيَنّ .

(ويُفْتَحُ مع النّونين آخرُ الفعل إذا كان) الفعل (فعلَ الواحِد والواحدة الغائبة) ، لأنه الأصل لخِفّته فالعدول عنه إنما يكون لغرض .

(ويَضُمّ آخرُ الفعل إذا كان) الفعل (فعل جماعة الذكور) ،

---

(1) الكواشي : هو احمد بن يوسف بن حسن بن رافع الإمام موفق الدين الموصلّي ، المفسّر الفقيه ، برع في العربيّة ، والقراءات ، والتفسير ، وله التفسير الكبير والصغير ، جوّد فيه الإعراب ومات الكوَاشيّ بالموصل ٦٨٠ هـ .

ليدُلَّ الضّم على الواو المحذوفة .

(ويُكسرُ آخِرُ الفعل إذا كان) الفعل (فِعْلَ الواحدة المخاطبة) ، ليدُلّ الكسرُ على الياء المحذوفة .

وكان الأوْلي أن يقول : ما قبل النّونَ بدل آخر الفعل ، لِيشمل نحو لا تخشَوُنَّ لا تَخْشَيِنّ ، فإن الواو والياء ليسا آخر الفعل ، بل كلٌّ منهما اسم برأسه ، لأنَّ الفعل : يخشى ، وهما ضمير الفاعل .

والجواب أنّ هذا الضمير كجزء من الفعل فكأنّه آخرُ الفعل .

وقيل : الغرض بيان آخر الفعل غير النّاقص ، لأن الناقص قد علم حكمه في لا تَخْشَوُنَّ ولا تَخْشَيِنّ .

(فتقول في أمر الغائب مؤكّداً بالنّون الثقيلة : لِيَنْصُرَنَّ) بالفتح لكونه فعل الواحد (لِيَنْصُرَانِّ لِيَنْصُرُنَّ) بالضم لكونه فعل جماعة الذكور ، أصله : لِيَنْصُرونَّ ، حُذِف الواو لالتقاء الساكنين ، (لِتَنْصُرَنَّ) بالفتح أيضاً ، لأنه فعل الواحِدة الغائبة (لِتَنْصُرانِّ ، لِتَنْصُرْنَانِّ) ، وبالخفيفة : لِيَنْصُرَنْ) بالفتح ، (لِيَنْصُرُنْ) بالضمّ (لِتَنْصُرَنْ) بالفتح ، لما تعلم وترك البواقي لأن الخفيفة لا تدخلها .

(وتقول في أمر الحاضر مؤكّداً بالنّون الثّقيلة : اُنصُرَنَّ ، اُنْصُرَانِّ ، اُنْصُرُنَّ ، اُنْصِرِنَّ : بالكسر لأنه فعل الواحدة المخاطبة .

(اُنْصُرَانِّ ، اُنْصُرْنَانِّ) ، وبالخفيفة : اُنْصُرَنْ ، اُنْصُرُنْ ، انْصِرِنْ ، وقس على هذا نظائره) أي نظائر كلّ من لينصرَنّ ، وانْصُرُنَّ . . الخ نحو : اضْرِبَنّ ، واعْلَمَنَّ ، وَلِيَضْرِبَنّ ، ولِيَعْلَمَنّ ،

وغير ذلك إلى سائر الأفعال والأمثلة .

[اسما الفاعل والمفعول]

(وأما اسم الفاعل والمفعول من الثّلاثيّ المجرّد فالأكثر أن يجيء اسم الفاعل منه على : فاعل ، تقول : ناصر) للواحد ، (ناصِرَانِ) للاثنين حال الرفع ، وناصِرَيْن في النصب والجر ، (ناصرون) لجماعة الذكور في الرّفع ، ناصرين في النصب والجرّ ، وذلك لأنهم لمّا جعلوا إعرابهما بالحروف وكان الحروف ثلاثةً ، أعني الواو والألف والياء جعلوا رفْعَ المثنّى الألف لِخِفّتها ، والمثنى مقدّم ، ورفع الجمع بالواو لمناسبة الضمة ، ثم جعلوا جرّ المثنّيَ والمجموع بالياء ، وفتحوا ما قبل الياء في المثنى ، وكسروا في الجمع فرقاً بينهما ، ولمّا رأوا أنه يفتح في بعض الصّور في الجمع أيضاً نحو : مُصْطَفَيْن فتحوا النّون في الجمع وكسروه في المُثنّى ، ثم جعلوا النصب فيها تابعاً للجرّ .

(ناصِرَة) للواحدة (ناصرتان) للتّثنية (ناصرات) لجماعة الإناث، (ونواصر) أيضاً لها.

(والأكثر أن يجيء اسمُ المفعول منه على مفعول تقول : مَنْصور ، مَنْصُوران ، مَنْصُورون ، مَنْصُورة ، منصورَتان ، منصوراتِ ، ومَناصِر) ، وإنما قال : والأكثر لأنهما قد يكونا على غير فاعل ومفعول نحو : ضَرّاب ، وضَرُوب ، ومِضْراب ، وعَليم ، وحَذِر ، في اسم الفاعل ، ونحو : قَتِيل ، وحَلُوب ، في اسم المفعول .

وكذا الصّفة المشبهة باسم الفاعل عند أهل هذه الصناعة .

(وتقول :) رجل (مَمْرُورٌ به) ، ورجلان (ممرورٌ بهما) ، ورجال (ممرورٌ بهم) ، وامرأة ممرورٌ بها) ، وامرأتان (ممرورٌ بهما) ، ونساء (ممرورٌ بهن - ممرور بكَ ، ممرور بكما ، ممرْور بكم - ممرور بكِ ، ممرور بكما ، ممرور بِكُنَّ - ممرور بي ، ممرور بنا) أي لا يُبْنى اسمُ المفعول من اللاّزم إلا بعد أن تُعدِّيهُ ، إذْ ليس له مفعول (فتثّنى) أنت (وتجمع ، وتؤنث ، وتذكّر الضّمير فيما) ، أي في الاسم الذي (يتعدّى بحرف الجرّ لا اسم المفعول) ، فلا تقول : مَمْرورانِ بهما ، ولا مَمْرُورون بهم ، ولا ممرورة بها ، ونحو ذلك ، لأن القائم مقام الفاعل لفظاً أعني الجار والمجرور من حيث هو هو ليس بمؤنّث ولا مثّنى ولا مجموع فلا وجه لتأنيث العامل ، وتثنيته وجمعه .

وظاهر عبارة صاحب الكشاف أن مثل هذا الفاعل يجوز أن يتقدّم فيقال : زيدٌ به ممرور ، لأنه ذكر في قوله تعالى : ﴿ كُلّ أولئِكَ كَان عَنْهُ مسئولاً ﴾[1] أن عنه فاعل مسئولاً قُدِّم عليه .

(وفعيل : قد يجيء بمعنى الفاعل كالرّحيم بمعنى الرّاحم) للمبالغة (وبمعنى المفعول كالقتيل بمعنى المقتول) .

وأمثلتهما في التثنية والجمع والتذكير والتأنيث كأمثله اسم الفاعل والمفعول إلاّ أنه يستوي لفظ المذكّر والمؤنث في الّذي بمعنى المفعول إذا ذكر الموصوف ، نحو : رجلٌ قتيلٌ ، وامرأة قتيلٌ ،

---

(١) الإسراء / ٣٤ .

بخلاف مررت بقتيل فلان وقتيلته ، فإنهما لا يستويان لخوف اللبس هذا في الثلاثي المجرد .

(وأمّا ما زاد على الثّلاثة) ثلاثيّاً كان أو رباعياً (فالضّابط فيه) أي في بناء اسم الفاعل والمفعول منه . والمراد بالضّابط أمرٌ كُلِيٌّ مُنْطبِقٌ على الجزئيات (أن تضعَ في مضارعه الميمَ المضمومةَ مِوْضِعَ حرف المضارعة وتكسر ما قبل الآخر) ، أي آخر المضارع (في) اسم (الفاعل) كما فعلت في أكثر فعله وهو المبنيّ للفاعل (وتفتحه) أي ما قبل الآخر (في) اسم (المفعول) كما تفتحه في فعله أعني المبنيّ للمفعول (نحو مُكْرِمٌ) بالكسر اسم فاعل (ومُكْرَم) بالفتح اسم مفعول (ومدحرِج ومدحرَج ومستخرِج ومستخرَج) ، وكذا قياس بواقي الأمثلة إلا ما شذ من نحو : أَسْهَب أي أطنب وأكثر في الكلام فهو مُسْهَب ، وأحصن فهو مُحْصَن ، وأَلْفَج أي أفلس فهو مُلْفَج بفتح ما قبل الآخر في الثلاثة اسم فاعل ، وكذا : أَعْشب المكان فهو عَاشِب ، وأورس فهووارس ، وأيفع الغلام فهويافِع ، ولا يقال مُعْشِب ومُورِس ولا مُوفِع .

(وقد يستوي لفظُ اسم الفاعل واسمِ المفعول في بعض المواضع كمُحابٌ ، ومُحَابٌ ، ومختار ومُضْطَرٌ ، ومُعْتدٍ ومُنَصَبٌّ) في اسم الفاعل (ومُنَصّب فيه) في اسم المفعول ، (ومنجابٌ) أي منقطعٌ في اسم الفاعل (ومنجابٌ عنه) في اسم المفعول ، فإن لفظ اسم الفاعل والمفعول في هذه الأمثلة مُسْتَوٍ ، لسكون ما قبل الآخر بالإدغام في بعض ، وبالقَلْب في بعض ، والفرْقُ إنما كان بحركته ، فلما زالت الحركةُ استَويا (ويُخْتَلف في التّقدير) لأنّه يُقدَّرُ كسرُ ما قبلَ الآخرَ في اسم الفاعل وفتحُه في المفعول ، ويفرّق في

الأخيرين بأنه يلزم مع اسم المفعول ذكر الجارّ والمجرور ، لكونهما لازمين بخلاف اسم الفاعل ، لا يُقالُ : لا نسلّم استواءهما في الأخيرين ، لأنّا نقول : اسم الفاعل والمفعول هما لَفْظًا : مُنْصَبٌ ومُنْجابٍ ، والجار والمجرور شَرْط ، لا شَطْرٌ .

وإذْ قد فرغنا من السّالم فقد حان أن نشرع في غيره فنقول : قد تبيَّن من تعريف السّالم أن غير السالم ثلاثةٌ وهي المضاعف ، والمعتلّ ، والمهموز ، والمصنّف رحمة الله عليه يذكرها في ثلاثة فصول مُقدِّماً المضاعف ، وإن كان ملحقاً بالمعتلّات ، فناسب أن يُذْكر عقبها ، لكن قدّمه لمشابهته السّالم في قِلّة التغيير وكون حروفه كحروف الصحيح قائلاً :

(المضاعف)

(فصل = المضاعف) : هو اسْمُ مفعول من ضَاعف ، قال الخليل : التّضعيف أن يُزاد على الشّيء فيُجْعَلَ اثنين أو أكثر ، وكذلك أضعاف .

والمُضَاعف (ويقال له) أي للمضاعف : (الأصمّ) لتحقق الشّدة فيه بواسطة الإدغام يقال : حجر أصمّ أي صُلْبٌ ، وكان أهل الجاهلية يُسَمّون رجباً : شهرَ اللّه الأصم .

قال الخليل : إنما سمي بذلك لأنّه لا يُسمعُ فيه صوتُ مستغيثٍ ، لأنه من الأشهُر الحُرُم ، ولا يسمع فيه أيضاً حركة قتال ، ولا قَعْقَعَة سلاح .

ولمّا كان المضاعف في الثلاثيّ غَيْرَه في الرباعي لم يجمعهما في تعريف واحد بل ذكر أوّلاً الثلاثي، وقال:

(المضاعف الثّلاثيّ)

(وهو) أي المضاعف (من الثّلاثيّ المجرّد والمزيد فيه: ما كان عينه ولامه من جنس واحد) ، يَعْني إن كان العين تاءً كان اللّام تاءً[1] ، وإن كان دالاً كان دالاً ، وهكذا (كردّ) في الثّلاثيّ المجرد (وأعَدّ) الشيء أي هَيّأه في المزيد فيه ، فبيّن كَونَ عينهما ولامِهما من جنس واحد بقوله : (فإن أصلهما : رَدَدَ ، وأعْدَدَ) فالعين واللام دالان كما ترى فأُسْكِنتْ الأولى وأُدْغِمَتْ في الثانية .

فقوله : « المضاعف » مبتدأ ، « وهو » مبتدأ ثان خبره « ما كان » ، والجملة خبر المبتدأ الأول .

وقوله : من الثّلاثي حال (ويقال له : الأصم جملةٌ مُعترضة ، ويجوز أن يكونَ « فصلُ المضاعف »[2] على الإضافة .

(المضاعف الرّباعيّ)

(وهو) أعني المضاعَف (من الرّباعيّ) مجرّداً كان ، أو مزيداً فيه : (ما كان فاؤه ولامه الأولى من جنس واحد ، وكذلك عينه ولامه الثانية) أيضاً (من جنس واحد ، ويقال له) أي للمضاعف من

---

(١) مثل : بتّ ، والبتّ : القطع .

(٢) من قول المتن : « فصل المضاعف » .

الرباعي : (المطابَق أيضاً) بالفتح اسم مفعول من المطابقة وهي : الموافقة ، وتقول : طابقت بين الشيئين إذا جعلتهما على حدّ واحد ، وقد طُوبِق فيه الفاء واللام الأولى ، والعين واللام الثانية (نحو زَلْزَل) الشيء (يُزَلْزِل زَلْزلةً وَزِلْزالاً) أي حركةً .

ويجوز في مصدره فتحُ الفاء وكسرُه بخلاف الصّحيح ، فإنه بالكسر لا غير نحو : دَحْرج دِحْراجاً . وقوله : « أيضاً » : إشارة إلى أنه يسمّى الأصم أيضاً ، لأنّه وإن لم يكن فيه إدغام لِيتحَقّق شدّتُه ، لكنه حمل على الثّلاثيّ ، ولِأنّ عِلّة الإدغام اجتماع المثْلَيْن فإنه إذا كان مرّتين كان أدْعى إلى الإدغام ، لكنه لم يُدْغم لمانعٍ وهو وقوع الفاصلة بين المثلين ، فكان مثل ما امتنع فيه الإدغام نحو : مَدَدْن من الثّلاثيّ ، فإنه يسمّى بذلك حَمْلاً على الأصل .

ولمّا كان هنا مظنة سؤال ، وهو أنه لِمَ أُلحق المضاعَف بالمعتلاّت، وجَعَله من غير السّالم مثلَها مع أنّ حروفه حروف الصّحيح ؟ أشار إلى جوابه بقوله : (وإنما أُلْحَق المضاعف بالمُعْتلاّت ، لأن حَرْف التّضعيف يلحقه الإبدال) ، وهو : أن يُجْعَل حرفٌ موضع آخر ، والحروفُ التي تُجْعلُ موضِعَ حَرف آخر حروف : « أنْصِت يوم جدّ طاه زلّ » وكلٌّ منهما يبدل من عِدّة حروف ولا يليق بيان ذلك هنا .

[الإبدال في المضاعف]

وذلك الإبدال (كقولهم : أمليت بمعنى أمللت)، يعني أن أصله : أَمْلَلْتُ ، قلبت اللام الأخيرة ياء لثقل اجتماع المثلين مع تعذّر

الإدغام لسكون الثّاني وأمثال هذا كثيرة في الكلام نحو :

* تَقَضِّي البازي *(١) .

أى تَقَضُّضَ ، وحَسِيْتُ بالخير ، أى أحْسَسْتُ به ، وتلعّيت(٣) ، أي تلعّعتُ (وكذا) الرباعيّ نحو : دَهْدَيت(٤) أي دَهْدَهْتُ ، وَصهْصَيْتُ(٥) أي : صَهْصَهْتُ ، وأمثالُ ذلك ؛ ولأنه يلحقه (الحذف كقولهم : مِست وظَلِتْ بفتح الفاء وكسرها وأَحَسْتُ أي حَسستُ ، وظَلَلتُ ، وأَحْسستُ يعني أن أصل مِسْت : مَسِسْت بالكسر ، فحذفت السين الأولى ، لتعذّر الإدغام مع اجتماع المثلين ، والتخفيف مطلوب ، واختصّ بالأولى ، لأنّها تدغم ، وقيل : بالثانية لأن الثقل إنما يحصل عندها .

وأمّا فتح الفاء ، فلأنه حذفت السين مع حركتها ، فبقيت الفاء مفتوحة على حالها .

---

(١) جزء من رجز للعجاج جاء في ديوانه / ٢٨ على النحو التالي :

إذا الكرام ابتدروا الباع ابتدر

داني جَناحَيْه من الطور فمر

تقضي البازي إذا البازي كسرْ

من شواهد : الكشاف للزمخشري ٤ / ٧٠٧ ، والممتع ١ / ٣٧٤ ، والهمع رقم ١٧١٩ .

ومعنى تقضّي البازي أي انقض انقضاض البازي .

(٢) في القاموس : وحَسِيستُ به بالكسر ، وحَسِيتُ : أيقنت .

(٣) اللّعاع : نبت ناعم : والعّت الأرض أنبتت ، وتلعّى : تناول النبات أي رعاه . وفي الممتع ١ / ٣٧٧ : تلعيت من اللعاعة ، والأصل : تلععت .

(٤) يقال : دهديت الحجر أي : دحرجته ، وأصله : دهدهته قال أبو النّجمْ :

كأن صوتها جرعها المستعجل : جَنْدَلَةٌ دَهْدَيتُها بِجَنْدل .

انظر الممتع ١ / ٣٧٩ ، والمنصف ٢ / ١٧٦ .

(٥) قالوا : صهصهت بالرجل إذا قلت له : صهْ صهْ .

وأما الكسر فلأنه نقل حركة السين إلى الميم بعد إسكانها وحذفت السين ، فقيل : مِسْت بكسر الميم ، وكذلك ظلت ، بلا فرق .

وأصل أَحَسْتُ : أَحْسَسْتُ نقلت فتحة السين إلى الحاء ، وحذفت إحدى السينين فقيل أَحَسْتُ وأنشدَ الأخفش :ـ

مِسْنَا السّماء فنِلْنَاها ودام لنا حتى تَرَى أُحُداً يَهْوِي وثَهْلانَا [1]

وفي التنزيل : « فظلْتُم تفكَّهُون » [2] وروى أبو عبيدة قول أبي زُبَيْد : ـ

خَلا أنَّ العِتاقَ من المطايا أَحَسْنَ به فهن إليه شُوسُ [3]

وهذه اللغة من شواذ التخفيف قال في الصّحاح : مِسْتُ الشّيء بالكسر أمسّه بالفتح مسّاً فهذه اللغة الفصيحة .

وحكى أبو عبيدة : مَسْتُ الشيء بالفتح أمسُّهُ بالضمّ [4]،

---

(١) في اللسان : « مسس » نسبه إلى ابن مغراء وروايته : « وطالهم » مكان : « ودام لنا » و « رأوا » مكان : « ترى » .

وانظر : معاني القرآن للأخفش الأوسط ١ / ٢٣٦ وأحد ، وشهلان : جيلان .

(٢) الواقعة / ٦٥ .

(٣) من شواهد : المقتضب ١ / ٢٤٥ ، والخصائص ٢ / ٤٣٨ ، والمنصف ٣ / ٨٤ ، والمحتسب ١ / ١٣٢ ، ٢٦٩ ، ٢ / ٧٦ ، وابن الشجري ١ / ٩٧ ، ٣٨٨ ، وابن يعيش ١٠ / ١٥٤ ، والاقتضاب / ٢٩٩ .

والشوس واحده : أشوس ، والأشوس كما قال ابن الشجري : هو الذي ينظر بأحد شقّي عينيه تغيظاً والهاء التي في به ، وإليه تعود على الأسد في أبيات سابقة منها :

فباتوا يدلجون وبات يسري بصير بالدجى هاد غموس
إلى أن عرّسوا وأغبّ عنهم قريباً ما يحس له حسيس

خلا أن العتاق الخ .

(٤) في النسخة المطبوعة : بالكسر مكان الضمّ .

ويقال : ظَلِلْت أفعل كذا بالكسر ظلولاً : إذا عملته بالنّهار دون الليل ، أحستُ بالخير وحَسَسْتُ به أي أيقنت به ، وربما قالوا : أَحَسَيْتُ وبالخير يبدلون من السين ياء .

قال أبو زبيد : ـ

* حَسَيْنَ به فهُنّ إليه شوسُ * [1]

فلما لحق الإبدال والحذف حرف التّضعيف كما يلحقان حروف العِلّة كما يذكر في بابه ألحق المضاعف بالمعتلّات ، وجُعِل من غير السّالم مثلها ، وفيه نظر ، لأن الإبدال والحذف كما يحلقان المضاعف يلحقان الصّحيح أيضاً ، أما الحذف ففي نحو : تجنب وتقاتل وتدحرج كما مرّ ، وأما الإبدال فأكثر من أن يحصى .

ويمكن الجواب بأنهما يلحقان المضاعف في الحروف الأصليّة كالمعتلّ بحرف الصحيح فإنهما لا يلحقان حروفه الأصليّة بل الإبدال يلحقها دون الحذف .

وفي قوله كما في قولهم : أمليت الخ رمزٌ خفيٌ إلى ذلك فكان الأولى أن يقول : لأن حرف التضعيف يصير حرف علة كما في أَمْلَيْت وأَحْسَيْت .

الإدغام

(والمضاعف يلحقه الإدغام) وهو في اللغة : الإخفاء والإدخال ، يقال أدغمت اللّجام في الفرسَ أي أُدخلته في فيه ،

---

(١) في رواية أخرى : « حسين » كما ذكر بالإبدال ، والرواية الأولى السابقة بالحذف .

وأدغمت الثّوب في الوعاء والإدغام : إفعال من عبارة الكوفيّين ، والإدغام : افْتِعال من عبارة البصريّين ، وقَدْ ظنّ أن الإدّغام بالتّشديد افتعال غير متعدٍّ وهو سهو ، لِما قال في الصّحاح ، يقال : أدْغَمْتُ الحرف وأدّغمتُهُ على : افتعلته .

(و) في الاصطلاح : (هو أن تسكّن) الحرف (الأول) من المتجانسين ، (وتدرج في) الحرف (الثاني نحو مدّ ، أصله مدد أُسْكنت الدّال الأولى ، وأُدْرِجت في الثانية ، وإنما أُسْكِن الأول ليتّصل بالثّاني ، إذْ لو حُرّكَ لم يتّصل به لحصول الفاصل وهو الحَرَكة ، والثّاني لا يكون إلاّ متحرّكاً ، لأن السّاكن كالميت لا يُظْهِرُ نَفْسَه فكيف يُظْهِر غَيْرَهُ .

(ويسمّى) الحرف (الأوّل) من المتجانسين إذا أدغمته (مُدْغماً) اسم مفعول لإدغامك إياهُ (و) يسمّى الحرف (الثاني مُدْغماً فيه) لإدغامك الأول فيه .

والغرض من الإدغام : التخفيف ، فإنّ التّلفّظ بالمِثْلَيْن في غاية الثّقل حِسّاً .

لا يقال : إن قوله أن تُسكِّن الأَوّل غير شامل لنحو « مَدٍّ » مصدراً فإنّ أصله مَدْدٌ والأول ساكن فلا يسكن ، لأنا نقول : إنه لما ذكر أن المتحرّك يسكن عند إدغامه عُلِم إبقاء السّاكن بحاله بالطّريق الأَوْلى .

الإدغام الواجب

و(وذلك) أي الإدغام (واجب في) الماضي والمضارع من

الثّلاثيّ المجرّد مطلقاً، ومن المزيد فيه من الأبواب التي يذكرها ما لَمْ يتّصل بها الضّمائر البارزة المرفوعة المتحرّكة ، فإن اتصلت ففيه تفصيل يذكر فعبّر عما ذكرنا بقوله : (نحو : مدّ يمدّ، وأعدّ يُعِدّ ، واعْتَدّ يَعْتَدّ، وانقدّ يَنْقَدّ)[1] .

ولمّا كان هناك أفعالٌ يجب فيها الإدغام مثل المضاعف ، وإن لم تكن من المضاعف ذكرها استطراداً بيّن ذلك ، لكنه خَلَطها ، وكان الأَوْلى أن يميّزها فقال : (واسودّ يَسْوَدّ) من باب الإفْعلال ، (واسْوادّ يَسْوادّ) من باب الإفْعِيلال ، وليسا من المضاعف ، لأن عَيْنَهما ولامهما ليسا من جِنْس واحد فإن عَيْنَهما الواو ولامَهُما الدّال .

(واستعدّ يستعدّ) مضاعفٌ من باب الاسْتِفْعال .

(وإطْمَأَنّ يَطْمئِنّ) أي سكن اطْمِئْناناً وطُمَأْنِينةً ، وليس من المضاعف ، لأن عينَهُ الميم ولامَهُ النّون ، وهو من باب الافعلّال كالاقْشِعْرار . (وتمادّ يتمادّ) مضاعف من باب التّفاعل ، فيجب في هذه الصور الإدغام لاجْتماع المِثْلَيْن مع عَدَم المانع من الإدغام ، وكذا إذا لَحِقَتْها تاءُ التأنيث في نحو : مدّتْ وأعَدّتْ وانْقَدّت الخ .

(وكذا هذه الأفعال) التي يجب فيها الإدغام إذا بنيت للفاعل يجب فيها الإدغام (إذا بَنَيْتها للمفعول) ماضياً كان أو مضارعاً (نحو : مُدّ) والأصل : مُدِدَ، ومُدّت والأصل : مُدِدتْ . (يُمَدّ) والأصل : يُمْدَدُ ، وكذا تُمَدُّ ، وأُمَدّ ، ونُمَدُّ .

---

(1) القدّ : القطع المستأصل ، أو الشقّ طولا . وقد انقدّ ، وتقدّد ، (القاموس : « قد ») .

(وكذا نظائِرُهُ) أي نظائر مُدّ ، يَمَدُّ كَأُعِدّ يُعَدُّ وَانْقُدّ يُنْقَدُّ فيه ، وأُعْتِدّ يُعْتَدُّ به واسْتُعِدّ يُسْتَعَدّ به ، وتُمادّ يتُمَادّ بالتقاء الساكنين على حدّه ، وكذلك البواقي ، فهذه هي الأبواب التي يدخل فيها الإدغام ، وما بقي فبعضُهُ لم يجيء منه المُضاعَف ، وبعضُهُ جاء ، ولكن ليس للإدغام إليه سبيل نحو : مدّد يمدّد في التّفعيل ، وتمدّد يتمدّد في التّفعُّل ، وذلك لأن العين وهو الذي يدغم فيه متحرّك أبداً لإدغام حَرْف آخر فيه ، فهو لا يُدْغم في حرف آخر لامتناع إسكانه (وفي نحو مَدٌّ) أعني (مَصْدَراً) .

أي وكذلك الإدغام واجبٌ في كل مَصْدرٍ مضاعَف لم يقع بين حَرْفَيْ التضعيف حرف فاصل ، ويكون الثاني متحرّكاً . وعقّب نحو : مدٌّ بقوله : مَصْدراً دَفْعاً لتوهّم أنّه ماضٍ أو أمْر .

(وكذلك) أي الإدغام واجبٌ (إذا اتّصل بالفعل) المضاعَف أو ما شاكله مما مرّ (ألفُ الضّمير أو واُوه أو ياؤُه) سواء كان ماضِياً ، أو مضارِعاً ، أو أمراً مجرّداً ، أو مزيداً فيه ، مجهولاً أو معلوماً ، ولذا قال : بالفعل ولم يقل بهذه الأفعال ، وذلك لأنّ ما قبل هذه الضّمائر ، وهو الثّاني من المتجانسين يجب أن يكون متحرّكاً ، لئلاّ يلزم التقاء السّاكنين ، وحينئذٍ إن كان الأول ساكناً يدرج ، وإلاّ يسكن ويُدْرج في الثّاني ، فالألف (نحو مَدّا) بفتح الميم أو ضمّه فعل الاثنين من الماضي أو الأمر (و) الواو نحو (مَدّوا) بفتح الميم أو ضمّه فعل جماعة الذكور من الماضي أو الأمر ، (و) الياء نحو (مُدّي) بضم الميم وهو فعل الأمر للمؤنث من تَمُدِّين ، فإن أكثر المحققين على أن هذه الياء، ياء الضمير كألف يفعلان وواو يفعلون ،

وخالفهم الأخفش ، وقس على هذا البواقي من المزيد فيه ومن المضارع وغير ذلك .

والضابط أنه يجب في كل فعل اجتمع فيه متجانسان ولم يقع بينهما فاصل ويكون الثاني متحرّكاً .

وأمّا نحو قولهم : قَطِطَ[1] شعرُه = إذا اشتدت جعودته ، وضَبِبَ[2] البلدُ إذا كثر ضَبَابُها بفكّ الإدغام فشاذ جيء به لبيان الأصل ، وضَنِنُوا في قوله :ـ

مَهْلاً أعاذلَ قد جَرَّبتِ من خُلُقي
أنّي أجُود لأقوامٍ وإنْ ضَنِنُوا[3]

محمُولٌ على الضرورة والشائع الكثير ضنُّوا أي بخلوا.

الإدغام الممتنع

(والإدغام ممتنعٌ) في كلّ فعل اتصل به الضّمير البارز المرفوع المتحرّك كتاء المخاطب وتاء المتكلّم ونونُه ، في الماضي ، ونون جماعة النساء مطلقاً ماضياً كان أو غيره مجرّداً كان أو مزيداً فيه مبنيًّا للفاعل أو للمفعول ، لأن هذه الضمائر يقتضي أن يكون ما قبلها ساكناً وهو الثاني من المتجانسين فلا يمكن الإدغام .

---

(١) من باب فَرِح .
(٢) من باب فَرِح ، وكَرُم .
(٣) لقعنب بن أم صاحب ، وهو من شواهد : سيبويه ١ / ١١ ، ٢ / ١٦١ ، والمقتضب ١ / ١٤٢ ، ٢٥٣ ، ٣ / ٣٥٤ ، والخصائص ١ / ١٦٠ ، ٢٥٧ ، والمنصف ١ / ٣٣٩ ، ٢ / ٦٩ ، ٣٠٣ ، واللسان : ضَنَن .

وعبّر عن جميع ذلك بقوله : (في نحو : مَدَدْتُ ومَدَدْنا ، ومدَدْتِ إلى مَدَدْتُنَّ) يعني : مَدَدْتُ مَدَدْتُما مَدَدْتِ مَدَدْتُما مَدَدْتُنَّ ، (ومَدَدْنَ ويَمْدُدْنَ وتَمْدُدْن وامْدُدْن ولا تَمْدُدْن) هذه أمثلة نون جماعة النساء .

الإدغام الجائز

(و) الإدغام (جائزٌ إذا دخل الجازم على فعل الواحد) أيّ جازم كان ، فيجوز عدم الإدغام نظراً إلى أن شرط الإدغام تحرّك الحرف الثّاني وهو ساكنٌ هنا فلا يدغم ، ويُقالُ : لم يَمْدُدْنَ وهو لغة الحجازيين قال الشاعر : -

ومَن يَكُ ذَا فَضْلٍ فَيَبْخَل بفضله   على قومه يُسْتَغن عنه ويُذْمَمِ [1]

فإن قوله ويذمم مجزوم لكونه عطفاً على يستغن ، وهو جواب لشرط أعني من يك .

ويجوز الإدغام نظراً إلى أن السّكون عارض لا اعتداد به، فيحرّك الثاني ويُدْغَم فيه الأول فيقال : لم يُمِدُّ بالضم أو الفتح أو الكسر كما سيأتي إن شاء الله وهو لغة بني تميم ، والأول هو الأقرب إلى القياس ، وفي التنزيل : ﴿ ولا تَمْنُن تَسْتَكثر ﴾[2] .

فإن قلت : إنّ السكون في : مَدَدْتَ ونحوه أيضاً عارض فلِمَ لا يجوز فيه الإدغام ؟ قلت : لأن هذه الضّمائر كجزء من الكلمة ، وسكن ما قبلها دلالةً على ذلك، فلو حُرّك لزال الغرض ، ولأن الإدغام موقوف على تحرّك الثّاني ، وهو موقوف على الإدغام ، لئلاّ يتوالى

---

(١) من معلّقة زهير المشهورة .   (٢) المدثر / ٦ .

الحركات الأربع ، فيلزم الدّوْر .

وفي هذا نظر، إذ تحرك الثّاني لا يتوقف على الإدغام بل على إسكان الأول، وهو جزء الإدغام، لا نَفْسُهُ.

وإنما قال على الفعل الواحد، لأن الإدغام واجب في فعل الاثنين وفعل جماعة الذكور ، وفعل الواحدة المخاطبة كما مر ، وممتنعٌ في فعل جماعة النّساء ، فالجائز في فعل الواحد غائباً ، كان أو مخاطباً أو متكلّماً ، وكذا في الواحدة الغائبة.

ولفظ المصنف رحمة الله عليه لا يُشْعِر بذلك إذ لا يندرجُ في لفظ الواحدِ الواحدةُ، ولا يصح أن يقال: المراد فعل الشخص الواحد مذكّراً كان أو مؤنّثاً، لأنه يندرج فيه حينئذ فعل الواحدة المخاطبة، والإدغام فيه واجب لا جائز اللّهم إلا أن يقال قد عُلِم حكمه فهو في حكم المستثنى، ولا يخلو عن تعسّف.

فهذا المضارع المجزوم لا يَخْلُوا من أن يكون مكسوَر العين أو مفتوَحه أو مضموَمه ، (فإن كان مكسور العين كَيِفِّر) أي يهرب (أو مفتوحة كَيَعضّ) الشيء ويَعَضّ عليه أي يأخذه بالسن ، (فتقول : لمَ يَفِرِّ ولم يَعضَّ بكسر اللام وفتحها) ، أمّا الكسر فلأن السّاكن إذا حرك حُرك بالكسر لما بين الكسر والسكون من التآخي ، ولأن الجزم قد جعل عوضاً عِنّ الجر عند تعذّر الجر أعني في الأفعال ، فكذا جعل الكسرُ عوضاً عن الجزم عند تعذر السّكون ، وأما الفتح فلكونه أخفّ .

ولك أن تقول: الكسرُ في لم يَفِرّ لمتابعة العين، وكذا الفتح في لمِ يَعَض (وتقول : لم يَفْرِرْ ولم يَعْضَضْ) بفك الإدغام كما هو لغة الحجازيين .

وهكذا حكم يَقْشَعِرّ ويحْمَرّ ويحمارّ) يعني تقول : لم يقشعرَّ ولم يَحْمَرَّ ، ولم يحمارِّ بكسر اللام وفتحها لما مرّ ، ولم يَقْشَعْرِرْ ولم يَحْمَرِر ، ولم يحمارِرْ بفك الإدغام ، وكسر ما قبل الآخر ، لأنا نقدّر الأصل في يحمرّ ، ويحمارّ ، ويقشعرّ = يَحْمرِرُ ، ويَحْمَارِر ، وَيَقْشَعِرِرُ بكسر ما قبل الآخر في المضارع ، وفي الماضي مفتوحة حمْلاً على الأخوات نحو: اجتمع يجتمع ، واستخرج يستخرج ، وقولهم : ارْعَوى يَرْعَوى ، واحْوَاوَى[1] يَحْوَاوِي = إذا اسمّرت شفته[2] يدلّ عليه .

(وإن كان العين من المضارع مضموماً فيجوز فيه) عند دخول الجازم عليه (الحركات الثّلاث) يعني الضم والفتح والكسر (مع الإدغام ، ويجوز فكه) أي فكّ الإدغام (تقول : لم يمُدِّ بحركات الدّال) الفتحُ لِلخفة والكسر ، لأنه الأصل في حركة السّاكن ، والضم لإتباع العين (و) تقول : (لم يَمْدُد) بفك الإدغام لما تَقدّم .

(وهكذا حكم امر)، يعني أمر المخاطب.

وأمّا أمر الغائب فقد دخل تحت المجزوم يعني يجوز في الأمر إذا كان للواحد المخاطب ما يجوز في المضارع المجزوم.

ولا تنس ما تقدم من أنه يجب إذا اتصل بالفعل أُلفُ الضمير أو واره أو ياؤه.

ويمتنع إذا اتصل به نون جماعة النساء فإن كان مكسور العين أو مفتوحه (فتقول: فِرِّ وعَضِّ بكسر اللام وفتحها) لما تقدّم (وافْرِرْ واعْضَضْ) بفك الإدغام.

وإن كان مضمون العين فتقول : مُدِّ بُحركات الدال) الضم والفتح والكسر (وامْدُدْ) بفك الإدغام لما ذكر في المضارع ، وقد

---

(١) انظر القاموس : حوى . (٢) « إذا اسمرّت شفته » زيادة في إحدى النسخ .

رويت الحركات الثلاث في قول جرير : -

ذمّ المنازلَ بعد منزلة اللّوى   والعيْشَ بعد أولئِك الأيام[1]

والأعرف الأفصحُ الكسرُ في مثل هذه الصورة أعني عند التقاء الساكنين .

ومما جاء بفك الإدغام قوله :

واغْددْ من الرّحمن فضلاً ونعمةً   عَلَيْكَ إذ ما جاء للخير طَالِبُ

والمرادُ جوازُ الإدغام وفكّه عندنا وإلاّ فالإدغام واجب في بني تميم ، ممتنع في الحجازيين .

قالوا : وإذا اتصل بالمجزوم حال الإدغام هاء الضمير لزم وجه واحد نحو : رُدَّها بالفتح ، ورُدُّهُ بالضّم على الأفصح ، روي : رُدِّهِ بالكسر وهو ضعيف .

واعلم أن حكم الثّلاثّي المزيد فيه في جميع ما ذكرنا كَحُكْم المجرّد ، وإن لم يذكره المصنف اكتفاءً بالأصل فَلْيَعْتبره الناظر إذ لا يخفي شيءٌ منه على من اطّلع على ما ذكرنا

و(وتقول في اسم الفاعل : مادٌّ) بالإدغام وجوباً لاجتماع المثلين مع عدم المانع والتقاء السّاكنين على جدّه . والأصل : مادِدٌ (مادّان مادُّون ـ مادّةٌ ، مادّتان ، مادّات ، ومَوّاد، و) تقول في اسم (المفعول ممدودٌ كمنصورٌ) من غير إدغام ، لحلول الفاصل بين حَرْفَي التّضعيف ، وهو الواو فهو كالصحيح بعينه .

وأمّا المزيدُ فيه فاسم الفاعل والمفعول منه تابعٌ للمضارع ، فإن

---

(١) من شواهد : المقتضب ١ / ١٨٥ ، وابن يعيش ٣ / ١٢٦ ، ١٣٣ ، ٤ / ٣٦ ، ٦٧ ، ٩ / ١٢٩ ، والخزانة ٢ / ٤٦٧ ، وشرح الشافية ٤ / ١٦٧ ، والعيني ١ / ٤٠٨ ، والتصريح ١ / ١٢٨ ، والأشموني ١ / ١٣٩ .
وانظر ديوان جرير / ٤٥٢ .

كان من الأبواب المذكورة يجب ، وإلا يمتنع .

وأما الرّباعي فلا مجال للادغام فيه أصْلاً .

فهذا أوان أن نُشَمِّر الذّيل لتحقيق المعتلّ والمهموز ، وقدّم المعتل على المهموز لما له من الأقسام والأبحاث ما ليس للمهموز ، فكأنه يحّرك نفس السّامع في طلبه لكونه أكثر بحثاً .

(المُعْتَلّ)

(فصل : في المعتلّ) وهو اسم فاعل من اعتلَّ أي مَرِض ، وسمي هذا القسم معتلاًّ لما فيه من الاعتلال .

وأما في الاصطلاح (المعتلّ : هو ما كان أَحد أصوله) أي أحدُ حروفه الأصلية (حرْفَ علَّةٍ) ، واحترز بالأصليّة عن نحو : اعشوشب ، وقاتل ، وتَفَيْهق وأمثالها ، ودخل فيه نحو : قُلْ وبِعْ ، وعدْ ، وأمثالها .

ولا يتوهَّم خروج اللّفيف من هذا التعريف بأن اثنين من أصوله حَرْفا علّة لأنه إذا كان اثنان منها حَرْفَيْ عِلة يصدُق عليه أن أحدها حَرْفُ علّة ضرورة .

(وهي) أي حروف العلة (الواو والألف والياء) سميّت بذلك لأن من شأنها أن ينقلب بعضهُا إلى بعض .

وحقيقة العلة = تغيير الشّيء عن حاله ، وعند بعضهم أن الهمزة من حروف العلّة ، والجمهور على خلافه إذ لا يجري فيها ما يجري في الواو والألف والياء في كثير من الأبواب ،وبذلك خرج المهموز عن حدّ المعتل .

[حروف العلة]

(وتسمىّ) حروفُ العلة في اصطلاحهم (حروفَ المدّ واللّين)

أطلق المصنّف هذا الكلام إلا أن فيه تفصيلاً ، فلا بأسَ علينا أن نشير إليه ، وهو أن حروف العلة إن كانت متحرّكة لا تسمىّ حروف المد واللّين ، لانتفائهما فيها ، وهذا في غير الألف ، وإن كانت ساكنةً تسمىّ = حروفَ اللّين لما فيها من اللّين لاتّساع مخرجها ، لأنها تخرج في لين من غير خُشونة على اللّسان ، وحينئذ إن كانت حركاتُ ما قبلَها من جنسها بأن يكون ما قبلَ الواو مضموماً ، والألف مفتوحاً والياء مكسوراً تُسمّى حروفَ المدّ أيضاً ، لما فيها من اللّين والامتداد ، نحو = قال ويقول ، وباع ويبيع ، وإلا تُسَمّى حروف الّين لا المدّ لانتفائه فيها ، هذا في الواو والياء .

وأمّا الألف فيكون حَرْفَ مدٍّ أبداً ، وهما تارةً يكونان حَرْفَي عِلّة فقط ،و وتارة حَرْفَي لين أيضاً ، وتارة حَرْفَي مدٍّ أيضاً فحروف العِلّة أعم منهما ، وحروف اللّين أعم من حروف المدّ .

هذا ولكنّهم يطلقون على هذه الحروف حروف المدّ واللّين مطلقاً، والمصنف جرى على ذلك، ونقل عن المصنف في تسميتها حروف المدّ واللين: أنّها تخرج في لين من غير كُلْفة على اللسان ؛ وذلك لاتّساع مخرجها ، فإن المخرج إذا اتسع انتشر الصوت وامتدَّ ، ولان ، وإذا ضاق انضغط فيه الصّوت وصَلُبَ.

(والألف حينئذ) أي حين إذ كان أحد الحروف الأصول من المعتل (تكون منقلبةً عن واو أو ياء) نحو: قال وباع، لأن الحروف الأصول هي حروف الماضي من المجرّد وهي من الثلاثيّ متحرّكةً أبداً في الأصل والألف ساكنةٌ، فلا تكون أصلاً.

وأما الّرباعي فإن الحروف الأصول تكون متحّركةً إلا الثآني ، فلا يجوز أن يكون الثاني ألفاً لالتباسه بفاعل من الثّلاثّي المزيد فيه ، ولأنه امتنع كونه أصلا في الثلاثي فحمل عليه الرباّعي

وأحترز بقوله = حينئذ عن الألف في نحو : **قاتَل** ، **واحمارّ** ، **وتباعد** ، مما ليس من الحروف الأصول ، فإنها ليست منقلبة ، بل هي زائدة .

واعلم أن الألف في الأفعال كلها ، وفي الأسماء المتمكّنة ، إما أن تكوْن زائدة ، أو منقلبة بخلاف الأسماء الغير المتمكّنة ، والحروف نحو متى ، ومهما ، وبلى ، وعلى ، وما أشبه ذلك ، فإنها فيها أصلية .

وأعلم أن المعتل جنس تحته أنواع مختلفة الحقائق كمعتل الفاء والعين واللام ، وغير ذلك فأشار إلى انحصار أنواعه بقوله .

(أنواع المعتل)

(أنواعه سبعة) ، لأن حرف العلة فيه إمّا أن يكون متعدّداً ، أوْلا ، فإن لم يكن متعدّداً ، فإمّا فاءٌ أو عينٌ أو لامٌ ، فهذه ثلاثة أقسام ، وإن كان متعدّداً ، فإما أن يكون اثنين أو أكثر ، فالثاني قسم واحد ، والأول إمّا أن يفترقا ، أو يقترنا ، فإن افترقا فهو قسم آخر ، وإن اقترنا ، فاما أن يكوْن فاءً وعيناً أو عيناً ولاماً ، فهذان قسمان آخران ، فالمجموع سبعة أنواع .

النوع الأول : المعتل بالفاء

النوع (الأول) من الأنواع السبعة (المعتل الفاء) بإضافة

المعتل إلى الفاء إضافة لفظية ، أي الذي اعتل فاؤهُ ، قدّم ما يكون حرف العلة فيه غير متعدد لكثرة أبحاثه، واستعماله ، ثم قدّم المعتل الفاء ، لتقدم الفاء على العين واللامّ وهو ما يكون فاؤه حَرْفَ عِلة ، (ويقال له المِثَال ، لِمُماثَلتَه) أي مشابهته (الصَّحيح في احتمال الحركات) تقول : وَعد ، وَعدا ، وَعدُوا ، كما تقول ضَرَب ، ضَرَبا ضَرَبُوا ، بخلاف الأجوف ، والناقص .

والفاء إما أن يكون واواً أو ياءً إذ الألف ليس بأصل ، ولا يمكن أن يكون فاؤه ألفاً لسكونه وقدّم بحث الواو ، لأن له أحكاما ليست للياء فقال :ـ

(أمّا الواو فتحذف من الفعِل المضارع الذي) يكون (على) وزن (يَفْعِل بكسر العين) ، لأنه لما وقع بين الياء والكسرة ، ثَقُل كالضّمة بين الكسرتين ، فحذفت ، ثم حملت عليه أَخواتُه أعني التّاء والنّون والهمزة .

(و) تحذف أيضاً (من مصدره) أي مصدر المعتل الفاء (الذي) يكون (على) وزن (فِعْلة بكسر الفاء وتسلم) الواو (في سائر تصاريفه) أي في باقي تصاريف المعتلّ الفاء من الماضي ، واسم الفاعل ، واسم المفعول (تقول وَعد) بسلامة الواو ، (يَعِدُ) بحذفها كما مر ، (عِدَةً) بحذفها ، لأنها مصدر على فِعْلَة ، الأصل : وِعْدَة ، نقلت كسرةُ الواو إلى العين ، لِثِقلها عليه مع اعتلال فعلها ، وحذفت الواو فقيل : عِدَة على وزن : عِلَة . وقيل الأصل : وَعْدٌ حذفت الواو لِما مرّ ، ثم زيدت التاء عِوَضاً عنها .

واعلم أن مراد المصنّف بقوله : يكون على وزن : فِعْلة أن يكون مما حذفت الواو من مضارعه ، لأن مصدر المعتل الفاء ، إذا لم

يكن للحالة ليس على فِعْلة إلاّ فيما كان المضارع منه على يَفْعِل بالكسر بحكم الاستقراء ، والوِجْهة : اسمُ المصدر.

ويجوز أن يكون الضّمير في مصدره راجعاً إلى المضارع المذكور فالمصدر إنْ لم يكن مكسورَ الفاء لم يحذف الواو منه لعدم الثّقل كما مثّل له بقوله: «وَوَعْداً»، وإن كان مكسور الفاء لكن لم يُحْذف الفاء من فعله، لا يُحذف منه أيضاً مثل الوصال مصدر : وَاصَل يُواصل (فهو واعِدٌ) في اسم الفاعل (وذاك موعود) في اسم المفعول بسلامة الواو ، (والأمر عِدْ ، والنهي لا تَعِدْ) في أمر المخاطب بحذف الواو .

فإن قلت : كان عليه ذكر حذفها في الأمر أيضاً ، قلت : إنه فرع المضارع ، وقد علمت الحذف في الأصل فكذا في الفرع فلا حاجة إلى ذكره ، أو نقول : إن الأمر ليس فيه واو ، فتحذف ، لأن المضارع هو « تعد » بلا واو ، فحذف حرف المضارعة وأسكن آخره فقيل عِدْ .

وأما الجَحْدَ والأمر باللاّم والنّهي والنّفي فهو مضارع نحو لِيَعِدْ ولاَ تَعِدْ ، ولَم يَعِدْ .

(وكذلك وَمِق) أي أحب (يَمِق مِقة) بسلامتها في الماضي، وحذفها في المضارع، والمصدر وهذا من باب : حَسِب يَحْسِب ، والأصل :يَوْمِق ومِقةٌ ، وإذا كان الحذف بسبب الياء والكسرة (فإذا أزيلت كسرة ما بعدها) أي ما بعد الواو (أعيدت الواو المحذوفة) لزوال عِلّة حذفها ، (نحو : لم يُوَعد) في المبنّي للمفعول ، لأن ما قبل آخره وهو ما بعد الواو مفتوح أبداً ، وفيه نظر ، لأنه يُنْتَقض بنحو يطأ ، ويسع ، ويضع ، وأمثال ذلك كما سيجيء ، وبنحو قولهم : لم يلْدَه بسكون اللام وفتح الدال ، والأصل

لَمْ يَلِدْهُ ، نحو : لَمْ يَعِدْهُ ، والوا محذوفة أسكنت اللّام تشبيهاً له بكتْف ، فإن أصله : كَتِفٌ بكسر التّاء فأسكنت ، فاجتمع ساكنان ، وهما اللام والدال ففتحوا الدّال لالتقاء الساكنين ، إذ لو حرك الأول لزال الغرض ، فقد زال كسر ما بعد الواو في الصّورتين ولم يَعُدْ[1] .

قال الشاعر :ـ

عَجِبْتُ لمولودٍ وليس له أبٌ   وذي وَلَـدٍ لَم يَلْده أبَـوانِ[2]

ويمكن أن يدفع بالغاية

(وتثبت) عطف على قوله فتحذف أي الواو تثبت (في يَفْعَل بالفتح) أي بفتح العين لعدم ما يقتضي حذفها إذ الفتحة خفيفة ، (كَوَجِل) بالكسر أي خاف (يَوْجَل) بالفتح ،

وفيه أربع لغات: الأولى يَوْجَل وهو الأصل. والثّانية=يَيْجَل بقلب الواو ياء لأنها أخف من الواو. والثالثة: يَاجل بقلب الواو ألفاً، لأنها أخف، والرابعة يِيجَل بكسر حرف المضارعة وقلب الواو ياء ، لسكونها وانكسار ما قبلها ، لأنهم يرون الواو بعد الياء ثقيلة كالضّمة بعد الكسرة ، فقلبوا الفتحة كسرة لتقلب الواو ياء ، وليست هذه من لغة بني أسد ، لأنهم وإن كانوا يكسرون حرف المضارعة إلا أنه مختص بغير الياء فلا يكسرون الياء ، ولا يقولون : هو يِعْلم لثقل الكسرة على

---

(١) أي الواو ، وهذا اعتراض من الشارح على المصنف حيث يقول : فإذا أزيلت كسرة ما بعدها أعيدت الواو المحذوفة .

(٢) الشاهد لرجل من أزد السراة ، وقيل : إنه لعمرو الجَنْبيّ .

وهو من شواهد : سيبويه ١ / ٣٤١ ، والخزانة ١ / ٣٩٧ ، وشرح شواهد المغنى للسيوطي رقم ٣٩٨ وهمع الهوامع ، رقم ١٢٨ ، ١٠٧٠ ، والدرر رقم ١٢٨ ، ١٠٧٠ .

الياء ، وأهل هذه اللغة يكسرون جميع حروف المضارعة ، يقولون : **هو يِيجل ، وأنت تِيجل ، وأنا إيجل ، ونحن نِيجل .**

قال الشاعر :ـ

قَعِيدَكِ ألاَّ تُسْمعيني ملامةً ولا تَنْكَئِي قَرْح الفؤادِ فَيِيجعا[1]

بكسر الياء والأصل يَوْجَعَ[2]

(والأمر منه **إيجَلْ**) أمر من **تَوْجَل** (أصله : **اوْجَل**) بكسر الهمزة (قلبت الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها) ، وهذا قياسٌ مُطّرد لتعسّر النطق (بالواو والمكسور ما قبلها)

(فإن انضمّ ما قبلها) أي ما قبل الياء المنقلبة عن الواو في نحو : ايَجَل (عادات الواو) لزوال عِلّة القلبُ أعني كسر ما قبل الواو (تقول يا زيدُ **ايْجَل** تلفظ بالواو) ، لزوال الكسرة لسقوط الهمزة في الدّرَج ، (وتكتب بالياء) لأن الأصل في كل كلمة أن تكتب بصورة لفظها بتقدير الابتداء بها ، والوقف عليها فالابتداء فيه بالياء نحو : **ايجل** فتكتب بالياء ، فلو كتبت في الكتب التعليمية بالواو ، فلا بأس به فإنه لتوضيحه وتفهيمه للمستفيدين .

(وتثبت) الواو (في يَفْعُل) أيضاً (بالضّمّ) لانتفاء مقتضى الحذف (**كوَجُه**) أي صار شريفاً **يَوْجُه** (والأمر : **أوْجُه** . والنّهي : **لا تَوْجُهْ**) نحُو **حَسُنَ** ، **يَحْسُن** ، **أُحْسُنْ** ، وكذا بواقي الأمثلة

ثم استشعر اعتراضاً على قوله : وتَثْبُت في **يَفْعَل** بالفتح بأن

---

(١) لمتمّم بن نويرة الصحابي .
من شواهد : المقتضب ٢ / ٣٣٠ ، والخزانة ١ / ٢٣٤ ، والهمع رقم ١٢١٠ .

(٢) وماضيه : وَجِع بكسر الجيم .

نحو : يَطَأُ ويَسَع الخ بالفتح ، وقد حذفت الواو

وأجاب بقوله: وحذفت الواو من يَطَأُ، ويَسَع، ويَضع، ويَقع، ويَدَع) أي يترك (ويَهب، لأنها في الأصل يَفْعِل بالكسر ففتح العين) بعد حذف الواو (لحرف الحَلْق) فيكون الحذف من يَفْعِل بالكسر، لكن يرد على المصنف أنه قال: إذا أزيلت كسرة ما بعد الواو أعيدت الواو.

فإن قلت : كسر العين مع حرف الحلق كثير في الكلام فلِم فُتِحت ؟ قلت حاصل الكلامْ أنّه قد وقعت هذه الأفعالُ محذوفَة الواو ، مفتوحةَ العين فذكروا ذلك التأويل ، لِئَلا يلزم خَرْم قاعدتهم ، وإلاّ فمن أين لهم بهذا ؟ وكذا جميعُ العِلل ، فإنها مناسباتٌ تذكر بعد الوقوع ، وإلاّ فعلى تقدير تسليم ذلك في يَطأ ويضَع ويدَع يشكل في مثل يَسع فإن ماضيه وَسِع ، مكسور العين كَسِلم يَسْلم فلم حكم بأنه في الأصل : يَفْعِل مكسور العين وهو شاذّ .

(وحذفت) أيضاً (من يذر) مع أنه ليس مكسور العين وليس فتحة لأجل حرف الحلق ، لكن حذفت (لكونه بمعنى يَدَع) ، فكما حذفت من يدع حذفت من يَذَر .

(وأماتوا ماضي يدع) وماضي (يذر) يعني لم يسمع من العرب : ودَع ، ولا وذَر : وسمع يدَع ، ويذَر ، فعلم أنهم أماتوهما وتركوا استعمالها .

قال في الصحاح قولهم : دعه أي اتركه ، وأصله : ودع يدع ، وقد أميت ماضيه لا يقال : ودَعَه وإنما يقال تركه ، ولا وادع ولكن يقال : تارك ، وربما جاء في ضرورة الشعر ودَع قال : ـ

ليت شِعري عن خليلي ما الّذي غاله في الحُبّ حتى ودَعَه[1]

وقال :

إذا ما اسْتَحَمَّت أَرْضُه مِنْ سَمائه جَرى وهو مَوْدُوعٌ وَوَاعِدُ مَصْدَقِ[2]

وذَرْه أي دعه ، وهو يَذَرُهُ أي يَدَعُه ، أصله : وَذِرَ يَذَرُ أميت ماضيه ، لا يقال : وَذِرَ ، ولا وَاذِرٌ ، ولكن تَرك فهو تاركٌ انتهى كلامُه .

وفي جعل « مودوع » من ضرورة الشّعر بحث لأنه جاء في غير الضّرورة[4]

. ولمّا كان ههنا مَظِنّة سؤال وهو أنه إذا لم يكن ماضِيهُما ولا فاعِلُهما ولا مَصدَرُهما مستعملاً فما الدليل على أن فاء هما واو؟ فأجاب بقوله :

(وحذف الفاء) في المستقبل (دليل على أنه) أي الفاء (واويّ) إذ لو كان ياءً لم تحذف كما سيجيء

(وأما الياء فتثبت على كل حال)، سواء وقعت في الماضي، أو في المضارع، وفي الأمر أو غيرها سواء ضُمّ ما بعدها أو فُتِح أو كُسِر، لأنها أخفّ من الواو (نحو : يَمُن يَيْمُن) كَحَسُن يَحْسُن من اليُمْن ، وهو البركة ، يقال :

---

(١) نسب الشاهد إلى أبي الأسود .

من شواهد : المحتسب ٢ / ٣٦٤ ، والخصائص ١ / ٩٩ ، ٣٩٦ ، والشافيه ٤ / ٥٠ ، وحاشية يس ٢ / ٧٨ .

(٢) لخفاف بن ندبة .

من شواهد : الخصائص ٢ / ٢١٦ ، والمحتسب ٢ / ٢٤٢ والهمع رقم ١٤٠٤ ، واللسان : « ودع » ، وانظر شعر خفاف بن ندبة / ٣٣ .

(٣) كوسِعَ يَسَعُ (انظر القاموس) .

(٤) انظر بحث هذه القضية في كتاب : « أثر القراءات في الدراسات النحوية للمحقق » من ص ٨٩ إلى ٩٤ .

يَمُن الرّجل يَيْمُن: إذا صار مَيْموناً، (ويَسَرَ يَيْسِرُ) كضَرَب يَضْرِب من المَيْسِر، وهو قِمار العرب بالازلام.

وجاء: يَسُر يَيْسُر بالضم فيهما لكن ينبغي أن يقيّد لفظ الكتاب على الأول ، لأن مثال الضّمّ مذكورٌ.

(وَيئِس يَيْأس) كَعَلِم يَعْلَمُ أي قَنَط يقنط(١).

وقد جاء يَئِس يَيْئِس الكسر، لكن ينبغي أن يقيّد لفظ الكتاب على الأول.

وجاء يَئِس بحذف الياء، وياءَس بقلبها ألفاً تخفيفاً وهُما من الشّواذ.

(وتقول في أفْعَل من اليائيّ) أي ممّا فاؤه ياءً = (أيسر) في الماضي ، (يُوسِر) في المضارع (إيساراً) في المصدر .

ولمّا كانت الواو واقعةً بين الياء والكسرة مثلها في يَوعْدِ ، ولم تحذف أجاب بأنه لم تحذف مع مُقْتضِي الحذف ، لأن حذفَ الواو من = يُوسِر مع حذف الهمزة إذ الأصل : يُؤَيْسِر كما تقدمّ إجحافٌ أي إضرار بالكلمة لتأدّيه إلى حذف حرفين ثابتين في الماضي ، وهذا في بعض النسخ ، والحقّ أنه حاشية ألحقت بالمتن .

ويمكن الجواب أيضاً بأن الواو ليست واقعة بين الياء والكسرة ، بل بين الهمزة والكسرة في الحقيقة ، لأن المحذوف في حكم الثّابت وبأن الثّقل هنا منتفٍ لانضمام ما قبل الواو (فهو مُوسِرٌ) في اسم الفاعل بقلب الياء فيهما من المضارع واسم الفاعل (واوا) إذ الأصل:

---

(١) قنط : بابه : جلس ـ ودَخل ، وطَرِب ، فأمّا قَنَطَ يَقنَط بالفتح فيهما ، وقنِط يَقْنِط بالكسر فيهما فإنما هو على الجمع بين اللغتين .

يَيْسِر ، ومُيْسِر ، لأنه يائيّ .

وإنّما قلبت واواً (لسكونها) أي لسكون الياء (وانضمام ما قبلها)، وذلك قياسٌ مطّرد لتعسّر النّطق بالياء السّاكنة المضموم ما قبلها بشهادة الوجدان.

(وتقول في افتعل منهما) أي من الواويّ واليائيّ (نحو : اتّعد) أي قَبِلَ الوعد ، هذا في الواويّ ، أصله : اوْتَعَد قلبت الواو تاءً ، وأُدغمت التاء في التاء إذ الإدغام يرفع الثّقل .

ولم تقلب ياء على ما هو مقتضاه، لأنها إن قُلِبَتْ ياءً أو لم تقلب لزم قلبُها تاءً في هذه اللّغة. فالأولى الاكتفاء بإعلال واحد، كما ذكره ابن الحاجب. وفيه نظر، لأنه لو قلبت الواو ياء لا يجوز قلب الياء تاء لِتُدْغم كما في الياء المنقلبة عن الهمزة لما سنذكره في المهموز.

وفي بعض النّسخ (وفي افتعل منهما تقلبان) أي الواوُ والياءُ (تاءً وتُدْغَمان) أي التاءان المنقلبتان عنهما (في التاء) أي في تاء افتعل (نحو اتّعد) والأُولى أصَحّ روايةً ودرايةً ، (يتّعد) اتّعاداً أصله : يوتعد اتعَاداً (فهو مُتّعد) أصله : مُوْتَعِدٌ قلبت الواو فيهما تاءً ، وأدغمت في تاء افتعل حملاً لهما على الماضي .

(واتّسر يتّسر اتّساراً، فهو مُتّسِر) هذا في اليائيْ والأصل: ايتسرَ يَيْتَسِر فهو مُيْتَسِر قلبت الياء تاءً، وأدغمت في التاء لاهتمامهم بالإدغام، لأنه يصيّر الحرفين كحرف واحد.

ولما جاء في افتعل منهما لغة أخرى من غير إدغام أشار اليها بقوله : (ويقال : ايتعد) بقلب الواو ياءً ، لسكونها وانكسار ما قبلها ، فإن زالت كسرة ما قبلها لم يجز قلب الواو ياء نحو : او تعد ، ولهذا حمل جارُ الله قول الشاعر :

* وايتَصَلتْ بِمِثْل ضَوْء الفَرْقَدِ[1] *

على أن الياء بدلٌ من التّاء في اتَّصلت، ولم يجعله بدلاً من الواو ، ولكن يلزم أهل هذه اللغة أن يقولوا : واوتْعَد ، واوتّصل بإثبات الواو إذْ لا علة للقلب اللهم إلا أن تقلب لكراهتهم اجتماعَ الواوين فحينئذ يمكن حمل البيت عليه ، لكن ذلك موقوفٌ على النقل منهم :

(ياتعد) بقلب الواو ألفاً ، لأنه وجب قَلْبُه كما في الماضي ، ولم يمكن الياء لِثِقَلها فقلبت ألفاً لخفّتها (فهو موتعد) على الأصل ، إن كان من يوتعد ، وإن كان من ياتعد قلبت الألف واواً لانضمام ما قبلها وذلك قياس مطّرد .

(وايتسر) على الأصل (ياتسر) بقلب الياء ألفاً تخفيفاً لثقل الياءين ، (فهو مُوتَسِرٌ) بقلب الياء واواً إن كان من يَيْتَسِر على الأصل ، أو قلب الألف واواً إن كان من ياتسر . (وهذا مكان موتسرٌ فيه) في إسم المفعول كما في اسم الفاعل .

وعبّر عنه بهذه العبارة، لأن الاتّسار لازم فيجب تعديته بحرف الجرّ، ليبني منه اسمَ المفعول فعدّاه بفي، ومعنى ذلك أي هذا مكانٌ يلعب فيه بالقمار.

(وحكم وَدَّ يَوَدَّ كحكم عَضَّ يعضّ) ، يعني أن معتلّ الفاء من المضاعف حكمه حكم المضاعف من غير المعتلّ في وجوب الإدغام وامتناعه وجوازه وسائر أحكامه من الإعلال .

---

(١) قائله مجهول ، وصدره :

* قامتْ به تَنْشُد كُلَّ مُنْشَدِ *

من شواهد : الممتع ١ / ٣٧٨ وابن يعيش ١٠ / ٢٦ ، والمقرب ٢ / ١٧٢ ، والأشموني ٤ / ٣٣٧ ، واللسان : « وصل » .

(وتقول في الأمر : اِيدَدْ كاِغْضَضْ) والأصل : اِوْدَدَ ويجوز ودَّ بالفتح والكسر كعضّ ، وذكَر : إيدَدْ لما فيه من الإعلال .

واعلم أن المضاعف المعتل الفاء الواويّ لا يكون مضارعة إلا مفتوحَ العين ، [لكون ماضيه على فَعِل مكسور العين إذْ لم يبن منه مفتوح العين لأنه لو بني منه ذلك لكان عين المضارع إما مضموماً أو مكسوراً وكلاهما لا يجوز][1] .

أمّا الضم، فلأنّه منتف من المثال الواويّ قطعاً إلا ما جاء في لغة بني عامر من=وجَد يَجُد بالضّم وهو ضعيفٌ والصّحيح الكسر.

وأمّا الكسر فلأنّه لو بني مكسور العني يجب حذف الواو والإدغام لئلا تنخرم القاعدة، وحينئذ يلزم تغيير الكلمة عن وضعها. والله أعلم.

(النوع الثاني) المعتلّ العين [الأجوف]

(النوع الثاني) من الأنواع السبعة (المعتلّ العَيْن) ، وهو ما يكون عين فعله حرف علة ، وقدّمه على المعتلّ اللّام لتقدم العين على اللّام ، (ويقال له : الأجوف) لخلوّ ما هو كالجوف له من الصِّحّة .

(و) يقال له (ذو الثّلاثة) أيضاً ، (لكون ماضيه على ثلاثة أحرف ، إذا أَخْبرت) أنت (عن نفسك نحو : قُلْتُ : وبعْتُ) لما نَذْكُر ، فإنه وإن كان جملة فعليَّة يسميّه أهل التصريف : فعل الماضي للمتكلّم .

(فالمجّرد) الثّلاثّي (تُقلب عُيْنُه في الماضي) المبنيّ للفاعل

---

(١) ما بين المعقوفين [ ] سقط من ط .

(أَلِفاً ، سواء كان واواً أو ياءً ، لتحرّكها وانفتاح ما قبلها نحو : (صان وباع) ، والأصل : صَوَنَ وبَيَعَ ، قلبت الواو والياء ألفاً لأن كلاًّ منهما كحركتين لأن الحركات أبعاضُ هذه الحروف ، ولمّا كانتا متحرّكتين ، وكان ما قبلهما مفتوحاً ، كان ذلك مثل أربع حركات متواليات وهو ثقيل فقلبوهما بأخفّ الحروف ، وهو الألف وهذا قياس مطّرد .

والعِلّة حاصلها دَفْع الثِّقل ، وعَلِمْنا به بالاستقراء . ونحو : صَيَدَ البعيرُ ، وقَوَدَ من الشّواذّ تنبيهاً على الأصل ، وكذا مصدرهما نحو القَودَ ، وهو القصاص والصَّيَدُ ، يقال : صيَدَ البعير إذا مال إلى جانب خلفه .

فإن قلت = إنَّ « لَيْسَ » أصلُه = لَيِسَ بالكسر ، فلِمَ لم تقلب الياء ألفاً ؟ قلتُ : لأنه لمّا لم يَكُن من الأفعال المتصرِّفة التي يجيء منها الماضي والمضارع ، وغيرُهُما ، ولم يجيء منه إلا أربعةَ عشرَ[1] بناءً للماضي ، وكان الكسر ثقيلاً نقلوها إلى حالٍ لا يكون للأفعال المتصرفة ، وهو إسكان العَينْ ليكون على لفظ الحرف نحو لَيْتَ .

(فإن اتصّل به) أي بالماضي المجرّد المبنيّ للفاعل (ضمير المتكلّم) مطلقاً (أو ضمير المخاطب) مطلقاً (أو) ضمير (جمع المؤنث الغائب نُقِل فَعَل) مفتوح العين (من الواويّ إلى فَعُل) مضموم العين (و) نقل فَعَل مفتوحِ العين (من اليائي إلى فَعِل مكسور العين) (دلالةً عليهما)، أي ليدُلّ الضّمُّ على الواو، والكسرُ على الياء، لأنهما يحذفان كما سيتقرّر في الأمثلة.

(ولم يُغَيّر فَعُل) بضم العين (ولا فَعِل) مكسور العين (إذا

(١) أي : ليس ـ لَيْسا ـ لَيْسوا الخ .

كانا أصليين) ـوفي بعض النسخ أَصْلَيْن ـ يعني أن نحو : طَوُل بضم العين ، وهَيِبَ ، وخَوِف بكسر العين لم ينقل إلى باب آخر ، لأنك تنقل مفتوح العين إليهما فيلزمك إبقاؤهما بالطريق الأَوْلى ، للدّلالة على الواو والياء .

فعلى هذا لا فائدة في قوله : إذا كانا أَصْلِيِّين ، لأن فَعُل وفَعِل منقولين ها هنا كالأصليّين [فلم يُغيّر عن حالهما أصلاً لأنه إن أراد بعدم](1)التغيير عدمَ النّقل إلى باب آخر، فهما كذلك،وإن أراد أنّهما لم يغيّرا عن حالهما أصلاً ، فهو ممنوع،لأنه يَنْقُل الضّمة والكسرة ويحذف العين كما أشار إليه بقوله :

(وتُقْلَبُ الضّمة) من الواو (والكسرة) من الياء (إلى الفاء) بَعْد حذف حركة الفاء ، (وحُذفت العينُ) أي الواو والياء (لالتقاء الساكنين) ، فكيف يحكم بعدَم التّغيير فلا حاجة إلى التقييد بالأصليّ .

وقيل : احترز به عن غير الأصليّن ، لأنهما يُغَيّران يعني يَرْجعان إلى أصلهما عند زوال الضّمير المذكور ، بخلاف الأصليّين ، فإنه ليس لهما أصل ينقلبان إليه . وفساده يظهر بأدْنى تأمّل في سياق الكلام .

وغير بعضُهم هذا اللّفظ إلى إذْ كانا ليكون للتّعليل ، وليس بشيء .

وقد سنح لي أن هذا ليس بقيد احترز به عن شيء ، لكنه لما

---

(1) ما بين المعقوفين سقط من ط .

ذكر أَنَّ فِعْل الأصليّ يغيّر أراد أن يبين أَنَّ فَعُل وفَعِل الأصليّين لا يُغَيّران فالتقييدُ به ، لأنه هو المقصود دون الاحتراز فْليتأمّل .

إذا تقرّر ما ذكر (فتقول : صان ، صانا ، صانوا ـ صانَتْ ، صانتَا ، صُنَّ) ، والأصل : صَوَنْنَ نُقِل فَعَل الواويّ إلى فَعُل مضموم العين لاتصال ضمير جمع المؤنث ، ونُقلت ضَمّةُ الواو إلى ما قبله بعد إسكانه تخفيفاً ، وحُذِفت الواو لالتقاء السّاكنين فصار صُنَّ وكذلك بقيته ـ (صُنْتَ ، صُنْتُما ، صُنْتُم ـ صُنْتِ ، صُنْتُما ، صُنْتُنَّ ـ صُنْتُ ، صُنّا .

(وتقول) في اليائيّ (باع ، باعا ، باعوا ـ باعت ، باعتا ، بعْن ـ بعْتَ ، بِعْتُما ، بِعْتُم ـ بِعْتِ ، بْعتُما ، بْعتُنَّ ـ بِعْتُ ، بِعْنَا) والأصل : بَيَعَن ، وَبَيَعتْ ، وبَيَعْتُما ، وبَيَعْتُم ، وبَيَعْتُنَّ ، وبَيِعْتُ ، وبَيِعَنا [نقل فَعَلَ مفتوح العين اليائيّ إلى فعل][1] مكسورَ العين ، ونقلتْ الكسرة إلى الفاء ، وحذفت الياء وانْظمْ في هذا السلك أمثال ذلك مِمّا هو مفتوح العين بخلاف نحو : خاف ، وخاب ، وطال ، فإنه لا نَقْل فيها إلى باب آخر تقول : خِفْتُ ، والأصل خَوِفْتُ ، وهِبْتُ ، والأصل : هَيَبْتُ ، وطُلْتُ ، والأصل : طَوُلْتُ ، فأُعِلّت بنقل حركة العين ثم حذفت لالتقاء السّاكنين .

وأعلم أَنَّ طريق النّقل هو مذهب الأكثرين ، ولبعض المتأخرين فيه كلام كلام آخر يُطْلب من كتبهم .

---

(١) ما بين المعقوفين سقط من ط .

[بناء الماضي الأجوف المجرد للمفعول]

(وإذا بنيته) أي الماضي المجرد (للمفعول كسرت الفاء من الجميع) أي من مفتوح العين ، ومضمومة ومكسورة واويًّا أو يائيًّا (فقلت : صِينَ) في الواويّ .

(واعتلاله بالنّقل والقلْب) لأن أصله: صُوِنَ فُنِقلَ حركة الواو ، إلى ما قبله بعد إسكانه ثم قلبت الواوُ ياءً لسكونها وانكسار ما قبلها . وإنّما لم يَذْكُر حذف حركة الفاء ، لأنه لازمٌ من نَقْل الحركة إليه فعلم بالالتزام .

(وَبيعَ) وهذا في اليائي (واعتلاله بالنقل) لأن أُصله : بُيِعَ ، نُقِلت كسرة الياء إلى ما قبله بعد حذف ضمّته هذه هي اللغة المشهورة وفيه لغتان أخريان :

إحداهما : صُون : وبُوع بالواو بحذف حركة العين ، وقلب الياء واواً لسكونها وانضمام ما قبلها ، وهذه عكس اللغة الأولى .

والأخرى : الإشمام للدّلالة على أنّ الأصل في هذا الباب الضّمّ .

وحقيقة الإشمام أن تنحو بكسرة فاءِ الفعل نَحْوَ الضّمة فتميلَ الياءَ السّاكنة بعدها نَحْو الواو قَلِيلاً ، إذ هي تابعة لحركة ما قبلها ، وهذا مراد النّحاة والقُرآء ، لا ضمّ الشّفتين فقط مع كسرة الياء كَسْراً خالصاً كما في الوقْف ، ولا الإتيان بضمة خالصة بعدها ياء ساكنة كما قيل ، لأنه ههنا حركةٌ بين حَرَكَتيْ الضّم والكسر ، بعدها حرفٌ بين الواو والياء .

[مضارع الأجوف]

(وتقول في المضارع= يصُوْن) من الواوي ، (ويبيع) من اليائيّ (وإعلالهما بالنّقل أي نقل ضمة الواو وكسرة الياء إلى ما قبلهما ، إذ الأصل : يَصْوُن ، ويَبْيِعُ كيَنْصرُ ، ويَضْرِب .

و(ويخاف) من الواويّ (ويهاب) من اليائيّ (وإعلالهما بالنّقل والقلب) .

أمّا النقل : فهو نقل حَركتَيْ الواو والياء إلى ما قبلهما ، فإن الأصل : يَخْوَفُ ، ويَهْيَبُ كيَعْلَمُ .

وأمّا القَلْب فهو قلب الواو والياء ألفاً لتحرّكهما في الأصل وانفتاح ما قبلهما الآن حَمْلاً للمضارع على الماضي ،

وإنّما مثّل بأربعة أمثلة، لأنه إما واويّ أو يائيّ، والواويّ إما مفتوح العين أو مضمومة. واليائيّ، إما مفتوح العين أو مكسُوره، واعتلال المبنيّ للمفعول من الجمع بالنّقل والقلب نحو: يُصان، ويُباع، ويُخاف، ويُهاب.

[دخول الجازم على المضارع الأجوف]

(ويدخل الجازم على المضارع فَيُسْقِط العينَ) أي عين الفعل وهو الواو والألف والياء (إذا سكن ما بعدها) أي ما بعد العين ، لالتقاء السّاكنين كما بيّن في الأمثلة .

(وتثبت) العين (إذا تحرّك ما بعدها) أي ما بعد العين حركةً أصلية أو مشابهةً لها لعدم علة الحذف .

(تقول) عندَ دخوله في يصون : (لم يَصُنْ) بحذف حركة

النّون ثم حذف الواو لالتقاء الساكنين. (لم يَصُونا، لم يَصُونوا) بالإثبات فيهما لتحرك ما بعده ـ (لم تَصُن) بالحذف ، (لم تَصُونا) بالإثبات ، (لم يَصُنَّ) كما تقول : يَصُنّ ، لأن الجازم لا عمل له فيه ، والواو قد حذفت عند اتصال النّون لالتقاء الساكنين ـ (لم تَصُنْ ، لم تَصُونا ، لم تَصُونوا ـ لم تَصُوني ، لم تَصُونا ، لم تَصُنَّ ـ لم أَصُنْ ، لم نَصُنْ .

(وهكذا قياس) كلّ ما كان عينه ياءً أو ألفاً نحو : (لم يَبِع) بالحذف لسكون ما بعده، (لم يَبِيعا ، الخ) بالإثبات لتحّركه ، (ولم يخَفْ) ، بالحذف، (لم يخافا الخ) بالإثبات .

والضّابط : فيه : أن المحذوفَ إن كان النّون فلا يحذف العينُ وإلا تحُذف العين .

(وقس عليه) أي على المضارع الدّاخل عليه الجازم (الأمر) بأن تحذف العينُ إذا سكن ما بعده (نحوُ : صُنْ) ، وتثبت إذا تحرك ما بعده نحو (صُونا ، صُونوا ـ صُوني ، صُونا) .

وأما جمع المؤنث نحو صُنّ) فقد حذفت عينه في المضارع .

[تأكيد الأمر الأجوف]

(و) الأمر (بالتّأكيد) أي مع نون التأكيد نحو : صُونَنّ ، صُونَانٍّ ، صُونُنّ ـ صُونِنّ، صُونَانٍّ) أي بإعادة العين المحذوف لزوال عِلّة الحذف بحركة ما بعده لما تِقَدّم من أنه يفتح آخر الفعل ، ويُضمّ ويكسر دفعاً لالتقاء الساكنين .

وأما جمع المؤنث نحوُ : (صُنّانٍّ) فحذفُ عينه لازمٌ قَطْعاً (وبالخفيفة صُونَنْ الخ) .

. (و) نحو (بِع) بحذف الياء (بيعا، بيعوا- بيعي، بيعا) بالإثبات، (بِعْن) بالحذف كما مرّ.

ونحو (خافا، خافوا-خافي، خافا) بالإثبات (خِفْن) بالحذف كما تقدّم.

(وبالتأكيد : بِيعَنّ الخ) وخَافَنّ ، كصُونَنّ بإعادة العين لزوال عِلّة الحذف ، وكذا تقول في الخفيفة : صُونَنْ ، وبِيعَنّ ، وخافَنْ ، إلى آخره بلا فَرْق .

ولم تَعُد العينُ في نحو صُنِ الشَّيء ، وبعِ الفرس ، وخِفِ القوْم ، لأن الحركاتِ عارضةٌ لا اعتداد بها فوجودها كعدمها بخلاف الحركة في نحو : صُونا ، صونُوا ، صُوني ، صُونَن ، وأمثالها فإنّها كالأصليّة لاتّصال ما بعدها بالكلمة اتّصالَ الجزء .

أمّا في نحو صُونا، فلِأنّ ضمير الفاعل المتّصل كالجزء.

وأما في نحو صُونَنّ، فلأن نون التأكيد مع الضمير المستتر كالمتصل.

وتحقيق هذا الكلام أنّا نُشَبّه ضمير الفاعل المتصل ، ونون التأكيد مع المستتر بجزء من الكلمة في امتناع وقوع الفاصل بينهما أصْلاً فنُشَبّه الحركةَ الواقعةَ بينهما بحركة أصل الكلمة حتّى كأن المجموع كلمة واحدة ، ثم نستعير أحكامَ الحركة الأصليّة لهذه الحركة العارضة فتثبت معها العين مثله مع الحركة الأصليّة ، وهذا إنّما يكونُ إذا لم تكن الحروف التي قبل ضمير الفاعل موضوعة على السّكون كتاء التأنيث في الفعل ، نحو : دَعَت ، دَعَتا ، دون دَعانا ، فليتأمّل .

فإن قلت : لِمَ لم يُعِدْ المحذوف في نحو : لا تَخْشَوُنّ ،

وارْضَوُنَّ ، وأمثال ذلك ولم يقل :لا تَخْشَاوُنّ وارْضاوُنّ مع أنّ ههنا أيضاً نون التأكيد كجزء من الكلمة ؟

قلت : لأن كَون نون التأكيد كجزء من الكلمة إنما هو مع غير البارز ، والضّمير في نحو : لا تَخْشَوُنّ ، وارْضَوُنّ بارز وهو الواو بخلاف نحو : بِيعَنّ وخافَنّ .

والسرّ في ذلك أن الأصل فيها أن تكون كالجزء لأنه حرفٌ التصق به لفظاً ومعنىً، فأشبهت ضمير الفاعل المتّصل ، وهذا إنما يتحقّق في غير البارز ، إذْ لا فاصل بينهما بخلاف البارز ، فإنه فاصل بين الفعل والنّون فلا يتحقّق في الاتّحاد اللّفظيّ ، فلا يشبه ضمير الفاعل المتصل . هذا ما أظُنّ .

فائدة :

(وههنا فائدة لا بُدّ من التّنبيه لها) وهي أن المراد بالمتّصل الذي يعاد اللام عنده: هو الألف الذي هو ضمير الفاعل للاثنين دون واو الضّمير، ويائِه، وإلاّ يجب أن لا يجوز فيأُغْزُوا، أُغْزُنّ بدون إعادة اللام لأنه لا يعاد عند المتّصل الذي هو الواو، وكذا في نحو: اغْزِي، أُغْزِنّ، بالكسر وهذا ظاهر.

[مزيد الثلاثيّ الأجوف]

(ومزيد الثّلاثيّ الأجوف لا يعتلّ منه إلا أربعة أبنية) .

اعلم أنّ الزّيادة جاءت متعدّية وغيرها يقال : زاد الشّيء وزادَه غيرُه ، وما وقع في الاصطلاح غير معتدّ به ، لأنهم يقولون الحرف الزّائدَ دون المزيد ، والمزيد عندهم إذا كان مع في : فهو اسم

المفعول ، وإلّا فيحتمل أن يكون اسم مفعول على تقدير حذف حرْف الجرّ أي المزيد فيه .

ويحتمل أن يكون اسم مكان على معنى: مَوْضَع الزّيادة.

فمعنى مزيد الثلاثي المزيدُ فيه من الثّلاثي أو محلّ الزّيادة منه ، ويجوز أن تكون الإضافة على معنى اللام ، فالمراد : أن الثلاثي المزيد فيه المعتلّ العين لا يُعْتَلّ منه إلا أربعة أبنية .

[أفعل]

(وهي أفعل : نحو أجاب يجيب) والأصل أَجْوَبَ يُجْوِبُ ، نقلت حركة الواو فيهما إلى ما قبلهما وقلبت في الماضي ألفاً لتحرّكها في الأصل وانفتاح ما قبلها الآن ،وفي المضارع ياءً لسكونها وإنكسار ما قبلها (إجابة) أصلها : إجْواباً نقلت حركة الواو إلى ما قبلها ، وقلبت ألفاً كما في الفعل ، ثم حذفت لالتقاء الساكنين ، وعوّضت عنها تاء في الآخر .

وقد تحذف نحو قوله تعالى: ﴿إقام الصلاة﴾[1] والمحذوف ألف إفعال لا عين الفعل عند الخليل وسيبويه ، والوزن : إفْعَلَة ، وعين الفعل عند الأخفش والوزن : إفالة ، ولكلّ مناسبات تطلّع عليها في مَصون ، ومبيع .

وكلام صاحب المفتاح[2] ، وصاحب المفصّل[3] صريح في أن

(١) الأنبياء / ٧٣ وغيرها .

(٢) نسب « المفتاح » لمؤلفين : أحدهما : مفتاح العلوم للسكاكي المتوفي ٦٢٦ هـ (انظر : مناهج بلاغية / ٢٤٦) . وثانيهما : المفتاح لعبدالقاهر الجرجاني ، المتوفي ٤٧١ هـ ولم يشر أصحاب التراجم إلى محتوياته ، واكتفوا بذكر اسمه .

انظر عبدالقاهر الجرجاني / ٤٦ للدكتور احمد مطلوب . وأغلب الظن أن المقصود هو مفتاح العلوم لأنه اشتمل على كثير من أبواب النحو والصرف .

(٣) هو الزمخشري المتوفى ٥٣٨ هـ .

المحذوفَ العينُ .

وإنما فعلوا هذا الإعلال حَمْلاً له على المجرّد ، ولهذا لم يُعِلُّوا نحو : عَوِر وسَوِد من الألوان والعيوب ، كما لم يعلّوا نحو : اعْوَرَّ واسْوَدّ ، لأنهم يقولون : الأصل في الألوان والعيوب افْعَلّ وافْعَالّ بدليل اختصاصهما بهما والبواقي محذوفات منهما فلا تُعَل كما لا يُعَلّ الأصل ، وهذا عكس سائر الأبواب .

ومنهم من لا يلمح الأصل ، ويُعِلّ ، فيقول : إعارّ، وإسادّ، وعَارّ ، وسَادّ ، وهو قليل . قال الشاعر : ـ

أعَارتْ عَيْنُهُ أم لم تَعَارا(1)

ونحو : أخْيَلَتْ(2) ، وأغْيَلَتْ(3) ، وأغْيَمَتْ ، وأطْيَبَتْ ، وأحوش (4)، وأطول ، وأحول ، من الشّواذ جيء بها للتنبّيه على الأصل وكذا سائر تصاريفها .

وجاء في هذه الأفعال الإعلال والأول هو الفصيح ، وعليه قول امرىء القيس : ـ

---

(1) الشاهد لابن أحمر .

من شواهد المنصف ١٠ / ٢٦٠ ، وصدره :

* نُسائل بابن أحْمَرَ ، مَنْ رآه *

وصدره في ٢ / ٤٢ :

* وربّت سائلٍ عنّي حفيٌّ *

ومن شواهد : ابن يعيش ١٠ / ٧٤ ، ٧٥ ، وشرح الشافية٤ / ٣٥٣ ، وحاشية يس ٢ / ٣٨٧ ، وانظر ديوانه / ٧٦ .

(2) يقال : أخْيَلت السّماء : تهيّأت للمطر . (القاموس) .

(3) يقال : أغْيَلت المرأة ولدها : إذا أرضعته وهي حامل .

(4) يقال : أحوش الصيد : جاءه من حَوَاليه ليصرفه إلى المحبالة .

فمِثْلِكِ حُبْلى قد طرقتُ ومرضعٍ
فألهيتُها عن ذي تمائِمَ مُحْوِل[1]

وروى الأصمعي: *تمائم مُغْيِل*.

[استفعل]

(و) استفعل نحو: (استقامَ يستقيمُ استقامةً) كأجابَ يُجيب إجابةً بعيْنها، ونحو: اسْتَحْوَذَ، واسْتَصْوَب، واسْتَنْوق الجمل من الشواذ تنبيهاً على الأصل، وقال أبو زيد هذا الباب كله يجوز أن يتكلّم به على الأصل كذا في الصحاح.

[انفعل]

(و) انفعل نحو: (انقادَ) ينقادُ والأصل: انْقَوَدَ يَنْقَوِد (انْقِيَاداً) والأصل: انْقِوَاداً حذف حركة الواو، ثم قلبت الواو لانكسار ما قبلها مع إعلال الفعل، وكذا في كل مِصْدرٍ أُعِلّ فعلُه، نحو: قام يقُوم قِياماً، والأصل: قِوَاماً، قلبت الواو ياء لانكسار ما قبلها.

وقولهم: حَال يَحول حَوْلاً شاذ كذا ذكروه وفيه نظر، لأنه اسمُ مصدر كما مَرّ.

ولم تنقل حركة الياء إلى ما قبلها حتى ينقلب ألفاً كما في إقامة لأن ذلك فَرْعُ الفعل في الإعلال ولم تنقل في فعله لئلاّ يلزم الالتباس بمصدر: أفْعَل.

---

(1) من معلقة أمرىء القيس المشهورة.
من شواهد: شرح شذور الذهب / ٢٨٧، والهمع رقم ١١٣٩، ١٣٧٣.

[افتعل]

(و) افتعل نحو (اخْتار يختار) والأصل اخْتَيَر يَخْتَيِر ، قلبت الياء ألفاً لتحرّكها وانفتاح ما قبلها (اختياراً) على الأصل لعدم موجب الإعلال .

وإن كان واوياً تقلب الواو في المصدر ياءً كما مرّ في : انقياداً .

ولم يعلوا نحو : اجْتَوَروا [1]، واحْتَوشوا [2] ، لأنه بمعنى : تفاعلوا، فحمل عليه .

[اسم المفعول من الأجوف المزيد]

(وإذا بنيتها للمفعول) أي هذه الأربعة : (قلت : أُجِيبَ يُجَابُ) ، والأصل : أُجوِبَ يُجْوِبُ نقلت حركةُ الواو إلى ما قبلَها ، وقلبت في الماضي ياءً كما في : يُجِيبُ وفي المضارع ألفاً كما في أجاب .

(واسْتُقِيم يُسْتقام) ، والأصل : اُسْتُقْوِمَ يُسْتَقْوَمُ ، فنقلت وقلبت ، (وانْقِيد) أصله : اُنْقُوِدَ فنقلت حركة الواو إلى ما قبلها وقلبت ياء كما في : صِين .

(يُنْقاد)، أصله: يُنْقَوَد، قلبت الواو ألفاً.

(واخْتِير)، أصله: اُخْتِير نقلت كسرةُ الياء إلى ما قبلها كما في بِيع .

(يُخْتَار) أصله : يُخْتَيَرُ ، ويجوز فيهما الياء ، والواو ، والإشمام كما في صين وبيع ، لأنّهما مثلهما في ضمّ ما قبل حَرْف

---

(١) بمعنى : تجاوروا .

(٢) يقال : احتوش القوم الصيد : أنفره بعضهم على بعض .

العِلّة في الأصل ، بخلاف أُجِيب ، واسْتُقِيم ، فإنه ساكن فلا وجه للواو والإشمام .

والانقيادُ لازمٌ فلا بُدّ من تعديته بحرف الجرّ ليُبْنى للمفعول ، نحو : انْقِيد له فهو محذوفٌ .

فهذه الأربعة مثل المجرّد في الإعلال فَأُجْرِي عليها أحكامُه من حذف العين عند اتصال الضمائر المرفوعة المتحرّكة به، وعند دخول الجازم إذا سكن ما بعده ونحو ذلك.

[الأمر من الأجوف المزيد]

(والأَمْرُ منها) أي من هذه الأربعة : (أجب) أمر من تُجْوِب والأصل: أَجْوِبُ، أُعل إعلال: تجيب. وقس على ذلك البواقي.

وإن شئت قلت: إنه مشتق من تجيب بعد الإعلال، وحذفت العين لسكون ما بعدها كما في: بِعْ، وأثبتت في (أَجِيبا) كما في بِيعا. (واسْتَقِم، اسْتَقِيما، وانْقَد، انْقَادا، واخْتَرْ، اختارا) كذلك.

والضابط ما ذكرنا : أنه يحذف إذا سكن ما بعده ، ويثبت إذا تحرّك حركة أَصْلِيّة أو مشابهة لها ، نحو أجيبا ، وأجِيبوا الخ بخلاف نحو أجِبِ الْقَوم ، واسْتَقِم الأمر ، فتذكّر لما تَقدّم إذ لا حاجة لإعادته فمن لم يستضيء بمصباح، لم يستضيء بإصباح .

(ويصحّ) أي لا يعلّ جميع ما هو غير هذه الأربعة (نحو قوّل ، وقاوَل ، وتقوّل ، وتقاوَل ، وزيّن ، وتَزَيّن ، وساير ، وتساير ، واسودّ ، واسوادّ ، وابيضّ ، وابياضّ ، وكذا) يصحّ (سائر تصاريفها) أي جميع تصاريف هذه المذكورات من المضارع والأمر واسم الفاعل ، واسم المفعول ، والمصدر ، وغير ذلك فصرّف

جميعها تَصْرِيف الصحيح بعينه لعدم علة الإعلال ، وكون العين في هذه الأمثلة في غاية الخفة لسكون ما قبله

فإن قلت : ما قبل العين في أَفْعَل واسْتَفعل أيضاً ساكن، وقد أُعِلّ حملاً على المجرّد فلِمَ لم تعلّ هذه أيضاً حملاً عليه ؟ .

قلت: لأنه لا مانع من الإعلال فيهما، لأنّ ما قبل العين يقبل نَقْلَ الحركة إليه بخلاف هذه لأنه لا يقبله، أمّا الألف فظاهر، وأما الواو والياء فلأنه يؤدي إلى الالتباس، فتدبر.

واعلم أن المبني للمفعول من قاول : **قُووِل** ، ومن تقاول : **تُقُووِل** بلا إدغام ، لئلاّ يلتبس بالمبنيّ للمفعول من **قوّل** ، وتقوّل وكذا **سُويِر** ، **وتُسُويِر** ، بلا قلب الواو ياء ، لئِلاّ يلتبس به نحو **زُيِّن** **وتُزِيّن** .

[اسم الفاعل من الثلاثيّ المجرّد الأجوف]

(واسم الفاعل من الثّلاثي المجرد المعتل عينه بالهمزة) سواء كان واويّاً أو يائيّاً (**كصائن وبائع**) والأصل ، **صاوِنٌ، وبايِعٌ** ، قلبت الواو والياء همزة لأن الهمزة في هذا المقام أخف منهما هكذا قال بعضهم .

والحقّ أنهما قلبتا ألِفاً كما في الفعل ، ثم قلبت الألف المنقلبةُ همزةً ، ولم تحذف لالتقاء الساكنين إذ الحذف يؤدي إلى الالتباس ، واختص الهمزة لِقُربها من الألف مَخْرجاً، وإنما كان الحق هذا لأن الإعلال فيه إنما هو لحمله على الفعل فالمناسب أن يُعَلّ مثله ، ويشهد بذلك صِحة: عاور، وصايد ، ويرجّح الأول بقلة الإعلال ،

ووقع في « المفصّلَ »[1] في بحث الإبدال : أن الهمزة منقلبة عن الألف المنقلبة .

وفي بحث الإعلال : أنها منقلبة عن الواو والياء فكأنه قصّر المسافة في بحث الإعلال ، لما علم ذلك من بحث الإبدال .

ولفظ المصنّف يصحّ أن يحمل على كلٍّ من الوجهين .

وتكتب الهمزة بصورة الياء لأن الهمزة المتحركة الساكن ما قبلها تكتب بحرف حركتها ، وقد جاءت غير منقوطة للفرق بين الياء الخالصة وبين الياء ، التي هي صورة الهمزة ، ونقطها لَحْنٌ كما في قائلة .

وقد جاء في الشواذ حذف هذه الألف دون قلبها همزة كقولهم : شاكٍ ، والأصل شَاوِكٌ قلبت الواو ألفاً وحذفت الألف ووزنه : فَالٌ ، وليس المحذوف ألف فاعل لأن حروف العلة كثيراً ما تحذف بخلاف العلامة .

وقال صاحب الكشاف في قوله تعالى : ﴿على شَفا جُرُف هار﴾[2] ووزنه : فَعْلٌ قصّر عن فاعل ، نظيرهُ شَاكٍ في شائك ، وألفه ليست بألف فاعل وإنما هي عينه وأصله : هور وشَوْك[3] .

وقال في المفصل : وربّما يحذف العين ، فيقال : شاكٍ والصواب هذا .

---

(١) المفصّل للزمخشريّ .

(٢) التوبة / ١٠٩ .

(٣) في النسخ المخطوطة والنسخة المطبوعة : هو ذو شوك تحريف ، صوابه من الكشاف ٢ / ٢١٥ ، و « هور » أصل : « هارٍ » .

ومنهم من يقلب أي يضع العين موضع اللام ، واللام موضع العين ويقول شَاكِوٌ ، ثم يعله إعلال غازٍ ، وجاء كما يذكر ، ويقول : شاكِيٌ على زنة : فالع فعلى هذا تقول جاءني شاكٍ ، ومررت بشاكٍ بالكسر ، وحذف الياء فيهما ، ورأيت شاكياً بإثبات الياء لخفّة الفتحة ، وعلى الحذف تقول : جاءني شاكُ بالضّم ، ورأيت شاكاً بالفتح ، ومررت بشاكٍ بالكسر .

[اسم الفاعل من الثلاثيّ المزيد الأجوف]

(و) اسم الفاعل من الثلاثي (المزيد فيه يعتل بما اعتلّ به المضارع كمُجِيب) ، والأصل : مُجْوِب (ومستقيم) والأصل مُسْتَقْوِم ، (ومنقادٍ)، والأصل مُنْقَوِد ، (ومختار) ، والأصل : مُخْتَيِر : وإن لم يكن من الأبنية الأربعة لا يعتلّ كما تقدّم .

[اسم المفعول من الثلاثيّ المجرّد الأجوف]

(واسم المفعول من الثّلاثي المجرد يعتلّ بالنّقل وبالحذف كمَصُونٍ ، ومَبِيع والمحذوف واو مفعول عند سيبويه) لأنها زائدة ، والزائدة بالحذف أولى ، فالأصل : مَصْوُونٌ ومَبْيُوعٌ ، نقلت حركة العين إلى ما قبلها وحذف واو المفعول لالتقاء الساكنين ، ثم كسر ما قبل الياء في : مَبِيع ، لئلا ينقلب واواً فيلتبس بالواوي فمصون : مَفُعْل ، ومبيع : مَفِعْل .

(و) المحذوف (عين الفعل عند أبي الحسن الأخفش) لأنّ العين كثيراً ما يعرض له الحذف في غير هذا الموضع ، فحذفه

أولى ، فأصل مبيع : مَبْيُوع نقلت ضمة اياء إلى ما قبلها وحذفت الياء ثم قلبت الضمة كسرة لِتَقْلِب الواو ياءً لئلا يتبس بالواوي .

ومذهب سيبويه أوْلى لأن التقاء الساكنين إنما يلزم عند الثاني فحذفه أولى، ولأن قلب الضمة إلى الكسرة خلاف قياسهم، ولا علة له.

ولو قيل : العِلّة دفع الالتباس فالجواب ، أنه لو قيل بما قال سيبويه لدفع الالتباس أيضاً .

فإن قيل : الواو علامة والعلامة لا تحذف ، قلنا : لا نُسَلِّم أنها علامة بل هي إشباع للضَّمة لرفضهم مَفْعُلاً في كلامهم إلا مَكْرُماً ومَعُوناً ، والعلامة إنما هي الميم تدل على ذلك كونهما علامة للمفعول في المزيد فيه من غير واو .

فإن قيل : إذا اجتمع الزائد مع الأصليّ فالمحذوف هو الأصلي كالياء من غاز مع وجود التنوين .

وإذا التقى ساكنان والأوّل حرف مدٌّ يحذف الأول كما في قُل، وبِع، وخَف، قلنا: كلّ من ذلك إنما يكون إذا كان الثاني من السّاكِنَيْن حرفاً صحيحاً، وأمّا ههنا فليس كذلك بل هما حرفا علة .

وأمّا قولهم : مشيبٌ في الواوي ، من الشّوْب وهو الخلط ، ومَهوبٌ في اليائي من الهَيْبة فمن الشّواذ ، والقياس : مَشُوبٌ ومَهِيبٌ .

(وبنو تميم يثبتوت الياء) وفي بعض النسخ يتمّمون الياء دون الواو لأنها أخفّ من الواو (فيقولون مبيوع) كما يقولون : مضروب وهذا قياس مطّرد عندهم ، قال الشاعر :ـــ

حَتّى تَذَكَّرَ بَيْضَاتٍ وَهَيَّجَهُ
يَوْمُ الرَّذاذ عَلَيْهِ الدَّجْنُ مَغْيُومُ[1]

وقال:

قد كان قومكَ يَحْسبونكَ سيّداً وإخالُ أنّكَ سيِّد مَعْيُونُ[2]

ولم يجيء ذلك من الواوي قال سيبويه، لأن الواوات أثقل من الياءات.

وروى ثَوْبٌ مَصْوُون، ومسك مَدْوُوف أي مبلول. وضَعُفَ قولُ مَقْوول، وفَرَس - مَقْوودٌ.

اسم المفعول من الثلاثيّ المزيد الأجوف

(و) اسم المفعول (من) الثلاثي (المزيد فيه يعتلّ بالقلب) أي قلب العين ألفاً كما في المبنيّ للمفعول من المضارع (إن اعتلّ فعلُه) أي فعل اسم المفعول وهو المبنيّ للمفعول من المضارع بأن يكون من الأبنية الأربعة (كمُجاب ومُسْتَقام وُمْنقاد وُمْختار)، والأصل مُجْوَب، وُمْستقوَم، ومُنْقَودٌ، ومختَيَرٌ، وإنما قال هنا بالقلب وفي اسم الفاعل بما اعتلّ به المضارع، لأن القلب هنا لازم كفعله بخلاف

---

(١) الشاهد لعلقمة بن عبدة.

وفاعل تذكّر هو للظليم وهو ذكر النعامة، والبيضات: جمع بيضة، والرذاذ: المطر الخفيف، والدّجن: إلباس الغيم السماء.

من شواهد: المقتضب ١ / ١٠١، والخصائص ١ / ٢٦١، والمنصف ١ / ٢٨٦، ٣ / ٤٧، وابن الشجريّ ١ / ٢١٠، وابن يعيش ١٠ / ٧٨، ٨٠، والعينيّ ٤ / ٥٧٦، والأشموني ٤ / ٥٢٥، وانظر ديوان علقمة / ٢١.

(٢) الشاهد لعباس بن مرداس.

من شواهد: المقتضب ١ / ١٠٢، والخصائص ١ / ٢٦١، وابن الشجريّ ١ / ١١٣، ٢١٠، والعيني ٤ / ٥٧٤، والتصريح ٢ / ٣٩٥، والأشموني ٤ / ٣٢٥، وحاشية يس ٢ / ١٦٨، واللسان: عين.

ومعنى معيون: مصاب بالعين.

اسم الفاعل، فإنه قد يكون فيه، وقد لا يكون كمُبيِّع من أباع، فإنه قلب فيه.

النوع الثالث : المعتل اللام :

(النوع الثالث) من الأنواع السبعة (المعتلّ اللّام) وهو ما يكون لامه حرف علة ، (ويقال له النّاقص) لنقصان آخره من بعض الحَركَات ، (و) يقال له : (ذو الأربعة) أيضا (لكون ماضيها على أربعة أحرف إذا أخبرت) أنت (عن نفسك) ، نحو : **غَزَوْتُ ، وَرمَيْتُ .**

فإن قيل : هذه العلّة موجودة في كل ما هو على ثلاثة أحرف غير الأجوف من المجرّدات .

قلت : هو في غير ذلك على الأصل ، بخلاف النّاقص ، فإن كونه على ثلاثة أحرفٍ ههنا أَوْلى منه في الأجوف لكون حرف العلّة في الآخر الذي هو محلّ التّغيير، فلّما خالف ذلك وبقي على الأربعة سمّي بذلك ، وأيضاً تسمية الشيء بالشيء لا تقتضي اختصاصَهُ به .

المجرّد المعتل اللام

(فالمجّرد : تُقْلب منه الواو والياء) اللتان هما لام الفعل من النّاقص . (ألفاً إذا تحركتا وانفتح ما قبلهما كغَزا ، وَرمى) **في الفعل الماضي ، والأصل : غَزَوَ ، وَرمَيَ** (وعصا ، ورحى) في الاسم والأصل : عَصَوٌ، وَرَحيٌ ، قلبتا ألفاً وحذفت الألف لالتقاء السّاكنين من الألف والتنوين ، والمنقلبة عن الياء تكتب بصورة الياء فيهما فرقاً بينها وبين المنقلبة من الواو .

وقوله : إذا تَحرّكتا احترازٌ من نحو : **غَزَوْتُ وَرَمْيتُ** ، وقوله :

وانفتح ما قبلهما احتراز عن نحو: الغَزْوِ، والرّمْي، ونحو: لن يغزُوَ، ولن يَرْمِيَ.

وكان عليه أن يقول: إذا تحّركتا وانفتح ما قبلهما، ولم يكن ما بعدهما ما يُوجِبَ فُتِحَ ما قبله احترازاً من نحو: غَزَوا، وَرَميا، وعَصَوان، ورَحَيان، ويَرْضَيَان-وارْضَيا، ويُغْزَوآن، ويُرْمَيَان مبنيّين للمفعول، فإن ألف التثنية تقتضي فتح ما قبلها، فلا تقلب اللاّم في هذه الأمثلة لِئَلا تزول الفتحة، ولو قُلِبتا ألفاً، وحذف الألف لأدّى إلى الالتباس ولو في صورة فتدبَّر.

وَأمّا في نحو: ارْضَيَنّ، واخْشَيَنّ من الواحد المؤكَد بالنون فلم تقلب ياؤه ألفاً لأنه مثل: إرْضيا، واخْشَيا لما مرّ أَنّ النّون مع المستتر كألف التثنية. والمصنّف ترك هذا القيد اعتماداً على أمثلته وعلى ما سيجيء.

المزيد المعتل اللام

(وكذلك الفعل الزائد على الثلاثة) تقلب لامه ألفاً عند وجود العلة المذكورة، وكذلك اسم المفعول من المزيد فيه فإنّ ما قبل لامه يكون مفتوحاً البتّة.

أمثلة المعتل اللاّم

ثم أشار الى أمثلة الفعل واسم المفعول على طريق اللّف والنشر بقوله: (كأعطى) والأصل: أَعْطَوَ، (واشْتَرَىَ) والأصل: اِسترَىَ، (واستقصى) والأصل: اسْتَقْصَوَ، قلبت الواوُ من أَعْطَو واسْتَقْصَوَ ياءً لِما سيجيء، ثم قُلِبَتْ الياءُ من الجميع ألفاً، وهذا هو

السِّر في فصل دلك وما يليه عما قبله بقوله : وكذلك فافهم فانه رمْزٌ خِفِّي وقالوا : وإنما يقلب ألفاً بِمَرْتَبَتَيْن .

(واسم المفعول منه كالمُعْطَى ، والمُشْتَري والمُسْتَقَصى) أيضاً كذلك .

ولما ذكرنا من أنَّ الألف في الجيميع منقلبةٌ عن الياء يكتبونها بصورة الياء ، ومثَّل بثلاثة أمثلة لأن الزائد إمّا واحد أو اثنان ، أو ثلاثة ، وذكر اسم المفعول مع اللاّم لتبقى الألف ليتحقّق ما ذكر ، إذْ لولا اللاّم لحذفت الألف لالتقاء الساكنين بينها وبين التّنوين ، فكان الأولى فيما تقدم أن يقول : كالعصا والرّحى .

(وكذلك) تقلبان ألفاً ، ولو كان في الواو بمرتبتين (ذا لم يسّم الفاعل) أي في المبنّي للمفعول (من المضارع) مجّرداً كان أو مزيداً فيه ، لأن ما قبل لامه مفتوح البتّة (كقولك : يُعطي ويُغْزى) ، والأصل : يُعْطَوُ ، ويُغْزَوُ قلبت الواو ياءً فيهما ، (ويُرْمَى) أصله : يُرْمَيُ ثم قلبت الياء من الجميع ألفاً ولذا تكتب بصورة الياء ، وإنما قال من المضارع ، لأن المبنّي للمفعول من الماضي سيذكر حكمه .

الماضي المعتل اللاّم

(وأما الماضي فتحذف اللام منه في مثال فَعَلوا مطلقاً) أي إذا اتصل به واو ضمير جماعة الذكور سواء كان ما قبل اللاّم مفتوحاً أو مضموناً ، أو مكسوراً ، واواً كان اللام أم ياءً ، مجرّداً كان الفعل أو مزيداً فيه، لأن اللاّم وما قبله متحّركان في هذا المثال البتّة ، وحركة اللام الضّمة لأجل الواو : كَنَصُروا ، وضَرَبُوا فحركة ما قبلها إن كانت

فتحةً تقلب اللّام ألفاً ، ويحذف الألف لالتقاء الساكنين ، وإن كانت ضمّةً أو كسْرةً تَسْقُطان أو تُثْقُلان لما سنذكره مفصّلاً لثقلهما على اللّام ، فتسقط اللّامُ لالتقاء السّاكنين ففي الكل وجب حذف اللام .

(و) تحذف اللام أيضاً (في مثال : فَعَلَتْ وفَعَلَتَا) أي إذا اتّصل بالماضي تاءُ التّأنيث (اذا انفتح ما قبلها) أي ما قبل اللام كغزَتْ ، وغزتا ، ورَمَتْ ، ورَمَتا ، وأَعْطَتْ ، وأعْطَتا ، واشترَتْ ، واشْتَرتَا ، واستْقصَتْ ، واسْتَقْصتَا .

والأصل: غزَوَتْ، غزَوَتا، ورمَيَتْ، ورَمَيتا الخ قلبت الواو والياء ألِفاً لتحركهما وانفتاح ما قبلهما، ثم حذفت الألف لالتقاء الساكنين وهو في فعل الاثنين تقديريّ ، لأنّ التاء ساكنة تقديراً ، لأنّ المتحرّكة من خواصّ الاسم فعرضت الحركةُ ههنا لأجل ألف التثنية فلا عِبْرة بحركته ، ومنهم من لا يلمح هذا ويقول : غَزَاتَا وَرَمَاتَا وليس بوجه .

(وتثبت اللّام في غيرها) أي في غير مثال فَعلوا مطلقاً ، ومثال : فَعَلَتْ ، وفَعَلتَا مفتوحي ما قبل اللّام وهو ما لا يكون على هذه الأمثلة أو يكون على فَعَلَتْ ، وفَعَلتَا ، لكن لا يكون مفتوح ما قبل الآخر نحو رَضيَت، رَضِيَتَا، وسَرُوَتْ ، سَرُوتا لعدم موجب الحذف .

إذا تقرر هذا (فنقول): في مثال فعَل مفتوح العين واوياً(غَزَا، غَزَوْا ـ غَزَتْ ، غَزتَا ، غَزَوْن ـ غَزَوْتَ ، غَزَوْتُما ، غَزَوْتُم ـ غَزَوْتِ ، غَزَوْتُما ، غَزَوْتُنَّ ـ غَزَوْتُ ، غَزَوْنا) ويائيّاً (رَمي ، رَمَيا ، رَمَوْا ـ رمَتْ ، رَمَتا ، رَمَيْن ـ رميْتَ ، رميتُما ، رميتُمْ ـ رميْتِ ، رميتُما ، رَمَيْتُن ـ رميتُ ، رَمَيْنا ،) وفي فَعِل مكسور العين (رَضِيَ ، رَضِيَا ، رَضُوا ـ رضِيَتْ ، رَضِيتا ، رَضِينَ ـ رضِيتَما ، رَضِيتُمْ ـ

رضِيتِ، رضِيتُما، رَضِيتُنّ۔ رَضِيتَ، رَضينا) وهو سواء كان واويًا أو يائيًا لامه ياء لأن الواو تقلب ياءً لتطرفها وانكسار ما قبلها، كرَضِي أصله: رَضِوَ بدليل رضوان، والياثي كخَشِيَ ولذا لم يذكر إلا مثالاً واحداً.

(وكذلك) تقول : (سَرُوَ) أي صار سَيِّداً ، سَرُوا (سَرُوا الخ)، سَرُوَتْ، سَرُوَتَا، سَرُونَ ـسَرُوتَ، سَـرَوُتما، سَرُوتُم۔ سَرُوتِ، سَرُوتُما، سَرُوتُنّ۔ سَرُوتُ، سَرُونا، وإنما قال: وكذلك لأنه لم يذكر جميع تصاريفه فأشار إلى أن تصاريفه كالمذكور وذكر مثالاً واحداً لأنه لا يكون يائياً.

(وإنّما فُتِحَت) أنت (ما قبل واو الضّمير في غَزَوا ، وَرمَوا) وهو الزّاي ، والميم (وضممّت) أنت (ما قبلها في رَضُوا وسَرُوا) وهو الضاد والراء ، (لأن واو الضمير إذا اتصلت بالفعل الناقص بعد حذف اللام فإن انفتح ما قبلها) أي ما قبل واو الضمير (بقي) ما قبلها (على الفتحة) ، إذ لا مانع منها (وإن ضم) ما قبلها (أو كسر ضُمّ) لمناسبة الواو الضّمة ففتح في غَزَوا ، ورَمَوا لأن ما قبل الواو بعد حذف اللّام مفتوح ، لأنهما مفتوحا العين فألقى الفتحة على الأصل ، وضَمّ في سَرُوا ، لأنه مضموم العين وكذا في رَضُوا لأنه كان مكسوراً بعد حذف اللّام ، فقلبت الكسرةُ ضمّةَ لتَبْقى الواو. وفي هذا الكلام نظر من وجوه:

الأول : أن قوله : وإن ضُمّ أو كُسِر ضُمّ لا يخلو عن كزَازَةٍ ، لأنه إن ضُمّ فكيف يُضَمّ فالعبارة الصحيحة أن يقال : إن انفتح أو ضُمّ أبقى وإن كسر ضُمّ .

الثّاني : أن كلامه هذا يدل على أنّه لم يَنْقُل ضمّةَ الياء إلى

الضاد، بل حذفتْ ثم قلبت الكسرةُ ضَمّة حيث قال ، وإن كسر ضم ، وقوله : (وأصل رَضُوا : رَضِيُوا) يعني بعد قلب الواو ياءً ، إذ الأصل : رَضِوُوا (فنقلت ضمة الياء الى الضّاد وحذفت الياء لالتقاء الساكنين) هما الواو والياء صريحُ في أن الضمة نُقلت من الياء إلى ما قبلها فَبَيْن الكلامين تبايُن .

الثالث : أنَّ قوله بعد حذف اللّام : الظّاهُر أنّه متعلّق بقوله : إذا اتّصل ، إذ لا يجوز تعلقّه بقوله إن انفتح ، لأنّ معمول الشرط لا يتقدم عليه، وكذا معمول ما بعد فاء الجزاء ، ولا يصح تعلقه بقوله : اتصل ، لأن الاتّصال ليس بعد حذف اللّام وإلاّ لم يبق لحذفها علّة ، فإن علّته اجتماع الساكنين وأحدهما الواو فكيف يكون الاتّصال بعد الحذف ، وهذا ظاهر ، فالتوجيه أن يقال : تقديره : إذا اتصل اتصالاً يَثْبُتُ بعد حذف اللّام .

وهذا التّوجيه لو صحّ لا ندفع الاعتراض الثّاني بأن يقال : المراد بقوله : إن كسر أو ضم : أن تنقل ضمّةُ اللام إليه ، إذ لا منافاة فإنه إذا نقل الضّمّة إليه صدق عليه أنه ضُمّ ، وكذا الاعتراض الأول بأن يقال : إنه لم يقل : وإن ضُمّ أُبْقِي تنبيهاً على أن هذا الضّم ليس هو الضّمّ الذي كان في الأصل ، لأنه أسكن ثم نقل ضمةَ اللّام إليه كما ذكر في رَضُوا ، فتقول أصل : سَرُوا : سَرُوُوا ، نقلت ضمة الواو إلى ما قبلها ، فصحّ أنَهُ ضُمّ فاندفع به الاعتراضات الثلاثة وهذا موضع تأمّل .

[المضارع المعتل اللام]

(وأما المضارع فتسكن الواو والياء والألف منه في الرفع نحو :

يَغْزو ، ويَرْمِي ، ويَخْشَى) والأصل: يَغْزُوُ،). ويرْمِيُ ، ويخشَيُ ، (وتحذف في الجزْم) لأنها قائمة مقام الإعراب ، كالحركة فكما تحذف الحركة فكذا هذه الحروف .

وقد شذ قوله : ـ

هَجَوْتَ زَبّان ثم جِئْتَ مُعتذراً   من هَجْوِ زَبّانَ لم تهجُو ولم تَدِع[1]

حيث أثبت الواو .

وقوله : ـ

أَلَمْ يـأتيـك والأنبـاءُ تَنْمِي   بما لاقت لَبُون بني زيادِ[2]

حيث أثبت الياء ، وقوله : ـ

وَتَضْحَكُ مِنّي شيخَةٌ عَبْشَمِيَّةٌ   كأَنْ لَمْ تَرى قَبْلِي أسيراً يمانِيَا[3]

حيث أثبت الألف .

(وتُفْتح الواو والياء في النصب) لخفَّة الفتحة (وتثبت الألف ساكنةً) بحالها ، لأنها لا تقبل الحركة ولا مُوجِب للحذف .

---

(١) من شواهد : المنصف ٢ / ٢١٥ ، وابن الشجري ١ / ٨٥ ، والإنصاف ٢٤ ، وابن يعيش ١٠ / ١٠٤ ، ١٠٥ ، والهمع رقم ١١١ ، والدرر رقم ١١١ ، والعنبيّ ١ / ٢٣٤ ، والخزانة ٣ / ٥٣٣ ، والتصريح ٢ / ٨٧ .

(٢) من شواهد : سيبويه ٢ / ٥٩ ، والخزانة ٣ / ٥٣٤ ، والهمع رقم ١١٢ ، والدرر رقم ١١٢ .

والشاهد لقيس بن زهير العبْسِيّ .

(٣) من شواهد : المحتسب ١ / ٦٩ ، وابن يعيش ٥ / ٩٧ ، ٩ / ١١١ ، ١٠ / ١٠٥ ، ١٠٧ ، والمغنى رقم ٥٠٣ ، ٥٠٦ والأشموني ١ / ١٠٣ .

والشاهد لعبد يغوث بن وقاص .

وقد جاء إثبات الواو والياء ساكنين في النصب مثلهما في الرفع كقوله :

فما سَوّدتني عامِر عن وِرَاثةٍ أبى اللّه أن أسْمُو بأمٍّ ولا أبٍ[1]

والقياسَ أن أسمُوَ بالفتح ، ويحتمل أن تكون أنّ غير عاملة تشبيهاً لها بما المصدرية كما في قراءة مجاهد « أن يُتِمُّ الرّضاعة »[2] بالرّفع ، وفي قول الشاعر : ـ

أنْ تقْرآن على أسْماء وَيْحَكُما مِنّي السّلام وأنْ لا تُشْعِرا أحَدا[3]

حيث أثبت النون في تقرآن وكلاهما من الشواذ ، كقوله : ـ

فآليْتُ لا أرْثِي لها من كَلالَةٍ ولا مِنْ حَفىً حَتّى تُلاقي مُحَمّدا[4]

حيث لم يقل حتى تلاقِيَ بالفتح .

(ويُسْقِط الجازم والناصب النّوناتِ سوى نون جمع المؤنّث) . هذا لا طائل تحته .

إذا تَقرّر هذا (فتقول : لم يَغْزُ) بحذف الواو (لم يَغْزُوا ، لم يَغزُوا) ، بحف النون ، (ولم يَرْمِ) ، بحذف الياء (لم يَرْمِيا ، لم يَرْمُوا) بحذف النون .

(ولم يَرْضَ) بحذف الألف (لم يَرْضيا، لم يَرْضَوا)

---

(١) من شواهد : المغنى رقم ١١٤ ، والخزانة ٣ / ٥٢٧ ، والشاهد لعامر بن الطفيل .

(٢) البقرة / ٢٣٣ . انظر البحر ٢ / ٢١٣ وقد نسبت إلى مجاهد.

(٣) من شواهد : المنصف ١ / ٢٧٨ ، وابن يعيش ٧ / ١٥ ، ٨ / ١٤٣ ، والمغنى رقم ٣٥ ، ١١٩٥ ، والعيني ٤ / ٣٨٠ ، والتصريح ٢ / ٢٣٢ ، والخزانة ٣ / ٥٥٩ ، والأشموني ٣ / ٢٨٧ .

(٤) من شواهد : ابن يعيش ١٠ / ١٠٠ .
والشاهد للأعشى ، ديوانه / ٤٨ .

بحذف النّون، (ولن يَغْـزُوَ)، بفتح الـواو (ولن يَـرْمِيَ)، بفتح الياء (ولن يَرْضَى) ، بإثبات الألف .

(وتثبت لام الفعل) واواً كان أو ياء (في فعل الاثنين) متحرّكةً مفتوحة نحو : يَغْزُوان ، ويَرْمِيان ، بقلب الألف ياء ، أما في يَغْزُوان ويَرْمِيان فلعدم موجب الحذف ، وأما في : يَرْضَيان فلأنّ الألف تقتضي فتحة ما قبلها ولو تقلب الياء ألفاً وتحذف لأدّى إلى الالتباس حال النصب نحو : لن يَرْضَى .

(و) تثبت لام يفعل في فِعْل (جماعة الإناث) أيضاً ساكنة نحو يَغْزُون ، ويَرْمِين ، ويَرْضَيْنَ لعدم مقتضى الحذف .

(وتحذف) لام الفعل (من فِعْل جماعة الذكور) مخاطبين كانوا أو غائبين نحو يَغْزُون ، ويَرْمُون ، ويَرْضَون ، والأصل : يَغْزُوُون ، ويَرْمِيُون ، ويَرْضَيُون ، فحذفت حركة اللام ، ثم اللّام ، وإن شئت قلت : في يَغْزُون ، ويَرْمُون نقلت حركة اللام، وفي يرْضَوُنْ قلبت اللام ألفاً ثم حذفت .

(و) تحذف أيضاً من (فعل الواحدة المخاطبة) نحو تَغْزِين وتَرْمِين وتَرْضِين ، والأصل : تَغْزُوِين ، وتَرْمِيِينَ ، وتَرْضَيِينَ فَأُعِلّت كما مرّ آنفاً

وقد عرفت في بحث نون التّأكيد السِّر في كون المحذف لام الفعل دون واو الضمير ويائه .

[أمثله يَفْعُل]

وإذا تَقرّر هذا (فتقول) في يَفْعُل بالضّم (يَغْزُو ، يَغْزُوان ،

يَغزُون ـ تَغْزُو ، تغْزُوان ، تَغْزُون ـ تَغْزُو ، تَغْزُوان، تَغْزُونَ، ـ تَغْزِين ، تَغْزُوان ، تَغْزُون ـ أغْزُو ، تَغزو ، ويستوي فيه) أي المضارع من نحو غزا (لفظ جماعة الذكور ، والإناث في الخطاب والغيبة جميعاً) .

أما في الخطاب فلأنك تقول : أنتم تَغْزون وأنتن تَغْزون ، بالتاء الفوقانية فيهما ، وأمّا في الغيبة فلأنك تقول الرجال يَغْزُون ، والنساء يَغْزُون ، بالياء التحتانية فيهما (لكون التقدير مختلف فوزن جمع المذكّر يفعون) في الغيبة ، (وتَفْعون) في الخطاب بحذف اللام فيهما كما ذكره من أن الأصل : يَغْزُوُون حُذِفت اللاّم دون واو الضمير (ووزن جمع المؤنث يَفْعُلن) في الغيبة (وتَفْعُلْن) في الخطاب ، لما تَقدّم من أن اللاّم تثبت في فعل جماعة الإناث .

[أمثلة يَفْعِل]

(وتقول) في يَفْعِل بالكسر (يرْمِي ، يَرْمِيان ، يَرْمُون ـ تَرْمِي ، تَرْمِيان ، يَرْمون ـ ترمي ، ترميان ، تَرْمُون ، ـ تَرْمِين ، تَرْمِيان ، تَرْمِين ـ أَرْمِي ، نَرْمِي ،

وأصل يَرْمُون : يَرْمِيُون ، ففعل به ما فعل بِرَضُوا) يعني نُقِلت ضمة الياء إلى الميم ، وحذفت الياء لالتقاء الساكنين . وخَصّهُ بالذكر لأنه خالف يَغْزون ، ويَرْضَوْن في عدم إبقاء عينه على حركته الأصلية ، فنبّه على كيفية ضم العين وانتفاء الكسر .

(وهكذا) أي مثل يَرْمِي (حكم كلّ ما كان قبل لامه مكسوراً) في جميع ما مر (كيُهدِي ، ويُناجِي ، ويَرْتجي ، ويَنْبَرِي) ، أي

ينقرض (ويَسْتدْعِي)، فأجرى عليها أحكام: يَرْمِي فَصَرِّفْها تصريفه، فإن كنت ذكياً كفاك هذا، وإلا فالبليد لا يفيده التطويل، ولو تليت عليه التوراة والإنجيل.

(ويَرْعَوِي) أي يكُفّ: يَرْعَوِيان، يرعوون - تَرْعَوِي، تَرْعَوِيَان، يَرْعَوِين - تَرْعَوِي تَرْعَوِيَان، ترعوون - ترعوين، تَرْعَويان، تَرعَوِين - أَرْعَوِي، نَرْعَوِي، هذا من باب الإفعال مثل احْمَرّ إحْمَراراً، والأصل: ارْعَوَوَ، ويَرْعَوِوُ، ولم يُدْغم للثّقل، ولأنهم إنما يُدْغمون بعد إعطاء الكلمة ما تستحقّه من الإعلال كما يشهد به كثير من أصولهم، فلما أعَلّوا فات اجتماع المثلين، ولو لزم الإدغام في الماضي للزم في المضارع نحو: يَرْعوٌّ مضموم الواو وهو مرفوض.

ولم يقلبوا الواو الأولى ألفاً بل قلبوا الثّانية ياء لوقوعها خامسة مع عدم انضمام ما قبلها، ثم قلبت الياءُ ألفاً لتحرّكها، وانفتاح ما قبلها في الماضي.

وإنما يقال في فعل جماعة الذّكور والواحدة المخاطبة: تَرْعَوون، وتَرْعَوِين، ولم تحذف هذه الواو الزائدة كما في يَرْضَوْن، وتَرْضَيْن، لأنه قد حذفت لام الفعل، إذ الأصل: تَرْعَوُيُون، وتَرْعَوِيِين، فلو حذفت هذه الواو أيضاً لكان إجحافاً بالكلمة، والتباساً بالثلاثيّ المجرّد.

ولم تقلب هذه الواو ياء مع وقوعها رابعة وعدم انضمام ما قبلها، لما سنذكر في هذا البحث.

وقيل: لئلا يلزم اجتماع الإعلالين، أعني إعلال حرفين من

كلمة واحدة بنوع واحد ، وهو مرفوض .

وفيه نظر ، لأنه ينتقض بنحو : يَقُون ، وتَقُون ، وتَقِين ، ونحو إيقاء ، والأصل إوقاو ، وما أشبه ذلك مما قلب أو حذف فيه حرفان فافهم ، فإن امتناع اجتماع الإعلالين وإن اشتهر فيما بينهم لكنه كلام من غير رويّة اللّهم إلا أن يخصص على ما قيل : المراد من اجتماع الإعلالين تقارنهما بأن لا يكون بينهما فاصل ، وحينئذ لا يلزم الانتقاض بما ذكر .

(ويَعْـرَوْرِي) ، يَعْـرَوْرِيـان ، يَعْـرَوْرُون ـ تَعْـرَوْرِي ، تَعْرَوْرِيان ، يَعْـرَوْرِين ـ تَعْرَوْرِي ، تَعْـرَوْرِيان ، تَعْـرَوْرُون ـ تَعْرَوْرِين ، تَعْرَورِيان ، تَعْرَوْرِين ـ أَعْرَوْرِي، نَعْرَوْرِي ، وهو افعوعل مثل اعْشَوْشَب يقال : اعْرَوْرَيْتُ الفرس أي ركبته عُرياناً ، والأصل اعْرَوْرَوَ ، ويَعْرَوْرِوُ ، قلبت الواو ياء.

وأصل يعرورون: يَعْرَوْرِيُون، وأصل تَعْرَوْرِين: تَعْرَورِيِينَ أعِلاّ إعلال: يَرْمون وتَرْمِين وذلك بعد قلب الواو ياءً.

[أمثلة يَفْعَل]

(وتقول) في يفعل بالفتح (يَرْضى ، يَرْضَيان ، يَرْضَوْنَ ـ تَرْضَى ، تَرْضَيان ، يرضين) ، بالياء دون الألف لأن الأُصل الياء والألف منقلبة عنه وههنا ليست حركة متحرّكة فلا تقلب .

(تَرْضَى ، تَرْضَيَان ، تَرْضَوْن ـ تَرْضَين ، تَرْضَيان ، تَرْضِين ـ أرْضَى ، نَرْضى ، وهكذا قياس) كل ما كان قبل لامه مفتوحاً نحو (يتمطّى) ، والأصل يَتَمَطُّو : مصدره التَّمَطِّي ، أصله التَّمَطُّو ، لأنه

من المَطْو ، وهو المدّ ، قلبت الواو ياء ، والضمة كسرة لرفضهم الواو المتطرّفة المضموم ما قبلها .

(ويَتَصَابى) أصله : يتصابَوُ مصدره : التّصابي ، أصله : التّصابُو ، لأنه من الصّبوة فأُعِلَّ الإعلال المذكور .

(وَيَتَقَلْسَى) أصله : يَتَقَلْسَوُ مصدره : التَّقَلْسي أصله : التَّقَلْسُوُ كالتَّدَحْرُجُ ، ولا يخفى عليك تصاريف هذه الأفعال وأحكامها إن أحطت علماً بـ(يَرْضى) فلا أذكرها خوف الإملال.

(ولفظ واحدة المؤنث في الخطاب كلفظ الجمع) أي جمع (المؤنث في) الخطاب في (باب : يَرْمِي ، ويَرْضَى) أي في كلّ ما كان ما قبل لامه مكسوراً أو مفتوحاً فإنه يقال للواحدة والجمع : تَرْمِين ، وتَهْدِين ، وتُنَاجِين ، الخ وكذا تَرْضَيْن وتَتَمَطَّيْنَ ، وتَتَصابَيْن ، وتَتَقَلْسَيْن فيهما جميعاً (والتقدير مختلف ، فوزن الواحدة) مِنْ يَرْمِي : (تَفْعِين) بكسر العين (و) من يَرْضى : تَفْعَيْن بفتح العين ، واللاّم ، محذوفة كما تقدّم .

(ووزن الجمع المؤنث) من تَرْمِي : (تَفْعِلْنَ) بالكسر (و) من يَرْضى (تَفْعَلْن) : بالفتح بإثبات اللام لأنها تثبت في فعل جماعة الإناث وعلى هذا تفاعين ، وتفاعِلْن، وتَتَفعَّيْن ، وتَتَفعَّلْن ، الخ .

[الأمر المعتلّ اللام]

(و) تقول في (الأمر منها) أي من هذه الثلاثة المذكورة يعني تغزُو ، وترْمِي ، وترْضَى ، (أُغْزُ ، أُغْزُوا ، أُغْزُوا ـ اِغْزِي ، اِغْزُوا ، اِغْزُونَ ـ وارْمِ ، اِرْمِيَا ، اِرْمُوا ـ اِرْمِي ، اَرْمِيَا ، اِرْمِيْن ـ

وارْضَ ، ارْضِيَا ، ارْضُوْا - ارْضَيْ ، ارْضَيَا ، ارْضَيْن) ، وليس في ذلك بحث .

[توكيد الأمر المعتل اللام]

(فإذا أدخلت عليه) أي على نحو أُغْز وَارْمِ ، وارْضَ (نون التأكيد) خفيفة كانت النّون أو ثقيلة (أعيدت اللاّم المحذوفة فقلت : اغْزُونَّ) بإعادة الواو (وارْمِيَنّ) ، بإعادة الياء (وارْضَيَنّ) بإعادة الألف وردّها إلى الأصل وهو الياء ضَرُورَة تَحَرّكها ، وذلك لأن هذه الحروف أعني الواو والياء والألف في الأمثلة بمنزلة الحَركة في الصّحيح ، وأنت تعيد الحركة ثَمّتَ فكذا هنا تعيد اللاّم .

ولا يُعاد في فعل جماعة الذكور ، والواحدة المخاطبة ، أمّا من : ارْضَ فلأن التقاء الساكنين لم يرتفع حقيقة لعروض حَرَكَتَيْ الواو والياء الضّميرين .

وأمّا من اغز وارم، فلأن سبب الحذف باقٍ أعني التقاء السّاكنين لو أُعِيد اللام .

ولغة طيّىء على ما حكى عنهم الفراء حذف الياء الذي هو لام الفعل في الواحد المذكّر بعد الكسر والفتح ، نحو واللّهِ لَيَرْمِنّ زيد ، وارْمِنَّ يا زيد ، وَلَيَخْشَنَّ واخْشَنّ يا زيد .

اسم الفاعل المعتل اللاّم

(واسم الفاعل منها) أي من هذه الثلاثة المذكورة (غازٍ) أصله : غازِيٌ ، (غازيَان) أصله : غَازِوَان ، (غازون) أصله : غازِوُونَ .

(غـازيـة)، أصـله: غـازوَةٌ، (غـازَيتـان)، أصـله: غَازوتَان ، (غازيات ، أصله: غازِوات (وغواز . وكذلك رام) ، رامِيَان ، رامِيَان ، رَامُون ، رامية ، رامِيَتان ، رامِياتٌ - وراض) ، راضيانِ ، رَاضُون - رَاضِيَةٌ ، رَاضِيَتان ، رَاضِيَات ، ورَواضٍ .

(وأصل غاز : غازِوٌ) كـ« ناصرٌ » كما مرَّ (قلبت الواو ياء لتطرفّها وانكسار ما قبلها) فصار غازٍ وذٰلك قياس مستمّر .

وكذا راضٍ : أصله : راضِوٌ ، جعل : راضِيٌ ، وأصل رامٍ : رامِيٌ فحذفت ضمة الياء من الجَمْع استثقالاً فاجتمع ساكنان الياءُ ، والتَّنوين ، فحذفت الياء لالتقاء الساكنين دون التنوين ، لأنها حرف علة والتنوين صحيح ، فحذفها أَوْلى ، فإن زال التنوين أعيدت الياء نحو : الغازِي والرّامِي ، والرّاضِي .

وإنما لم يذكر المصنف رحمة الله عليه هذا الاعلال لأنه قد تقدّم في كلامه مثله أعني حذف الضمة ، ثم اللّام ، بخلاف قلْب الواوِ المتطرّفة المكسور ما قبلها ياءً .

(كما قلبت) الواو ياء في المبنى للمفعول من الماضي (في) نحو (غُزِيَ) ، والأصل ، غُزِوَ ، وقبيلة طيىء يقلبون الكسرة من

وقبيلة طيىء يقلبون الكسرة من المبنيّ للمفعول من المعتل اللام فتحة واللام ألفا فيقولون: غُزَا، ورُمَى، ورُضَى، ونحو ذلك قال قائلهم: -

نَسْتَوْقِدُ النَّبْلَ بِالحَضِيض ونَصْـ طادُ نُفوساً بُنَتْ على الكَرَمِ[1]

---

(١) من شواهد الشافية ٤ / ٤٨ ، وانظر ديوان الحماسة للتبريزي ١ / ٨٦ ونسب أبو تمام في أوائل الحماسة هذا الشاهد لبني بَوْلان من طيء قال البغدادي : نستوقد من الاستيقاد أي طلب خروج النار .

والأصل : بُنِيَتْ قلبت الكسرة فتحة ، والياء ألفاً وحذفت الألف لالتقاء الساكنين .

(ثم قالوا : غازية) ، بقلب الواو مع عدم تطرّفها ، (لأن المؤنّث فَرْعُ المذكر) لكون بناء المؤنّث غالباً على الزّيادة لا سّيما فيمن يقول رَجُلٌ ، ورَجُلَة ، وغلامٌ وغُلامة ، ونحو ذلك فلما قَلبوها في الأصل قَلبوها في الفرع فقالوا : غازِيَةٌ وراضِيَةٌ وفي التنزيل « في عيشةٍ رَاضِيَة »(١) (و) لأن (التّاء طارئة) على أصل الكلمة ، وليست منها فكأن الواو متطرفة حقيقة

فإن قلت : إنهم يقلبون الواو المكسور ما قبلها ياء طَرَفاً أو غير طرف(٢) فقلبت في غازية كذلك كما ذكره العلاّمة في المفصّل .

قلت : قول المصنف رحمه الله أقرب ، لأن قلب الواو غير المتطرفة بسبب حملها على الفعل كما في المصادر نحو قام قياماً ، والأصل : قِواما أو على المفرد كما في الجمع نحو : دِيَم ، والأصل : دِوَمة فمجرّد كسر ما قبلها لا يقتضي القلب

فإن قلت : التاء معتبرة بدليل قولهم : قَلَنْسُوة وقَمَحْدُوَة(٣) فلم لم تعتبر التّاء لوجب قلب الواو ياءً والضمة كسرة لما مرّ في التّمطّي، وحينئذ لا تكون الواو كالمتطرفة:

يقول : تنفذ سهامنا في الرمِيَّة ـ حتى تصل إلى حضيض الجبل فتخرج النار لشدة رمينا ، وقوة سواعدنا ، ونصيد بها نفوساً مبنية عل الكرم ، يعني أنا نقتل الرؤساء ، وهذا من فصيح الكلام ، كأنه جعل خروج النار من الحجر عند ضربهم النبل له استيقاداً منهم لها .

(١) الحاقة / ٢١ .

(٢) مثل : ترضِي : أصله : رَضِو ، وقيام : أصله : قِوام .

(٣) في القاموس : القَمَحْدُوة : الهنة الناشزة فوق القفا خلف الأذنين .

قلت : الأصل في قَلَنْسُوة وقَمَحْدُوَة وهو المفرد على التّاء ، والحذف طارىء بخلاف ما نحن فيه ، فإن الأصل فيه بدون التاء نحو غازٍ والتاء طارئة .

ولا يبعد عندي أن يقال في مثل ذلك : قلبت الواو ياءً لكونها رابعةً من عدم انضمام ما قبلها ، هذا كله ظاهر وإنما الإشكال في إعلال نحو غوازٍ ، ورِوامٍ ، ورواضٍ ، وليس علينا إلا أن نقول : الأصل : غوازِيٌ بالتنوين أُعِلّ إعلال غازٍ ، ورامٍ ولا بحث لنا في أنه مُنْصرِف أو غيره وأن تنوينَه أيّ تنوين .

واعلم أنّ هذا الإعلال إنما هو حال الرفع والجَرّ ، وأما حال النصب فتقول رأيت غازياً ، وراميًا ، وغوازِيَ ورواميَ كالصّحيح .

اسم المفعول المعتلّ اللاّم

(وتقول في المفعول من الواويّ) أي في اسم المفعول من الثلاثيّ المجرد الواويّ : (مَغْزُوٌّ) أصله : مَغْزُووٌ أُدغمت الواو في الواو (ومن اليائيّ مَرْمِيّ بقلب الواو ياء ، ويُكسر ما قبلها) أي ما قبل الياء يعني أن أصله : مَرْمُويٌ قلبت الواو يَاء ، وأُدغمت الياء في الياء وكسر ما قبل الياء لِتَسلَم الياء ، وإنما قلبت الواء ياء (لأن الواو والياء إذا اجتمعتا في كلمة واحدة والأولى منهما ساكنة) سواء كانت الواو أو الياء (قلبت الواو ياء وأدغمت اليّاء في الياء) وذلك قياس مُطّرد طلباً للخفة .

واشترط سكون الأُولى ليدغم في الثّاني واختير الياء لِخفّتها .

وفي كلام المصنف نظر لأنه ترك شرائِطَ لا بُدّ منها ، وهي : أنّه

يجب في الواو إذا كانت أولى أنْ لا تكون بدلاً من حَرْف آخر ليحترزَ به مِنْ نحو : سُوِيَر ، وتُسُويرَ كما تقدّم .

وأن يكونا في كلمة واحدة أو ما هو في حُكْمِها كـ« مُسْلِمِيَّ ، والأصل : مُسْلِمُوى ، ليحترز به عمّا إذَا كانتا في كلمتين مستقلّتَين نحو : يغزو يوماً ، ويقضِي وَطراً .

وفي بعض النّسخ : إذا اجتمعتا في كلمة واحدة وهو الصّواب .

وأن لا يكونا في صيغة : أَفْعَل نحو : أَيْوَم[1].

وفي الأعلامِ نحو : حَيْوَة[2] .

وأن لا يكون الياء -إذا كانت أُولى- بدلاً من حرف آخر لِيحترز من نحو: دِيوان والأصل: دِوْوَان، فإن الواو لا تقلب في مثل هذه الصور ياءً.

وأيضاً يجب أن لا تكون الياء للتّصغير ، إذا لم تكون الواو طرفاً ، فلمّا إذا كان طرفاً فإنه يجب قلبه كما في : صبي ، ودُلِيّ ،[3] ، حتى لا ينتقض بنحو أُسَيْوِد ، وجُدَيْوِل ، فإنه لا يجب القلب[4] بل يجوز .

---

(١) يقال : يَوْمٌ أَيوم : أي شديد .

(٢) اسم رجل .

(٣) في ط فقط زيادة « فأما إذا كان طرفا فإنه يجب قلبه » كما في صبي ودُلِيّ » ولعل : صَبيّ محرّفة عن : عُصِيّ فإن فُعُول الواو اللام إذا كان جمعاً فإنه يلزم قلب الواو الثانية ياء ، ثم تقلب الواو الأولى ياء لإدغامها في الياء ثم تقلب الضمة كسرة لتصح الياء . (انظر الممتع ٢ / ٥٥١) .

(٤) حملاً على التكسير نحو : أساود .

لا يقال : إن قوله : فإذا اجتمعتا إلى آخره مهملة وهي لا يجب أن تصدق كلِّياً . لأنا نقول قواعد العلوم يجب أ تكون على وجْهٍ يصدق كُلِّيَّة .

وأما قولهم : هذا أمر مَمْضُوٌّ عليه فشاذّ ، والقياس مَمْضِيٌّ ، لأنه من اليائيّ .

ومنهم من يقول في الواويّ أيضاً مَغْزِيٌّ : ومَعْدِيّ ، وَمْرِضيّ بقلب الواوين ياء كراهة اجتماع الواوين ، وعليه قول الشاعر :ـ

لقدْ عَلِمَتْ عِرْسي مُلَيْكَةُ أَنّني أنا اللّيْثُ معديّاً عليه وعادِيا[1]

. والقياس الواو ، ولكنّ أيضاً كثير فصيح وإن كان مخالفاً للقياس تشبيهاً بنحو : عَتِيّ ، وجنيٌّ ، وغَبِيّ وخصِيّ[2] .

والقياس الواو ، ولكنّ الياء أيضاً كثير فصيح وإن كان مخالفاً للقياس تشبيهاً بنحو: عَتِيّ، وجنيٌّ، وغَبِيّ، وخصِيّ(٢).

وفي مرضيّ أمر آخر، وهو إجّراؤهُ مُجْرى فعله الأصليّ، أعني: رضِيَ فإن أصله رضِو.

(وتقول في فَعولٌ من الواوي : عَدُوٌّ) أصله عَدُووٌ (ومن اليائي : بَغِيّ ،) والأصل : بَغُويٌ ، أدغمت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسّكون فقلبت الواو ياءً ، وأدغمت في الياء وكُسِر ما قبلها فقيل : بَغِيّ ، وفي التنزيل « وما كانت أُمُّكَ بِغياً »[3] « ولم أَكُ بَغِياً »[4] أي فاجرة .

---

(١) من شواهد : سيبويه ٢ / ٣٨٢ ، والشافية ٤ / ٤٠٠ ، والشاهد لعبد يغوث بن وقاص الحارثيّ .

(٢) « عتيّ ، وخصيّ » زيادة في ط فقط .

(٣) مريم / ٢٨ .

(٤) مريم / ٢٠ .

قال ابن جني: هو فَعِيلٌ ولو كان فَعولاً لقيل بَغُوٌّ كما قيل: نَهُوٌّ عن المنكر كذا ذكره صاحب الكشّاف، وفيه نظر وهذا عجيب من مثل الإمام ابن جنّى وأظن أنه سهوٌ منه، لأنه لو كان فعيلاً لوجب أن يقال: بَغِيّة، لأن فعيلاً بمعنى الفاعل لا يستوى فيه المذّكر والمؤنث اللهم إلا أن يقال: شُبِّه بما هو بمعنى مفعول كما في قوله تعالى «إنّ رحمة الله قَرِيبٌ من المحسنين»[1] وهو تكلّف، ولأن قوله: لو كان فعولا لقيل: بَغُوٌّ، غير مستقيم بلا خفاء، لأنه من اليائي، أما نَهُوٌّ فشاذ والقياس: نَهِيٌّ.

فإن قلت: الواو في: عَدُوٌّ رابعة وما قبلها غير مضموم فَلِم لَمْ تُقْلب ياءً؟ قلت لأن المَدَّةَ لا اعتداد بها فكان ما قبلها مضموماً، ولأن الواو السّاكنة كالضمة، ولأن الغرض هو التّخفيف وهو يحصل بالإدغام، وكذا الكلام في اسم المفعول الواوي نحو مَغْزُوّ.

فإن قلت: ما السرّ في جواز مَدْعِيّ، ومَغْزِيّ تقلبهما ياء مع الكثرة والاطّراد لا سيّما في مَرْضِيّ وامتناع ذلك في عدو؟ قلت السرّ أن نحو مَغْزُوُّ طال فَثَقُل والياء أخف فعدل إليه بخلاف فَعُول فإنه محمول على فعله فافهم.

فعيل المعتل اللام

(وتقول في فَعِيل من الواويّ: صَبِيّ) والأصل: صَبِيوٌ قلبت الواو ياء، وأدغمت وهو من الصبّوة.

(ومن اليائيّ شريّ): أصله شَرِيْيٌ، أدغمت الياء في الياء، والفرسُ الشَّرِيّ، هو الذي يَشْري في سيره أي يَلِجّ[2].

---

(١) الأعراف / ٥٦.

(٢) المراد: المبالغة في السير.

قلب الواو ياء في الثلاثي المزيد

(و) الثُّلاثيّ المزيدُ فيه تقلب واوُه ياءً ، لأنّ كُلّ واو إذا وقعت رابعةً فصاعداً ولم يكن ما قبلها مضموماً قلبت ياءً) تَخْفِيفًا (لثقل الكلمة) بالطُّول. والمزيد فيه كذلك لا محالة فتقلب فيه الواوُ ياءً .

وقوله : رابعةً احترازاً من نحو غَزَو . وقوله : فصاعِداً ليدخل فيه نحو : اعْتَدى ، واسْتَرشي .

وقوله: ولم يكن ما قبلها مضموماً من نحو يَغْزُو.

(فتقول : أَعْطَى يُعْطِي) ، والأصل أَعْطَوَ يُعْطِوُ ، (واعْتَدى يَعْتدي) والأصل : اِعْتَدَوَ يَعْتَدِوُ (استَرشَى يَسْتَرشِي)[1] والأصل : اسْتَرْشَوَ يَسْتَرْشِوُ .

ومثّل بثلاثة أمثلة لأنها إما رابعة أو خامسة أو سادسة .

(وتقول مع الضمير : أعطيت ، واعتديت واسترشيت ، وكذلك تغازينا ، وتراجينا) بقلب الواو ياءً من الجميع لِما ذكرنا ، فاحْفَظ هذا الضّابط .

واعلم أن المصنّف وغيره أطلقوا الكلام في هذا القلب على سبيل الكُليَّة، وقالوا: كل واو.. الخ، ولي فيه نظر،لأن هذا القلب إنما هو في لام الفعل فقط ، لأن وقوعه رابعاً أكثر فهو أليقَ بالتخفيف بدليل أنهم لا يقلبونه من استقوم[2]، وفي التنزيل : « اسْتَحْوَذَ عليهم الشَّيطان »[3] وكذا اعْشَوْشَب ، واجْتَوَر ، وتجاور وما أشبه ذلك .

---

(١) استرش يسترشي طلب الرشوة مثلثة الرّاء.

(٢) لأن الواو ليست لام الفعل .

(٣) المجادلة / ١٩ .

وفي نحو افْعلّ وافْعالّ لا تقلب اللام الأولى لأن الأخيرة منقلبة لا محالة ، فلو انقلبت الأولى أيضا لأوقع في الثِّقل المهروب منه لا سيّما في المضارع بدليل : ارْعَوى ، يَرْعَوِي ، واحْواوَيَ[1] ، يَحْوَاوِي ، وما أشبه ذلك ، ولأنه ينتقض[2] بنحو : مَدْعُوّ ، وعَدُوّ فكأنهم اعتمدوا على إيراد هذا البحث في المعتلّ اللام وعلى أنه لا اعتداد بالمَدّة وأن المدة قائمة مقام الضّمة .

هذا آخر الكلام فيما يكون حرف العلة فيه واحداً فلنشرع فيما تعدّد فيه حرف العلة فنقول :ـ

النوع الرابع :ـ المعتلّ العين واللام

(النوع الرابع) من الأنواع السبعة (المعتلّ العين واللاّم) وهو ما يكون عينه ولامه حَرْفَيْ عِلّة . وقدّمه لكثرة أبحاثه بالنسبة إلى ما يليه .

(ويقال له : اللفيف المقرون) أمّا اللفيف فلاجتماع حرفي علة فيه يقال للمجتمعين من قبائل شَتّى : لفيفٌ .

وأمّا المقرون فلمقارنة الحرفين لعدم الفاصل بينهما بخلاف ما سيجيء بعده .

والقِسمة تقتضي أن يكون هذا النوع أربعة أقسام، لكن لم يجيء ما يكون عينه ولامه واواً فبقي ثلاثة .

ولا يكون إلاّ من بابَيْ ضَرَب يضْرِبُ ، وعَلِم يَعْلَمُ ، والتزموا فيما يكون الحرفان فيه واوينْ كَسْرَ العينِ نحو : قوِي لتقلب الواو الأخيرة ياء دفعا للثقل .

---

(١) في القاموس : « حَوِيَ ، واحْواوَى ، واحْوَوَى ، واحْوَوّى مشدّة ، واحواوت الأرض : اخْضَرّت .

(٢) أي قول المصنف .

وإنما جاء في هذا النوع يَفْعِل بالكسر حال كون العين واواً لأن العبرة في هذا الباب باللّام ، ولا تُعلّ العين (فتقول شَوَى يَشْوِي شَياً ، مثل رَمَى يَرْمِي رَمْياً) فجميع ما عرفته في رَمَى يَرْمِي فاعْرِفه ههنا بعينه .

والأصل: شَوَى يَشْوِيُ، أُعِلّ إعلالَ رمي يَرْمِي.

وأصل شَيّاً: شَوْياً اجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسّكون فقلبت الواو ياءً .

ولا يجوز قلب الواو ألفاً، لئّلا يلزم حذْف أحد الألفين فتختلّ الكلمة.

فإن قيل : إذا كان الأصل : شَوَىَ فَلِمَ أُعِلّ باللّام دون العين مع أن العلة موجودة فيهما ؟ قلت: لأن آخر الكلمة . أولى بالتّغيير والتّصَرّف فيه، فلا يُعلّ العين في صيغة من الصيغ، لأنه لم يعلّ في الأصل فلا يقال في اسم الفاعل : شاء بالهمز بل شاوٍ بالواو ، ويقال في اسم المفعول : مَشْوِيّ لا مَشْيِءٌفالحاصل أنه يجعل مثلَ النّاقص بعينه لا مثل الأجوف .

[أمثلة]

(و) تقول (قَوِيَ يَقْوَى قُوّةً) والأصل : قَوِوَيَقْوَوُ، فأعل إعلال رَضِيَ يَرْضَى.ولم يُدْغَم ، لأن الإعلال في مثل هذا الصّورة واجبٌ إذ لا يجوز أن يقال : رَضِوَ مثلاً بخلاف الإدغام ، إذ يجوز أن يقال : حَيِيَ بلا إدغام ، فقدّم الواجب فلم يبق بسبب الإدغام ، ولأنّ قَوِيَ أخفّ من قَوّ بالإدغام .

واعْتُبِر مع اجتماع الواوين في «القُوّة» الإدغام، فإنه مُوجَب

للخِفَّة. ونظيره: الجوّ والبوّ(١).

ولم تُعلّ العين لئلاّ يلزم في المضارع: يَقَايُ بياء مضمومة، وقيل لئلا يلزم اجتماع الإعلالين.

(**وَرَوى يَرْوِي رَيًّا**) أصله: رَوْياً ولم تقلب العين من رَوِيَ ألفاً وإن لم يلزم اجتماع إعلالين لئلا يلزم في المضارع أن يقال: **يَرَايُ كيَخَافُ** بياء مضمومة، وهم رفضوا ذلك، ولأن فَعِل مكسور العين فرع فَعَل مفتوح العين، ولم تُقْلب في المفتوح، فلم تُقْلَب في المكسور **فَقَوِي يَقْوَى، ورَوَى يَرْوِي** (مثل رَضِيَ يَرْضى رِضاً) في جميع أحكامه بلا مخالفة. وعليك أن لا تُعِل العين أصْلاً.

ولمّا لم يكن اسمُ الفاعل من: رَوَى مِثْلَه من: شَوَى أشار إليه بقوله (**فهو ريّان**، والمرأة: **رَيّا** مثل عَطْشان وعَطْشَى) يعني لا يقال: **راوٍ، ورَاوِية** بل يبني من الصّفة المشبّهة لأن المعنى لا يستقيم إلا عليها، لأن صيغة فاعل تدلّ على الحدوث والصّفة المشبّهة تدلّ على الثبوت، والمعنى في هذا يدلّ على الثّبوت لا على الحدوث فتأمّل.

وأصل ريّان: **رَوْيَان** فاعل كإعلال: شَيّانٌ[٢] تقول: **رَيّان، ريّانان، رِوَاء ـ رَيّا، ريّيان، رواءٌ أيضاً**.

وتقول في تثنية المؤنث حال النّصب والخفض مضافة إلى ياء المتكلم: **رَيّيّ** بخمس ياءات المنقلبة عن الواو، ولام الفعل، والمنقلبة عن ألف التأنيث، وعلامة التثنية، وياء المتكلّم.

(**وأروى كأعطى**) يعني أن المزيد فيه من هذا النوع مثل

---

(١) البوّ: ولد الناقة، وجلد الحُوار يحش تبناً فيقرب من أم الفصيل فتعطف عليه فتدرّ.

(٢) «فاعل كإعلال شيان» زيادة في ط فقط والشّيّان: البعيد النظر.

النّاقص بعينه وقد عرفته فوازن ، هذا عليه ولا تفرّق ، ولا تُعلَّ العين أصلاً ، فإني لو أشْتَغِل بتفصيل ذلك يطولُ الكتاب من غير طائلَ .

[فَعِل]

(و) تقول في فَعِل مكسور العين ممّا الحرفان فيه ياءان (حَيِيَ كَرَضِيَ) بلا إعلال العين كما تقدّم .

وجاز عدم الإدغام نظراً إلى أن قياس ما يدغم في الماضي أن يدغم في المضارع. وهنا لا يجوز الإدغام في المضارع لئلا يلزم ما تقدّم من يحييُّ مضموم الياء وهو مرفوض.

(و) يجوز (حَيّ) بالإدغام لاجتماع المثلين وهذه اللغة هي الكثيرة الشائعة ، قال الله تعالى : ﴿ ويَحْيَى مَن حَيّ عن بيّنة ﴾[1] ويجوز في الحاء الفتح على الأصل والكسر بنقل حركة الياء إليه .

(و) تقول في مضارع حيَّ وَحَيِيَ (يَحْيَى) بلا إدغام لئلاّ يلزم الياء المضمومة ، وتقلب اللام ألفاً لتحرّكها وانفتاح ما قبلها .

وتقول : (حياة) في المصْدَر بقلب الياء ألفاً ، وتكتب بصورة الواو على لغة مَنْ يميل الألف إلى الواو ، وكذلك الصّلوة ، والزّكوة ، والرّضو ، والرّبو ، كذا ذكره صاحب الكشاف فيه .

والحقّ أن أمثال ذلك تكتب في المُصْحف بالواو اقتداءً بناقليه ، وفي غيره بالألف كحياة ، لأنها وإن كانت منقلبةً عن الياء لكن الألف المنقلبة عن الياء إذا كان ما قبلها ياء تكتب بصورة الألف إلا في يَحْيَى

---

(١) الأنفال / ٤٢ .

وَرِيِّي ، (فهو حيّ) في النّعت ، ولم تقل : حَايٍّ[1] لما ذكر في : رَوِيَ من أن المعنّى على الثّبوت .

ولم يجز حَيِيٌ بلا إدغام حمْلاً على الفعل ، لأن اسم الفاعل فرع الفعل في الإعلال دون الإدغام ، وعلى تقدير حمله عليه فالحمل على ما هو الأكثر أعني الإدغام أولى .

(وحَيّا) في فعل الاثنين من حَيّ بالإدغام (وحَيِيا) فيه من : حَيِيَ بلا إدغام ، (فهما حيّان) في تثنية = حَيّ ، (وحَيُّوا) في فعل جماعة الذكور من حَيّ بالإدغام .

قال الشاعر : ـ

عَيُّوا بأمْرِهِمُ كما عَيّت بِبَيْضَتِها الحَمامَةْ[2]

(وحَيِيُوا) في فعل جماعة الذّكور من حَيِيَ بلا إدغام (فهم أحياء) في جمع = حَيّ .

---

(١) اسم فاعل .

(٢) من شواهد : سيبويه ٢ / ٣٨٧ ، والمقتضب ١ / ١٨٢ ، والمنصف ٢ / ١٩١ ، وابن يعيش ١٠ / ١١٥ ، ١١٦ ، والمقرب ٢ / ١٥٤ ، والشافية ٤ / ٣٥٦ ، واللسان : « حيا » . والشاهد لعبيد بن الأبرص ديوانه / ١٣٨ ، هذا وفي رواية المنصف : النعامة ، مكان : الحمامة والشاهد لعبيد بن الأبرص يخاطب حُجْراً أبا امرىء القيس والضمير في « عيوّ » لبني أسد .

ومعنى الشاهد : أن الشاعر وصف خُرق قومه وعجزهم عن أمرهم بخُرْق الحمامة وتفريطها في التمهيد لعشها ، لأنها لا تتخذ عشها إلاّ من كُسار العيدان ، فربما طارت عنها فتفرق عشها وسقطت البيضة فانكسرت ولذلك قالوا في المثل : أخرق من حمامة (أنظر الشافية) . هذا ورواية الديوان *برمت بنو أسد كما برمت*

وعلى هذا فلا شاهد في البيت.

(ويجوز) فيه أي في فِعْلِ جماعة الذّكور (حَيُوا بالتخفيف كرَضُوا) من حِيِي بلا إدغام. والأصل حَيِيُوا كَرَضِيُوا ، نقلت ضمّة الياء إلى ما قبلها ، وحذفت لالتقاء السّاكنين. ووزنه فَعُوا ، قال الشاعر : ـ

وكنّا حَسِبْنَاهمْ فوارِسَ كَهْمَسٍ   حَيُوا بعدما ماتوا من الدّهر أَعْصُرا[1]

وأما عند اتّصال الضمائر فلا مدخل للإدغام كما تقدّم في المضاعف ، ولذا لم يذكره .

ويجوز عند تاء التأنيث = حَيِيت وحَيّت كَحَيِيَ وحيّ .

(والأمر منه : اِحْيَ) من تَحْيا (كاِرْضَ) من تَرْضَى في سائر التّصاريف مؤكّدا أو غيره .

تقول : اِحْيَ اِحْيَيَا ، اِحْيُوا ـ اِحْيَيْ ، بياء ساكنة بعد ياء مفتوحة اِحْيَيَا ، احْيِيَن .

وبالتّأكيد : اِحْيَيَنّ ، اِحْيِيَانّ ، اِحْيُونّ والوزن اِفْعُونّ ـ اِحْيِيَنّ ، بكسر الياء الثانية والوزن اِفْعِيَنّ ، اِحْيَيَانّ ، اِحْيَيْنَانّ .

---

(١) من شواهد : سيبويه ٢ / ٣٨٧ ، والمقتضب ١ / ١٨٢ والمنصف ٢ / ١٩٠ ، وابن يعيش ١٠ / ١١٦ ، والشافية ٤ / ٣٦٣ .

والشاهد لأبي حزابة .

والكهمس على وزن جعفر : القصير ، وأبو حيّ من العرب وكهمس في الشاهد هو ابن طَلْق الصريميّ ، وكان من جملة الخوارج مع بلال بن مرداس .

ويقول البغدادي : إن كهمساً في البيت ليس أبا حيّ من العرب كما يذكرها صاحب الصحاح وإنما هو أحد الخوارج من أصحاب بلال بن مرداس الخارجي ، انظر (الشافية) .

[أَفْعَل]

(و) تقول في أفعل (أحيا يُحْيِي كأَعْطي يُعْطِي) ولا يدغم حال النصب أيضاً بل يقال : لن يُحْيِيَ حملاً على الأصل قال تعالى : ﴿ أليس ذلك بقادر على أَنْ يُحْيِيَ الموتى ﴾[1] تقول : أَحْيَا يُحْيِي إحياءً فهو مُحْيِي وذاك مُحْياً ، لم يُحْيِ لِيُحْيِ ـ وأَحْيِ ، ولا تُحْيِ بحذف اللام وبقاء العين بحاله وبالتأكيد : أَحْيِيَنَّ بإعادة اللّام كأَعْطِيَنَّ .

[فاعَلَ]

(و) تقول في فاعَلَ (حَايا يُحايِي محاياةً) فهو مُحاي ، وذاك محاي ، لم يُحايِ ، حَايِ ، لا تُحايِ ، كـ « نَاجَى » بعيْنِه .

[استفعل]

(و) تقول في استفعِل (استحيا ، يستحيي ، اسْتحياءً) ، فهو مُسْتَحْيِي وذاك مُسْتَحْيا ـ لَمْ يَسْتَحِي ، لاَ تَسْتَحْيِي[2]، اسْتَحِي ، لا تَسْتَحِي ، كاسْتَرْشَى بعينه .

(ومنهم) أي من العرب (من) يحذف إحدى الياءين و (يقول : اسْتَحَى ، يَسْتَحِي ، اسْتَحِ) ، فهو مُسْتَحٍ وذاك مُسْتَحىً - لم يَسْتَحِ ، لِيَسْتَحِ ، لا تَسْتَحِ ، بكسر الحاء وحذف الياء الأخرى علامة للجزم .

---

(١) القيامة / ٤٠ .

(٢) بياءين ، لأنه خطاب المؤنث .

هذه لغة تميمية والأولى حجازيّة ، وهو الأصل الشائع قال تعالى : ﴿ إنَّ الله لا يَسْتَحْيِي ﴾[1] الآية وقال تعالى : ﴿ ويَسْتَحْيُون نساءكم ﴾[2].

وتقول على اللغة الثانية : اسْتحَى ، اسْتَحيَا ، اسْتَحَوْا على وزن اسْتَفَوا[3] ، اسْتَحَتْ ، اسْتَحَتَا ، على وزن اسْتَفَت اسْتَفتا ، [اسْتَحَيْنَ على وزن : اسْتَفَلْنَ إلى الآخر .

ويَسْتَحِي ، يَستَحِيان ، يَسْتَحُون على وزن : يَسْتَفُون .

تَسْتَحِي ، تَسْتَحِيان ، يَسْتَحِين على وزن : يَسْتَفِلْن إلى الآخر .

اسْتَحِ ـ اسْتَحِيا ـ اسْتَحُوا ـ اسْتَحِي ـ اسْتَحِيا ـ اسْتَحِين .

وبالتأكيد : اسْتَحِيَنَّ بإعادة اللام ـ اسْتَحِيَان ـ اسْتَحُنَّ ـ اسْتَحِنَّ ، اسْتَحِيانِّ ـ اسْتَحْيَيْنَانِّ][4] .

ولما تقرر أن هذا النوع لا تُعَلّ عينه البتة وههنا قد حذفت أشار إلى الجواب بقوله (وذلك أي (الحذف لكثرة الإستعمال كما قالوا : لا أدر في : لا أدري) يعني ليس الحذْفُ للإعلال بل على سبيل الاعتباط مثله من : لا أدر ، والأصل : لا أدري فحذفت الياء لكثرة استعمالهم هذه الكلمة كذا حكي الخليل وسيبويه .

ونظيره حذف النون مِنْ « يكون » حال الجزم نحو لم أكُ ، ولم

---

(١) البقرة / ٢٦ .

(٢) البقرة / ٤٩ .

(٣) في القاموس : استفى وجهه : اصطرفه .

(٤) ما بين المعقوفين سقط من ط .

تك ، ولم نك ، ولم يكُ ، وهذا كثير في الكلام .

وقال سيبويه : في استحى حذفت الياءُ لالتقاء الساكنين ، لأن الياء الأولى تقلب ألفاً لتحرّكها وانفتاح ما قبلها ، وإنما فعلوا ذلك حيث كثر في كلامهم .

وقال المازنّي : لم تحذف لالتقاء الساكنين وإلاّ لردّوها ، إذا قالوا : هو يستحي ، ولقالوا يَسْتَحْيِي .

قلت : فيه نظر لأنه كما نقلت حركة الياءِ من : اسْتَحْيَي إلى ما قبلها وقلبت ألفاً فكذلك ههنا نقلت حركة الياء من : يَسْتَحْيِي إلى ما قبلها وحذفت الياء لالتقاء الساكنين ، والعلة فيهما كثرة الاستعمال .

وفي كلام سيبويه أيضاً نظر ، لأنه يوهم أن المحذوف هو اللاّم والحقّ أنه العين ، وإلاّ لوجب بأن يقال في المجزوم والأمر : لم يَسْتحِي واسْتَحِي بإثبات الياء ، لأن حذف اللام إنما هو لكونه قائماً مقام الحركة ، وليس العين كذلك ، فالمحذوف العين ، وحذف اللام في المجزوم .

والأمر مثله في النّاقص لا لكثرة الاستعمال بدليل إعادتها في نحو استحِيا ، وَاسْتَحِيَنَّ ، فليتأمل وحينئذ لا حاجة إلى قلب الياءِ ألفاً ، لأنه يُحذف قُلِب أو لم يُقْلب ، بل نُقِلت حركته ، وحذف فالتّشبيه بلا أدر في الحذف لكثرة الاستعمال لا في حذف اللاّم .

[المعتل الفاء واللام]

النوع الخامس :

(النوع الخامس) من الأنواع السبعة (المعتلّ الفاء واللاّم) وهو الذي فاؤه ولامه حَرْفا علّة (ويقال له اللّفيف المفروق) ، لاجتماع

حَرْفَيْ العلة مع الفارق بينهما أعني العين .

والقسمة تقتضي أن يكون أربعة أقسام ، وليس في الكلام من هذا النوع ما فاؤه ولامه ياء إلا : يَدَيْت بمعنى أنعمت يقال : يَدِيَ يَيْدَى[1] فالفاء في غيره واوٌ فقط ، واللام لا تكون إلا ياء ، لأنه ليس في كلامهم ما يكون فاؤه واوا « أو لامه واواً » إلا لفظة - (واو) - ولم يجيء إلا من ضَرَب يَضْرِب ، ومن عَلِم يَعْلَم ، وحَسِب يَحْسِب ، ولم يذكر المصنف مثال الأخيرة ، وهو وَلِيَ يَلِي .

[تصريف : وقي]

(فتقول في) ضرب يَضْرِبَ (وقي) الخ أي حَفِظ (وَقَيا ، وَقَوْا) الأصل : وَقَيُوا - ووقْت ، وقَتا ، وَقِين - وَقَيْتَ ، وَقَيْتُما ، وَقَيْتُم - وَقَيْتِ ، وقَيْتُما ، وَقَيْتُنَّ - وقَيْتُ ، وَقِينا ، (كرَمَى رَمَيا ، الخ) والإعلالات هنا كالإعلالات هناك .

ويَقِي ، يَقِيان ، يَقُونَ) - تقِي ، تَقِيان ، يَقِين - تقي ، تَقِيان ، تَقُون - تَقِين ، تَقِيان ، تَقِين - أَقِي نَقِي . ولم يقل = كيرمي ، لأنه يخالفه في حذف الفاء إذ الأصل : يُوقِي .

وأما حكم اللاّم منه فحكمه من يَرْمِي .

والأصل في يقون : يَقِيُون وفي فعل الواحدة المخاطبة : تَقِيِين كتعدين ، فحذفت اللام (كيرمي ، يرميان ، يرمون) وترمين ، والوزن يعون ، وتعين .

---

(١) كرضِيَ يَرْضى (القاموس) .

وأما تقين في الجمع فوزنه: تَعِلْن والياء لام الفعل .

(و) تقول (في الأمر : قِ) يا رجل على وزن عِ ، (فيصير على حرف واحد) كما ترى لأن الفاء محذوفة وقد حذف حرف المضارعة ولام الفعل فلم يبق غير العين ، وكذا تقول في سائر المجزومات لايَقِ : لِيَق ، لم يقِ، على وزن لاَيع ، ولِيَع ، ولمْ يَعِ .

(ويلزمه) أي الأمر لحوق (الهاء في الوقف نحو : قِهْ) الخ لئلاّ يلزم الابتداء بالسّاكن إن سكنت الحرف الواحد للوقف ، أو الوقف على المتحرّك إن لم تسكن ، وكلاهما ممتنع .

وأما حال الوصل فتقول : قِهْ يا رجلُ ، قِيَا ، قُوا ، أصله قيوا ، قِي ، قيا، قين ، على وزن عِلْن فهو ، واقٍ أصله واقِيٌ وذلك موقيّ ، أصله : مَوْقُوْيٌ فحكم اللام في الجميع حكم لام : رمى بلا فَرْق فقس .

(وتقول في التأكيد) بالنّون (قِينٌ) بإعادة اللام ، لما عرفته في اغْزُوَنّ (قيانّ ، قُنّ) ، بضم القاف في فعل جماعة الذكور وحذفت الواو لالتقاء الساكنين ودلالة الضمة عليها (قِنّ) بكسر القاف في فعل الواحدة،وحذف الياء لالتقاء الساكنين ودلالة الكسر عليها (قِيانّ ، قِينانّ ، وبالخفيفة قِيَنْ ، قُنْ ، قِنْ) .

(وتقول) من باب عَلِمَ يعلم (وَجِي ، يَوْجَى ، كَرَضِيَ ، يَرْضى) في جميع الأحكام والتصريف بلا فرق أصلاً .

(والأمر ، اِيج كارْض الخ) تقول : اِيجَ ، اِيجَيَا ، اِيجُوا ، ايجِي ، ايجيَا ، ايْجينَ .

وبالتأكيد اِيجَيَنّ ، اِيجَيَانٌ ـ اِيجُنّ الخ ، وذكر ذلك لفائدة وهي أن الواو تقلب ياء لسكونها وانكسار ما قبلها فإن الأصل: اوج يقال: وجي الفرس إذا وجد في حافره وَجَعٌ .

[المعتلّ الفاء والعين]

النوع السادس :

و (النوع السادس) من الأنواع السبعة (المعتل الفاء والعين) وهو ما يكون فاؤه وعينه حَرْفَيْ علة والقسمة تقتضي أن يكون أربعة أقسام ولم يجيء ما يكون الفاء والعين منه واوين لكونه في غاية الثقل فبقي ثلاثة أقسام أشار إلى الأمثلة بقوله : كـ « يَيَن »[1] وذلك في اسمْ مكان ، ويَوْم ، ووَيْل) وهو واد في جهنم ، ووَيلٌ أيضاً كلمة عذاب .

(ولا يُبْنى منه) أي من هذا النوع (فِعل ، لأن الفعل أثقلُ من الاسم وهذا النوع أثقل من الأنواع المتقدمة لما فيه من الابتداء بحرفين ثقيلين ، ولهذا لم يجيء مما هو الأثقل أعني ما يكون فاؤه وعينُهُ واوين في اسمٍ ولا في فعلٍ .

المعتلّ الفاء والعين واللام

النوع السابع :

و (النوع السابع) من الأنواع السبعة (المعتل الفاء والعين واللام) وهو ما يكون فاؤه وعينه ولامه حروف عِلّةٌ والقسمة تقتضي أن

---

(١) يَيَن : عَيْنٌ أو اسم واد : (القاموس) .

يكون تسعة أقسام ولم يجيء في الكلام من هذا النوع إلا مثالان (وذلك واو وياء لاسمي الحرفين) وهما وَوَيٌ ويَيَيٌ فإن الهمزة والياء والجيم الخ أسماء مسمياتها : أ ، ب ، ج إلى آخره كالرجل والفرس .

قال الخليل لأصحابه : كيف تنطقون بالجيم من جَعْفَر فقالوا جيم قال إنما نطقتم بالاسم ولم تنطقوا بالمسئول عنه وهو المسمّى . والجواب: جَ لأنه المُسمَّى .

وتركيب الياء من الياءات بالاتفاق ، ويجعلون لامه همزةً تخفيفاً .

وقال الأخفش : إن ألف الواو منقلبة عن الواو ، وقيل عن الياء والأول أقرب ، لأن الواوي أكثر من اليائيّ ، فالحمل عليه أولى وقلبت العين منهما ألفاً دون الفاء واللام كراهة اجتماع حرفي علة متحرّكين في الأوّل . والله تعالى أعلم .

(المهموز)

(فصل في) بيان (المهموز) وهو الذي أحد حروفه الأصول همزة ، ولفظ المهموز يشعر بذلك ، وهو على ثلاثة أنواع ، لأن الهمزة إمّا فاءٌ ويسمّى مهموزَ الفاء ، أو عينٌ ويسمّى مهموزَ العين ، والأوسط والوسط . أو لامٌ ويسمّى مهموزَ اللاّم والعجز .

(وحكم المهموز في تصاريف فعله حكمَ الصحيح لأن الهمزة حرفٌ صحيح) بدليل قبولها الحركات الثّلاث بخلاف حروف العلة ، يعني أن تصاريف الفعل المهموز الخالي من التضعيف وحروف العِلّة

كتصاريف الصحيح ، فإن لفظ المهموز إذا أطلق يفهم منه الخالي عن التّضعيف وحروف العلة وإلاّ فيقال المضاعفُ المهموزُ ، والمثال المهموزُ ، ونحو ذلك .

والأَوْلى أن يقال : حُكْمُ المهموز في التّصاريف حُكْمُ مماثِله من غير المهموز إن مضاعفاً فمضاعفٌ ، وإن مثالاً فمثالٌ إلى غير ذلك .

وإنّما جَعَل[1] المهموزَ من غير السّالم لما فيه من التّغيّرات التي ليست في السّالم ، وأيضاً كثيراً ما تقلب الهمزة حرف عِلّة .

(لكنّها) أي الهمزة (قد تُخَفّف إذا وقعت غَيْر أَوّل) أي غير مبتدأ بها ، فإنها قد تُخَفف إذا وقعت في أَوّل الكلمة إن لم تكن مبتدأً بها ، نحو : « وامُرْ » بالألف والأصل : وَأْمُر بالهمزة فالمرادُ بغير الأول أن لا تكون في أَوّل الكلام ، بل يتقدّم عليها شيءٌ وإلاّ لم يخفف شيء حينئذ ، لأن الابتداء بحرف شديد مطلوب ، ألا ترى أنك تحتاج إلى زيادتها عند الوصول .

وأما حذف الهمزة من نحو : خُذْ ، والأصل : أُأْخُذ فليس من هذا الباب ، فإن همزة الوصل حذفها لازم عند فقد الاحتياج إليها .

وإنما تُخَفّف (لأنها حرْفٌ شديد من أقصى الحلق) فتخفّف دفعاً لشدّتها ، وتخفيفها يكون بالقلب ، والحذف ، وغيرهما ، واستقصاء ذلك لا يليق بهذا الكتابِ فإنه باب طويل الذّيل ، ممتد السّيل .

---

(1) أي المصنف .

إذا تقرر أن حكمه حكم الصحيح .

[تصريف : أمر]

(فتقول أَمِل يَأْمُلُ كنصَر يَنْصُر) في سائر التصاريف . (والأمر أُومُلْ بقلب الهمزة) التي هي فاء الفعل (واواً) فإن الأصل أُأْمُل بهمزتين الأولى للوصل ، والثانية الفاء فقلبت واوا لسكونها وكون ما قبلها همزة مضمومة ، وذلك (لأَنَّ الهمزتين إذا التقتا) حال كونهما (في كلمة واحدة ثانيتهما ساكنة وجبَ قَلْبُها) أي قَلْب الثانية الساكنة (بجنس حركة ما قبلَها) أي بحركة الهمزة التي قبلَها رَوْماً[1] للتّخفيف إذ لا يخفى ثقل ذلك .

وقوله : ثانيتهما ساكنة ، جملةٌ حالية ، وجاز خلوّها عن الواو لكونها عقيب حال غير جملة كقول الشاعر : ـ

والله يبقيك لنا سالما   بُـرْداك تبجيلٌ وتعظيمُ

(فإن كانت حركةُ ما قبلها فتحة تقلب بحرف الفتحة) وهو الألف (كآمن) أصله : أأْمَن قلبت الثانية أَلِفاً .

(وإن كانت ضمّةً تقلب بحرف الضّمة) وهو الواو (نحو : أُومِن) مجهول آمن أصله : أُؤْمِن بهمزتين .

---

(١) الروم عند القراء هو : الإتيان بأقل الحركة أو هو النطق ببعض الحركة .
وقال بعضهم : هو تضعيف الصوت بالحركة حتى يذهب معظمها وكلا القولين واحد .
وعند النحاة : هو عبارة عن النطق بالحركة بصوت خفي . انظر : النشر ١ / ١٢١ ، والإتحاف /١٣٦ .

(وإن كانت كسرة تقلب بحرف الكسرة) وهي الياء (نحو إيمانا) مصدر آمن والأصل إئْماناً .

وإنما قال : إذا التقتا لأن الهمزة الساكنة التي قبلها حرف غير همزة لا يجب قلبُها بجنس حركة ما قبلها بل يجوز نحو : رَاس ، وبُوس ، ورِيم .

وقال : في كلمة واحدة لأنهما لو كانتا في كلمتين لا يجب أيضاً ذلك بل يجوز نحو يا قارىء ائْتزر بالهمزة ، ويجوز بالواو ، وكذا قياس الفتح والكسر ، لأن ثِقل ذلك لم يبلغ مبلغ ما في كلمة واحدة لجواز اِنْفكاكِهما ، وقال : ثانيتهما ساكنة لأنهما ، لو التقتا في الكلمة ولم تسكَّن الثانية فله أحكام أُخر لا تليق بهذا الكتاب .

وفيه نظر ، لأنه ينتقض بنحو : أئِمّة والأصل : أأْمِمَة : كَأَحْمِرة ، فإنه لم تقلب الثانية ألفاً كما في آمن بل نقلت حركة الميم إليها ، وقلبت ياء فقيل أَيِمّة ، ويمكن الجواب بأنه شاذّ .

إذا عرفت هذا فنقول : إذا قلبت الثّانية (فإن كانت) الهمزة (الأولى) من الهمزتين المنقلبة ثانيتهما واواً أو ياءً (همزةَ وَصلٍ تعود الثانية) أي تصير الهمزة المنقلبة واواً أو ياء (همزة) خالصَة (عند الوصْل) أي وصل تلك الكلمة بكلمة قبلها ، يعني عند سوط همزة الوصل في الدّرج ، لأنه يرتفع حينئذ التقاء الهمزتين فلا تبقى عِلّة فتعودُ المنقلبة .

وقوله : الهمزة الثانية : المراد بها الواو والياء لكن أطلق عليهما الهمزة ، لكونهما في الأصل همزة ولصيرورتهما همزة ، ولأن قوله : الأولى يقتضي الثانية قال في مقابلته هذا ، ولو قال : الثّانية بمعنى

ترجع لكان أخصر وأوضح ، لكن لما أردفه بقوله : همزة قلنا : إن « عاد » من الأفعال الناقصة بمعنى صار لتكون « همزة » خبره ، ولك أن تجعل « همزة » حالاً وهذا أسهل ، لكن قوله (إذا انفتح ما قبلها) أي ما قبل الثانية بعد حذف همزة الوصل فيه نظر بل هو وَهْمٌ مَحْض ، لأن الهمزة الثانية تعود همزة عند سقوط همزة الوصل سواء انفتح ما قبلها ، أو انضمّ ، أو انكسر ، لزوال العلة أعني اجتماع الهمزتين .

مثال ما انفتح ما قبلها قوله تعالى : ﴿ إلى الهدَى ائتنا ﴾[1] الأصل: إيتِنا بالياء فلما سقطت همزة الوصل عادت الهمزة المنقلبة.

ومثال ما انضم ما قبلها قوله تعالى : ﴿ ومنهم من يقُول ائذَنْ لي ﴾[2] والأصل : إيذن لي بياء فلما سقطت الهمزة الأولى عادت الثانية .

ومثال ما انكسر ما قبلها قوله تعالى : ﴿ فَلْيُؤَدِّ الذي اؤْتُمِن﴾[3]، والأصل: أُوْتمن بالواو فلمّا سقطت الهمزة الأولى عادت الثانية، وكذا في المنقلبة واواً تقول في أومَل: يا زيد اُؤْمل، يا قطام اؤْملي بإعادة الهمزة، ولم يجيء ما يكون الأولى همزة وصل قَلْبُ الثانية ألفاً، لأن همزة الوصل لا تكون مفتوحة إلاّ في مواضع معدودة معيّنة.

[حذف الهمزة في الأمر من : « خذ » و « كل »]

وحذفت الهمزة في خُذْ ، وكُلْ ، ومُرْ ، على غير القياس)

---

(١) الأنعام / ٧١ .

(٢) التوبة / ٤٩ .

(٣) البقرة / ٢٨٣ .

يعني أن القياس يقتضي أن يكون الأمر من تأخذ وتأكل وتأمر : أأْخُذ ، وَأْاكل ، واأْمر ، كاأْمل ، من تَأْمُل ، لكنّهم لما اشْتَقُّوا الأمر منها حذفوا الهمزة الأصلية (لكثرة الاستعمال)،ثم همزة الوصل لعدم الاحتياج إليها، لزوال الابتداء بالساكن ، وهذا حذف غير قياسي .

وفي نظم هذه الثلاثة في سلك واحد تسامح ، فإن هذا الحذف واجب في خذ : وكل بخلاف مر ، فإنه أكثر استعمالاً .

(وقد يجيء أأْمر على الأصل ؛عند الوصل كقوله تعالى : ﴿ وَأْمُر أهلك بالصّلاة ﴾ [1] أصله : أؤْمر وحذفت همزة الوصل وأعيدت الثانية . وقيل : وَأْمُر وهذا أفصح من : ومُرْ ، لزوال الثقل بحذف همزة الوصل ، وجاء في الحديث : « فَمُرْ برأس التّمثال ومُرْ بالستر ومُرْ برأس الكلب » [2] .

(.والأمر) من تأزر : (إيزَرْ) الأصل : إئْزَر ، قلبت الثانية ياءً كما في إيمان ، وخصّه بالذكر لما فيه من قلب ليس في : اهْنَأْ

(وَأَدُبَ يأْدُب ككرُم يَكْرُم والأمر أودب) : والأصل : أؤْدُبْ ، قلبت الثانية واواً ولذا ذكره .

(١) طه / ١٣٢ .

(٢) وقد وردت جملة من الأحاديث الشريفة حذفت فيها الهمزة من الفعل « أمر » وتصرفاته .

ومن ذلك قوله عليه السلام : « فأقيموا فيهم وعلّموهم ومروهم » . ومن ذلك : يا بنيّ الله : مُرْني بما شئت » .

ومن ذلك : « فمرْنا بأمر ندخل به الجنة » .

ومن ذلك : « فمرْنا بشيء نأخذه عنك » .

انظر في هذه الأحاديث : المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبويّ ١ / ١٠٠ .

(وسأل يسأل كمنع يمنع والأمر: اِسْأل) كاِمْنَع، ذكَرَهُ وإن لمْ يكن فيه تغيير تفريعاً له على: يسأل، كتفريع سَلْ على تسأل كما قال.

(ويجوز) في مثال سأل يسأل اِسْأل أن تقول (بالتّخفيف : سَال يَسالُ سَلْ) بقلب الهمزة الثانية ألفاً وليس بقياس مستمر .

ولمّا فعل ذلك في الأمر استغنى عن همزة الوصل، وحذفت الألف لالتقاء الساكنين، فقيل: سَلْ.

وفي قراءة السبعة[1] «سَال سائل»[2] بالألف، وقيل هو أجوف واوي مثل خاف يخاف. وقيل يائي مثل: هاب يهاب.

فإن قيل : لِمَ لم يبقوا همزة الوصل لعدم الاعتداد بحركة السّين لكونها عارضةً كما قالوا في الأمر من تَجْأَرُ ، وتَرْأَفُ : اِجْأَر ، واِرْأَف ثم نقلوا حركة الهمزة إلى ما قبلها وحذفوها ثم أبقوا همزة الوصل فقالوا : اِجَرْ ، واِرَفْ لعدم الاعتداد بالحركة العارضة ؟

قلت : لأن سل أكثر استعمالاً فأوجبوا فيه التّخفيف بحيث يمكن بخلاف ذلك ،وقلت :لأن سَلْ مشتَقّ من تَسالُ بالألف فحذف حرف المضارعة وأسكن الآخر ،ثم حذفت الألف، لالتقاء الساكنين فبقي : سَلْ ، وليس كذلك اِجَرْ ، واِرَفْ فإن التخفيف إنما هو في الأمر دون المضارع .

---

(١) هي قراءة ابن عامر والمدنيين فقط وأما الباقون فقد قرأوا بالهمزة . انظر النشر ٢ / ٣٩٠ .

(٢) المعارج / ١ .

[تصريف : آب]

(وآب) أي رجع (يئوب ، وساء يسوء كصان يصون ، وجاء يجيء ككال يكيل) كما تقدم في باع يبيع ، يقال : كال الزّند ، إذا لم تخرج ناره (فهو ساءٍ) في اسم الفاعل من ساء ، وجاءٍ) فيه من جاء . وذكر ذلك ، لأنه ليس مثل : صائن وبائع ، ولأن في إعلاله بحثاً ، وهو أن الأصل ساوِىءٌ وجايِيءٌ قلبت الواو والياء همزة كما في صاين وبايع ، فقيل : سائِيءٌ وجائِيءٌ بهمزتين ، ثم قلبت الثانية ياء لانكسار ما قبلها كما في أيِمّة فقيل : سائِيٌ وجائيٌ ، ثم أُعِلّا إعلال غازٍ ، ورامٍ فقيل ساءٍ ، وجاءٍ ، الوزن : فاعٍ ، هذا قول سيبويه .

وقال الخليل: أُصلهما : ساءِوٌ ، وجَاءِيٌ ، قلبت العين إلى موضع اللّام ، واللام إلى موضع العين .فقيل : سائِوٌ ، وجائِيٌ والوزن : فالِعٌ فأُعِلّا إعلال غازٍ ، ورامٍ فقيل ساءٍ وجاءٍ فالوزن فالٍ .

ورجّح قول الخليل بقلة التّغيير لما في قول سيبويه من إعلالين وليسا فيه : هما قلب العين همزة وقلب اللام ياءً ، والقَلْب قد ثبت في كلامهم كثيراً مع عدم الاحتياج إليه كشاكٍ ، وناءَ يَنَاءُ ، والأصل : نَأَى ينأى ، وأيِس والأصل : يَئِسَ ، ونحو ذلك ، وههنا قد احتيج إليه لاجتماع الهمزتين .

وقال ابن الحاجب : قول سيبويه أقْيس ، وما ذكره الخليل لا يقوم عليه دليلٌ ، وهو جارٍ على قياس كلامهم والقلب ليس بقياس .

[تصريف : أسا]

(وأسا) أي داوى (ياسو كدعا يدعوَ ، وأتى يأتي كرمى يرمي ،

والأمر : إيتِ) أصله : إئْتِ قلبت الثانية ياء كإيمان ولذا ذكره .

(ومنهم) أي من العرب (من) يحذف الهمزة الثانية ثم يستغني عن همزة الوصل و (يقول : تِ) يا رجل كـ « قِ » وفي الوقف : تِهْ كـ « قِهْ » (تشبيهاً) له (بخذْ) كما مرّ .

(ووأى) أي وعد (يَئِي كوَقى يَقِي) وأصل يَئِي : يَوْئِي حذفت الواو كَيقِي .

ولا فائدة في ذكر الأمر، فإن المصنف رحمه الله لا يذكر شيئاً من التّصاريف غير الماضي والمضارع إلاّ وفيه أمر زائد ليس في المشبه به .

[تصريف : أوى]

وأوى يَأْوِي أياً كشوى يَشْوِي شَياً) وأصل أياً : أوْياً ، ولا فائدة في ذكره ، إذ ليس فيه أمر زائد وكأن فائدته أنه قال حكمه في التّصاريف حكم : شَوى يَشْوِي والمصدر ليس من التصاريف فلم يعلم أن مصدره أيضاً كمصدره في الإعلال فأشار إليه .

(والأمر) من تأوي (إيوِ) كاِشْوِ من : تَشْوِي والأصل : إئْوِ قلبت الثانية ياءً كذا ذكروه ، ولا يخفى عليك أن الياء في : إيت ، وإيزر ، وإيو ونحو ذلك تصير همزة عند سقوط همزة الوصْل في الدّرج لما تقدّم ، ومنه قوله تعالى : ﴿ فأووا إلى الكهف ﴾[1] وهو فعل جماعة الذكور ، وتقول : إيو ، إيويا ، إيوُوا ، والأصل : إئْوُوا بهمزتين ، فواوين فلما اتّصل به الفاء سقطت همزة الوصل وعادت الهمزة المنقلبة فصار فأووا . وقس على هذا .

---

(١) الكهف / ١٦ .

[تصريف : نأى]

(ونأى) أي بعد (يَنْأى كرعَى يَرْعى) وعليك بالتّدبر في هذه الأبحاث ، وفي المقايسة بما تقدّم في المعتلات ، وبما مرّ من الإعلالات عند التأكيد ، وغيره ، ولا أظنّها تخفى عليك إن أيقنت ما تقدّم وإلا فالإعادة مع تأديتها إلى إطالة لا تفيدك .

[تصريف : يرى]

(وكذا قياس يَرَى يَرْأى) أي قياس يرى أن يكون كَيَنْأى ، ويَرْعَى ، لأنه من بابهما (لكن العرب قد اجتمعت على حذف الهمزة) التي هي عين فعله (من مضارعه) أي مضارع رأى ، والأولى

والأولى ظاهراً(١) أن يقول: على حذف الهمزة منه، لأن بحثه إنما هو في يرى وهو مضارع، وإنما عدل عن ذلك لئلاّ يتوهم أن الحذف مخصوص بـ«يرى» فعلم من عبارته أن الحذف جار في المضارع مطلقاً فافهم.

(فقالوا : يَرى ، يَرَيَان، يَرَوْنَ ـ تَرى ، تَريانِ ، يَرَوْنَ ـ تَرَى ، تَريانِ، تَرَوْنَ ـ تَرَيْن ـ تَرَيان! تَرَيْن ـ أرى، نَرى.

والأصل : يَرْأيُ ، نقلت حركة الهمزة إلى ما قبلها ، وحذفت الهمزة فقيل : يَرَى .

وهذا الحذف ملتزم تخفيفاً ، لأنه كثر استعمال ذلك فلا يقال : يَرْأى أصلا إلى في ضرّورة الشعر كقوله : ـ

---

(١) أي على حسب الظاهر .

أَلَمْ تَرَا ما لاقَيْتَ والدَّهْرُ أَعْصُرٌ ... ومَنْ يتملَّ العَيْشَ يَرأى ويَسْمَعِ [1]

والقياس : يرى .

وكقوله : ـ

أُرِي عَيْنَيَّ مـا لـم تَـرْأَيـاهُ ... كـلانـا عـالِمٌ بـالتُّـرهـاتِ [2]

وقد حذف الشاعر الهمزة من ماضيه أيضاً فقال : ـ

صاحِ هَلْ رَيْتَ أو سَمِعْتَ براعٍ ... رَدَّفي الضَّرعِ ماقَرى في الحِلابِ [3]

والقياس : رأيت .

ولم يلزم الحذف في نحو ينأى ، لأنه لم يكثر مثل يَرَى .

(و) قد (اتَّفق في خطاب المؤنث لفظُ الواحدةِ والجمع واخْتَلف في التَّقدير) ، لأنك تقول : تَرَيْنَ يا امرأة وتَرَيْنَ يا نسوة (لكن وزن الواحدة : تَفِين) بحذف العين واللام لأن أصله تَرْأَيِين ، حذفت الهمزة فصارت تَرَيِين ثم قلبت الياء ألفاً وحذفت ، فبقي تَرَيْنَ ، بحذف العين واللاّم .

(و) وزن (الجمع : تَفَلْنَ) بحذف العين فقط ، لأن أصله تَرْأَيْن كَتَرْضَيْن ، حذفت الهمزة كما ذكرنا فبقي : تَرَيْن بإثبات الفاء واللام ، والياء ههنا لام الفعل وفي الواحدة ضمير الفاعل .

---

(1) نسب في اللسان : « رأي » للأعلم بن جرادة السعدي وانظر نوادري أبي زيد / ١٨٥ ، والمحتسب ١ / ١٢٩ ، وأمالي الزجاجي / ٨٨ .

(2) من شواهد المحتسب ١ / ١٢٨ ، والخصائص ٣ / ١٥٣ ، وابن الشجري ٢ / ٢٠ ، ٢٠٠ ، وابن يعيش ٩ / ١١٠ ، والشافية ٤ / ٣٢٢ ، والمغنى رقم ٥٠٤ .

(3) انظر اللسان : « رأى » .

وقرى : جمع ، والحِلاب بكسر الحاء : الإناء الذي يحلب فيه اللبن .

(وإذا أَمَرْتَ منه) أي بَنَيْت امْر من : تَرى (قلت على الأصل : إرْءَ كارْعَ) ، لأنه من : تَرْأى حذف حرف المضارعة ولام الفعل ، وأتى بهمزة وصل مكسورة فقيل : إرْءَ ، وتصريفه كتصريف إرْض .

وفي عبارته كزازة لأن الجزاء إذا كان ماضياً بغير قد لم يجز دخول الفاء فيه ، فحقّها أن يقول : إذا أمرت منه قلت كما في بعض النسخ وكأن هذا سهو من الكاتب فحينئذ لا بدّ من تقدير قد لِيَصحّ .

(و) قلت (على) تقدير (الحذف : رِ) مِنْ « ترى » بحذف حرف المضارعة واللّام ، والوزن : فِ .

(ويلزمه الهاء في الوقف) كما ذكر في : قِهْ (فتقول : رهْ ، رَيا، رُوْا) أصله: رَيُوا. (رَيْ) أصله: رَيِي (رَيا، رَيْنَ) والراء في الجميع مفتوحة إذ لا داعي للعدول عنه.

(وبالتّأكيد رَيِنّ) بإعادة اللام المحذوفة لما مرّ في اغْزُونّ ، (ريَّانّ - رَوُنّ) بضمّ الواو دون الحذف ، كما في أُغْزُوَنَّ ، لأنه لا ضمّة ههنا تدلّ عليه لأن ما قبله مفتوح - (رَيِنّ) بكسر ياء الضمير دون الحذف لذلك (رَيّانِ ، رَيْنَانِّ ، وبالخفيفة رَيِنْ ، رَوُنْ ، رَيِنْ ، فهو راءٍ) في اسم الفاعل .أصله : رائِيٌ أُعِلّ إعلال رامٍ (رائيان) في تثنيته، (راءون) في جَمْعِه ، أصله : رَائِيُون نُقلت ضمة الياء إلى الهمزة ، وحذفت الياء ، ووزنه : فاعون فهو (كراعٍ رَاعِيان ، رَاعُون ، وذاك مَرْئِيّ كَمَرْعِيّ) في اسم المفعول أصله : مَرْءُويٌ قلبت الواو ياء ، وأدغمت وكسر ما قبلها كما في : مَرْمِيّ .

(وبناء أَفْعَل منه) أي من رأى (مخالف لأخواته أيضاً) يعني

كما كان « يرى » مخالفاً لأخواته من نحو: يَنْأَى في التزام حذف الهمزة منه دون الأخوات.

كذلك بِناء باب الافعال منه مطلقاً، سواء كان ماضياً، أو مضارعاً، أو أمراً، أو غير ذلك مخالفٌ لأخواته في التزام حذف الهمزة منه دون الأخوات، وذلك لكثرة الاستعمال.

(فنقول : أرى ،) في الماضي أصله : أَرْأَى كَأَعْطَى ، نقلت حركة الهمزة إلى الراء وحذفت الهمزة ، وكذا أَرَيا ، أَرَوْا ـ أَرَتْ ، أَرَيَا ، أَرَيْنَ ، إلى آخره .

(يرى) في المضارع أصله : يُرْئِي كيُعْطِي ، نقلت وحذفت ، كذا يُرِيَان ، ويُرُوْنَ ، والأصل : يُرْئِيُونَ ، فوزنه : يُفُوْنَ ـ تُرِي ، تُرِيان ، يُرِين ، والأصل : يُرْيِينَ ، كيُكْرِمن الوزن : يُفِلْن ، (إراءةً) في المصدر والأصل : إِرْآياً كإِفْعالاً قلبت الياء همزة لوقوعها بعد الألف الزائدة فصار : إرآء ، ثم نقلت حركة الهمزة إلى الراء وحذفت الهمزة كما في الفاعل ، وعوضت تاء التّأنيث عن الهمزة كما عوضت عن الواو كما في إقامة فقيل : إراءَة .

(و) تقول : (إِرْآءً) بلا تعويض ، لأَنّ ذلك ليس مثل إقامة . لأنها لم تحذف من الفعل في إقامة بخلاف ذلك .

فلما حذفت من إقامة ما لم يحذف من الفعل الْتُزِم التعويض في الأكثر وههنا حذف في المصدر ما حذف في فعله فلم يحتج إلى لزوم التعويض فجوّزوا إراءً كثيراً شائعاً.

(و) تقول : (إرايَةً) بالياء أيضاً ، لأنها إنما تقلب همزة إذا وقعت طرفاً ومَنْ قلَبَ نَظر إلى أن التاء حكمها حكم كلمة أخرى ، فكأنها متطرّفة (فهو مُرٍ) في اسم الفاعل أصله : مُرْئِيٌ ، فحذفت

الهمزة كما ذكرَ، وأُعِل إعلال رام ، وقيل : مُرٍ على وزن مُقٍ ، (مُرِيان ، مُرُونِ) ، أصل مُرِيان: مُرْئِيان. وأصل مُرُون ، مُرْئِيُون .

وأرَت، في فعل الواحدة الغائبة أصله: أَرْأَيَتْ كأَعْطَيَتْ ، حذفت الهمزة كما تقدّم ، وقلبت الياء ألفاً وحذفت فقيل : أَرَت على وزن أَفَتْ ، فهي (مُرِيَةٌ) في اسم الفاعل من المؤنث أصله : مُرْئِيَة (مُرِيتان) أصله : مُرْئِيَتان ، (مُرِيات) أصله : مُرْئِيَات، (وذاك مُرىً) في اسم المفعول أصله : مُرْأَيٌ ، حذفت الهمزة كما تقدّم ، وقلبت ألفاً،ثم حذفت لالتقاء الساكنين بينها وبين التنوين ، ووزنه مُفيً .

وتقول في اسم الفاعل : جاءني مُرٍ ، ومررت بمرٍ بالحذف ، ورأيت مُرِياً بالإثبات لخفّة الفتحة .

وهنا أعني في اسم المفعول جاءني مُرىً ورأيت مُرىً ومررت بمرىً بالحذف في الجميع لبقاء العدلة أعني الحركة وانفتاح ما قبلها .

وفي تثنية المفعول (مُرَيان) بفتح الراء ، ولم تقلب الياء ألفاً ، لأن الألف في التثنية تقتضي فتح ما قبلها البتة،ولو قلبت الياء وحذفت فقلت : مُران لزم الالتباس عند الإضافة نحو : مرا زيد .

وفي الجمع (مُرَوْنَ) بفتح الراء ، أصله : مُرْأَيُون ، قلبت الياءُ ألفاً .

وحذفت (مُراةٌ) في المؤنّث أصلها مُرْأَيَةٌ فقلت الياء ألفاً (مُراتان) أصله : مُرأَيَتَان (مُرَيات) بفتح الراء ولم تقلب الياء ألفاً لئلا يلتبس بالواحدة .

(و) تقول في (الأمر منه : اَرِ) بناءً على الأصل المرفوض وهو تأْرِي،حذف حرف المضارعة واللام فبقي أرِ ، (أرِيا ، أرُوا) أصله : أرِيُوا ، نقلت ضمة الياء وحذفت .

(أرِي) أصله أرْيِي ، نقلت كسرة الياء ، وحذفت والوزن لهما : أفُوا أفِي (أرِيا ، أرِينَ) على وزن أفِلْنَ، فالياء هو اللاّم بخلاف الواحدة فإنه فيها ضمير .

(وبالتأكيد أرِيَنّ) بإعادة اللام كاغْزُوَنّ ، (أرِيانّ أرُنّ) ، بحذف الواو لدلالة الضمة عليها .

(أرِنَّ) بحذف الياء ، لدلالة الكسرة عليها (أرِيَانِّ ، أرِينَانِّ) .

(وبالنّهي أي وفي النّهي (لا تُرِ ، لا تُرِيا ، لا تُرُوا ـ لا تُرِي ، لا تُرِيا ، لا تُروا ـ لا تُرِي ، لا تُرِيا ، لا تُرِين) .

وبالتأكيد : لا تُرِيَنَّ ، لا تُرِيَانّ ، لا تُرُنّ ـ لا تُرِنّ ، لا تُرِيانّ ، لا تُرِينَانِّ) وكلّ ذلك ظاهرٌ كما عرفت لِمَا مَرّ فيما تقدم من حذف اللام في تُرَ، لا تُروا، لا تُرِي، والإثبات في البواقي والإعادة في الواحدة وحذف واو الضمير ويائه عند التأكيد، فتأمل فإني ذكرت كثيراً مما يستغني عنه تسهيلاً على المستفيدين .

واعلم أن ما ترك المصنف من المجرّدات والمتشعبات حكمهما أيضاً كحكم غير المهموز إلا أن الهمزة قد تخفّف على حسب المقتضى ، وفيما ذكرنا إرشاد .

(وتقول في افتعل من المهموز الفاء : إيتال)[1] أي أصْلح ،

---

(١) في القاموس : « آل » : آل إيالاً وإيالة : المال أصلحه وساسه كائتاله .

(كاِختارَ واِيتَلَى) أي قصر (كاقْتَضى).

والأصل: اِئْتَال واِئْتَلى، قلبت الهمزة الثانية ياءً كما في إيمان.

وخُصّ بالذّكر، لئلا يتوهّم أنه لما قلبت الهمزة ياءً صار اِيتَسر، فيجوز قلبُ الياءِ تاء، وادغام التاء في التاء، فقال وتقول: اِيتَال كاِختار واِيتلَى كاِقْتَضى من غير إدغام «لا» كاتّعدوا، واتّسروا بالإدغام، لأن الياء هنا عارضة غير مستمرّة، وتحذف في أكثر المواضع أعني عند حذف همزة الوصل في الدّرج، وقول من قال: اِتَّزَر في اِيتَزر خطأ.

وأمّا اتّخذ فليس من أخذ بل من اتّخذ، بمعنى أخذ فلذلك أدغم، وإلا لوجَب أن يقال: اِيتّخذ:

هذا آخر الكلام في المهموز فلنشرع في الفصل الذي به نختم الفصول وهو:ـ

(بناء اسْمَي الزّمان والمكان)

(فصل في بناء اسْمَي الزّمان والمكان) وهو اسم وضع لزمان أو مكان باعتبار وقوع الفعل فيه مطلقاً من غير تقييد، وهو من الألفاظ المشتركة، مثلاً المجلس يصلح لمكان الجُلوس، وزمانه (فتقوْل) في بناء اسمي الزمان والمكان (مِن يَفْعِل بكسر العين على مَفْعِل مكسور العين) للتوافق، (كالمَجْلِس) في السّالم (والمَبِيت) في غير السالم، أصله: مَبْيِت نقلت كسرةُ الياء إلى ما قبلها.

(ومِن يفعَل ويفعُل بفتح العين وضمّها على مفْعَل) مفتوح العين، أمّا في مفتوح العين فللتوافق، وأما في مَضْمُومه فلتعذّر الضّم لرفضهم مَفْعُلاً في الكلام إلاّ مَكْرُماً ومَعُوناً.

ويرجّح الفتح على الكسر لخفته (بالفتح كالمَذْهَب) من يَذْهب بالفتح، (والمَقْتَل) من يَقْتُل بالضم (والمَشْرب)، من يَشْرَبَ بالفتح،

لكن من باب عَلِمَ يَعْلَم (والمَقام) مِنْ يَقُوم أجوف والأصل: مُقْوَم، إعل إعلال قام.

ولما كان هنا مظنّة اعتراض بأنّا نجد أسماء من يَفْعَل بالفتح والضّم على مَفْعِل بالكسر أشار إلى جوابه بقوله:ـ

(وشذ **المَسْجِد** ، **والمَشْرِق** ، **والمَغرِب** ، **والمَطْلِع** ، **والمَجْزِر**) مكان نحر الابل (**والمَرْفِق**) مكان الرِّفْق (**والمَفْرِق** مكان الفَرْقِ ، ومنه مفرِق الرأس (**والمَسْكِن**) مكان السّكون (**والمَنْسِك**) ، مكان النّسك ، وهو العبادة (**والمَنْبِت**) مكان النبات ، (**والمَسْقِط**) مكان السّقوط ، ومنه **مَسْقِط** الرأس ، يعني أن هذه كلّها جاءت مكسورة العين على خلاف القياس ، والقياس الفتح ، لأن المَجْزَر من جَزَر مفتوح العين والباقي من مضمومه .

(وحكي الفتح في بعضها) أي فتح العين في بعض هذه المذكورات على ما هو القياس وهو **المَسْجَد والمَسْكَن والمَطْلَع** .

(وأجيز) الفتح (في كلّها) على القياس لكن لم يُحْك في الجميع ، قال ابن السّكيت في إصلاح المنطق : الفتح في كلها جائز وإن لم نسمعه يعني في الكُلّ .

(هذا) أي الذي ذكرنا إنما يكون (إذا كان الفعل صحيح الفاء واللام .

(وأما غيره) أي غير صحيح الفاء واللام (فمنَ المعتل الفاء) اسم الزمان والمكان (مكسورٌ) عينُهُ (أبداً **كالموضع والموعد** الخ) ، لأن الكسرة هنا أسهل بشهادة الوجدان .

قال ابن السّكيت: وزعم الكسائي أنه سمع: **مَوْجلاً**[1] بالفتح .

---

(١) انظر النص في إصلاح المنطق / ٢٢٠ وهو : «موجلاً» بالجيم لا بالحاء كما في ط وبعض النسخ المخطوطة .

وسمع القرّاء: مَوْضَعاً بالفتح، قال الشاعر على ما رواه الكسائي: .

فَأَصْبَحَ العِينُ رُكُوداً على الأو شاز أن يَرْسَخْنَ في المَوْحَلِ[1]

ونحو ذلك شاذٌ .

(ومن المعتلّ اللّام) اسمُ الزّمان والمكان (مفتوح) عينُهُ (أبداً) سواء كان الفعلُ مفتوحَ العين أو مضمومَه أو مكسورَه واويًّا أو يائيًّا يقلب اللّام ألفاً (كالمأْوَى والمَرْمَى ، مثّل بمثالين تنبيهاً على أنّ الحكم واحدٌ فيما عينُهُ أيضاً حَرْفُ عِلّة ، وفيما ليس كذلك ، وروي مَأْوِيَ الإبل ، ومَأْقِيَ العَيْن بالكسر فيهما[2] .

ولي ههنا نظر ، لأنهم يقولون : معتلّ الفاء يكسر أبداً ومعتل اللّام يفتح أبداً فلم يعلم أنَّ معتل الفاء واللام كيف حُكْمُهُ أيفتح أم يكسر ؟ .

كثيراً ما ترددت في ذلك حتى وجدت في تصانيف بعض المتأخرين أنه مفتوحُ العين كالنّاقص نحو: مَوْقًى بفتح القاف وفي كلام صاحب المفتاح أيضاً إيماءً إلى ذلك .

(وقد تدخل على بعضها تاءُ التّأنيث) إمّا للمبالغة أو لإرادة البقعة وذلك مقصورٌ على السّماع (كالمَظَنّة) للمكان الذي يظنّ أن

---

(1) انظر اللسان : « وحل » والأوشاز بالزاي : الأماكن المرتفعة وفي اللسان : « الأوشاذ » بالذال ، تحريف .

والشاهد كما في اللّسان منسوب للمتنخل الهُذليّ ومعنى الشاهد : أن بقر الوحش وقفت على الروابي مخافة الوحل لكثرة الأمطار .

وهذا الشاهد خاص: لـ«وحل» بالحاء لا، بـ«وجل» بالجيم كما هو في إصلاح المنطق.

(2) في إصلاح المنطق/١٢١: «وما كان من ذوات الواو والياء من: دعوت، وقضيت فالمفْعَل منه مفتوح ، اسماً كان أو مصدراً إلاّ مَأْقِي العين فإن العرب كسرت هذا الحرف ، قال : وذكر لي أن بعض العرب تقول : مَأْوِي الإبل ، فهذان نادران » .

الشيء فيه (والمقبَرة) بالفتح لموضع يُقْبر فيه (والمشرَقَة) للموضع الذي تشرق فيه الشّمس .

وشذّ المُقْبرة والمُشرَقة بالضم) لأن القياس الفتح لكونهما من يفعُل مضموم العين ، وقيل : إنما يكون شاذًا إذا أريد به مكان الفِعْل ، وليس كذلك ، فإن المراد هنا المكان المخصوص .

قال ابن الحاجب : وأمّا ما جاء على مَفْعُلة بالضّم فأسماء غير جارية على الفعل ، لكنّها بمنزلة قارورة وَشِبْهها ، وقال بعض المحققين : إنّ ما جاء على مَفْعُلة بالضّم يراد بها أنّها موضوعة لذلك ومُتّخذَةً له ، فالمقبرَة بالفتح مكان الفعل وبالضّم البُقْعة التي من شأنها أن يُقْبر فيها أي التي هي المتّخذة لذلك ، وكذلك المشرقة الموضع الذي تُشْرِق فيه الشّمس المهيأ لذلك ، فنحو ذلك لم يذهب به مذهب الفعل ، وجَعَلَ خُروجَ صيغته عن صيغة الجاري على الفعل دليلاً على اختلاف معناه وكان ينبغي أن ينبه على أن المِظَنّة أيضاً شاذّ ، لأنها بالكسرة ، والقياسُ الفتح ، لأنها من يَظُنّ بالضمّ .

[بناء اسمي الزمان والمكان]

(و) بناء اسْمَيْ الزّمان والمكان (مما زاد على الثّلاثة) أي ثلاثيًا مزيداً فيه ، أو رباعياً مجرّداً ، أو مزيداً فيه (كاسم المفعول) ، لأن لفظ اسم المفعول خَفّ بفتح ما قبل الآخر ، ولأنه مفعول فيه في المعنى فيكون لفظُ اسم المفعول له أَقيس (كالمُدْخَل ، والمُقَام) والمُدَحْرَج والمُنْطَلق ، والمُسْتَخرَج ، والمُحْرَنْجَم ، قال : والمُحْرَنْجَم : الجامِلُ[1] ، والنُّؤْيُ[2] .

---

(١) في اللسان : « جمل » : قطيع من الإبل معها رعيانها وأربابها .

(٢) وفي اللسان أيضاً : « نأى » النؤى حفرة حول الخباء يجتمع فيها السيل ، وتمنع دخول ماء المطرفيه .

ولما كان هنا بحث يناسب اسم المكان أشار إليه بقوله : (وإذا كَثُر الشَّيء بالمكان قيل فيه : مَفْعَلة) بفتح الميم والعين ، واللام وسكون الفاء مبنيّة (من الثّلاثيّ المجرّد) أي إن كان الاسم مجرّداً بُني ، وإن كان مزيداً فيه رُدّ إلى المجرّد وبُني (فيقال أرض مَسْبَعة) : أي كثيرة السبع ، (ومَأْسَدَة) أي كثيرة الأسد (ومَذْأَبة) أي كثيرة الذئب .

من المجرد: (مَبْطَخَة)، أي كثيرة البطّيخ (ومَقْثَأة) أي كثيرة القثّاء من المَزيد فيه، حذفت إحدى الطّاءين والياء من بطّيخ ، وإحدى الثّاءين والألف من قثّاء.

ووجدت في بعض النسخ مَطْبَخة بتقديم الطاء على البّاء وهو سَهْوٌ ، ولكن توجيها أن يكون من الطّبخ ، والطّبيخ لغة في البطيخ قال في ديوان الأدب : والطبيخ لغةٌ في البطيخ هي لغة أهل الحجاز ، وفي حديث عائشة رضي الله تعالى عنها أن النبي عليه الصلاة والسلام كان يأكل الطّبيخ بالرّطب .

وإن كان غير الثلاثيّ سواء كان رباعيًا مجرَّداً كثعلب أو مزيداً فيه كعُصفور أو خماسيًا كجَحْمَرِش ، وعَضْر فوط فلا ينبي منه ذلك للثقل بل يقال : كثيرة الثعلب والعصفور إلى غير ذلك ومما يناسب هذا الموضع اسم الآلة فنقول .

(اسم الآلة)

(وأما اسم الآلة وهو) أي الآلة (ما يُعالِج به الفاعلُ المفعولَ لوصول الأثر إليه) أي إلى المفعول ، مثلاً : الْمِنْحَتُ الذي يعالج به النّجار الخشب لوصوْل الأثر إليه .

قوله : « وهو » راجع إلى الآلة وإن كان مؤنّثاً ، لأن ما يعالِج

إلى آخره عبارة عنها وهو مذكّر ، فيجوز أن يقال الآلة هي أو هو ما[1] ، ولا يجوز أن يكون راجعاً[2] إلى اسم الآلة ، لأن التّعريف إنما يصدق على الآلة لا على اسمها إلاّ على تقدير مضاف محذوف أي اسم الآلة ، اسم ما يُعالِج به ، وليس بصحيح أيضاً ، لأنه يُدْخِل القدم وأمثاله وليس باسم الآلة في الاصطلاح .

وقد علم من تعريف الآلة أنها إنما تكون للأفعال العلاجية ولا تكون للأفعال اللاّزمة إذ لا مفعول لها .

(فيجيء) جواب أمّا اسم الآلة (على مثال مِحْلَب) ، أي على (مِفْعَل و) مثال مِكْسَحَة أي (مِفْعَلة) بالحاق التاء ويُقْصَر ذلكِ على السّماع (و) مثال مِفْتاح أي على (مِفْعال) ، وإنما قال ذلك لئلاّ يحتاج إلى التمثيل .

(ومِصْفاة) هي أيضاً على مثال مِكْسَحة لأن أصلها مِصْفَوة قلبت الواو ألفاً لكن ذكرها لئلا يتوهّم خروجها حيث لم تكن على وزن مِكْسحة ظاهراً .

(وقالوا مِرْقاة) بكسر الميم (على هذا) أي على أنها اسم الآلة كالمِصْفَاة ، لأنه اسْم يُرْتقى به أي يصعد عليه وهو السّلم ، وإنما ذكرها لأن فيها بحثاً وهو أنها جاءت بفتح الميم وهو ليس من صيغ اسم الآلة ومعناهما واحدٌ .

(ومن فتح الميم) وقال المَرْقاة (أراد المكان)، أي مكان الرّقي دون الآلة.

---

(١) أي لفظ « ما » .

(٢) أي لفظ : « هو » .

قال ابن السكيت: قالوا مَطْهرة ومِطْهرة، ومِرْقاة، ومَرْقاة، ومِسْقاة، ومَسْقاة، فَمنْ كسرها شبهها بالآلة التي يعمل بها، ومَنْ فتحها قال: هذا موضع يجعل فيه فجعله مخالفاً بفتح الميم.

وتحقيق هذا الكلام أن المرقاة والمسقاة والمطهرة لها اعتباران: أحدهما: أنها أَمْكِنة فإن السّلّم مكان الرّقي من حيث أن الرّقي فيه، والآخر: أنها آلة لأن السلم آلة الرّقي فمن نظر إلى الأول فتح الميم، ومن نظَر إلى الثاني كسرَها، فالمفتوح والمكسور إنما يُقالان لشيء واحد، لكن النظر مختلف، فَافْهَم.

ولما قال: إن من صيغ الآلة هذه المذكورات وقد جاءت أسماء للآلة مضمومة الميم والعين فأشار إليها بقوله.

(وشذ مُدْهُن) للإناء الذي جُعل الدّهن فيه، (ومُسْعُط) للإناء الذي جعل فيه السَّعُوط، (ومُدُقّ) لما يُدَقّ به (ومُنْخُل) لما يُنْخَل به، (ومُكْحُلَة) للإناء الذي جعل فيه الكُحْل (ومُحْرُضَة) للذي جعل لِلأُشْنان(٢) حال كونها (مضمومة الميم والعين).

والقياسُ كسرُ الميم وفَتْحُ العَيْن، وفيه نظر، لأنها ليست من اسم الآلة الذي يبحث عنه، بل هي أسماءٌ موضوعةٌ لآلات مخصوصةٍ فلا وَجْه للشّذوذ.

قال سيبويه: لم يذهبوا بها مذهب الفعل، لكنها جعلت أسماء

---

(١) السّعَوط كصبور: الدواء، والمُسْعُط بالضم ما يجعل فيه، ويصبّ منه. (القاموس: سعط).

(٢) في القاموس: الأُشْنانُ بالضم والكسر نافع للجرب والحِكّة، جلاّءٌ، منقٍّ، مدرٌّ للطمث، مسقط للأجنّة، وينسب إلى بيعه محدِّثون.

لهذه الأوعية إلا المُنْخُل والمُدُق ، فانهما أسماء آلة فيصح أن يقال إنهما من الشواذ ، (وجاء مِدَق ومِدَقّة) بكسر الميم وفتح العين (على القياس) هذا .

[اسم المرّة]

(تنبيه) علي كيفية (بناء المرّة) وهي المصدر الذي قُصِد به الوحدة من مَرّات الفعل باعتبار حقيقة الفعل لا باعتبار خصوصية نوع المَرّة (من المصدر الثّلاثيّ المجرّد) تكون (على فَعْلة بالفتح تقول ضربْتُ ضَرْبة) في السّالم (وقُمت قَوْمة) في غيره أي ضَرْباً واحداً ، وقياماً واحداً ، وقد شذ عن ذلك أتيته إتيانةً ، ولقيته لِقاءةً ، والقياس أتْيةً ولَقْيَةً .

(و) المرة (مما زاد على الثلاثي) رباعيًّا أو ثلاثيًّا مزيداً فيه تحصل (بزيادة التاء) التي للتأنيث للوقوف عليها هاء في آخر المصدر (كالإعطاءة ، والانطلاقة) ، والاستخراجة ، والتَّدَحْرُجة .

هذا الحكم في الثلاثي المجرد والمزيد فيه والرّباعي كلها (إلا ما فيه تاءُ التأنيث منهما) أي من الثلاثي والرباعي فإنه إن كان فيه تاء التأنيث (فالوصف فيه بالواحدة) واجبُ (كقولك: رحمته رَحْمَة واحدة، ودحرجته دَحْرجة واحدة) وقاتلته مقاتلةً واحدةً، واطمأننت طمأنينةً واحدة.

والمصادر التي فيها تاء التأنيث فيها قياسيّ وسماعيّ ، فالقياسي مصدر فَعْلَل وفاعَل مطلقاً ومصدر فعّل ناقصاً ، ومصدر أفعل واستفعل أجْوفين ، والسّماعيّ نحو : رَحْمة ، ونِشْدة ، وكُدْرة ، وعليك بالسّماع .

[اسم الهيئة]

ويبني منه أيضاً ما يدلّ على نوع الفعل نحوُ ضربتُه ضِرْبةً أي نوعاً من الضّرَب ، وجلست جِلْسةً أي نوعاً من الجلوس فأشار إليه بقوله .

(والفِعْلة بالكسر) أي بكسر الفاء (للنوع من الفعل تقول هو حَسُن الطِّعمة والجِلْسة) أي حَسَن النّوع من الطّعم والجُلوس .

وقال المصنف رحمة الله تعالى في شرح (الهادي) : المراد بالنوع : الحالة التي عليها الفاعل تقول: هو حسن الرِّكْبة إذا كان رُكوبه حسناً يعني ذلك عامّة في الرّكوب ، وهو حسن الجِلْسة يعني أن ذلك لما كان موجوداً منه صار حالة له ، ومثله العِذْرة لحالة وقت الاعتذار ، والقِتْلة للحالة التي قُتِل عليها ، والمِيتَة للحالة التي أُمِيت عليها. هذا في الثّلاثيّ المجرّد الذي لا تاء فيه .

وأما في غيره فالنوع منه كالمرّة بلا فَرْقٍ في اللّفظ. والفارق القرائن الخارجية تقول : رَحْمة واحدة للمرّة. ولطيفةً أو نحوها للنّوع ، وكذا دحرجة واحدةً ، ودَحْرجة لطيفة ونحوها ، وانطلاقةً واحدةً للمرة وحسنةً ، أو قبيحةً ، أو غيرهما للنوع ، وكذلك البواقي.

والله أعلم بالصّواب وإليه المرجع والمآب.

تم تحقيقه ـ بفضل الله وعونه ـ في اليوم الثاني من شهر شوال ١٤٠١ هـ الموافق اليوم الثاني من شهر اغسطس سنة ١٩٨١ م . بمدينة الكويت.

دليل الفهارس

فهرس شواهد القرآن الكريم

فهرس شواهد القراءات

فهرس الشعر

فهرس الأعلام

قبائل

مذاهب نحوية

البلاد والأماكن

المصادر التي وردت في المقدمة وفي نصوص الكتاب

المصادر والمراجع

١ ـ اتحاف فضلاء البشر : للشيخ أحمد بن محمد الدمياطي الشهير بالبناء المتوفى ١١١٧ هـ ـ صححه على محمد الضباع ـ مطبعة المشهد الحسيني .

٢ ـ أثر القراءات القرآنية في الدراسات النحوية : للدكتور / عبدالعال سالم مكرم طبعة أولى : المجلس الأعلى للشئون الإسلامية بالقاهرة ١٩٦٩ م . وطبعة ثانية : مؤسسة الصباح للنشر بالكويت سنة ١٩٧٨ م .

٣ ـ الأشباه والنظائر في النحو : جلال الدين السيوطي . ط ثانية : حيدرآباد (الهند) .

٤ ـ إصلاح المنطق : لأبي يوسف يعقوب بن إسحق ، تحقيق الأستاذ عبدالسلام هارون . مطبعة دار المعارف . طبعة ثانية .

٥ ـ الاقتضاب في شرح أدب الكتاب : ابن السّيد البطليوسي : تحقيق : عبدالله البستاني ـ المطبعة الأدبيّة ـ بيروت ١٩٠٢ .

٦ ـ الأمالي : للزّجاجي . مطبعة السعادة ١٣٢٤ هـ .

٧ ـ الأمالي : لابن الشجريّ طبع الهند ١٣٤٩ هـ .

٨ ـ إملاء ما منّ به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات : لأبي البقاء العكبري . مطبعة الحلبي ط أولى .

٩ ـ الإنصاف في مسائل الخلاف : لابن الأنباري ، تحقيق محمد محيي الدين مطبعة السعادة ، ط رابعة .

١٠ ـ أوضح المسالك : لابن هشام الأنصاري . تحقيق محمد محيي الدين ـ دار إحياء التراث العربيّ .

١١ ـ البحر المحيط : لأبي حيان الأندلسيّ . مطبعة السعادة ط أولى .

١٢ ـ بغية الوعاة : لجلال الدين السّيوطيّ : تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم مطبعة عيسى الحلبيّ .

١٣ ـ التعريفات : لابن السّيد مطبعة مصطفى البابي الحلبي ١٩٣٨ م .

١٤ ـ تفسير الطبري : أبو جعفر بن محمد بن جرير الطبري المطبعة الميمنيّة .

١٥ ـ تفسير القرطبي : لأبي عبدالله محمد بن أحمد الأنصاري ، دار إحياء التراث العربيّ ـ بيروت ـ لبنان .

١٦ ـ تفسير الكشاف : لجارالله الزمخشري ـ دار الكتاب العربيّ ـ بيروت ـ لبنان .

١٧ ـ حاشية يس على التصريح : مطبعة عيسى البابي الحلبيّ .

١٨ ـ خزانة الأدب للبغدادي : دار صادر . بيروت ، ونسخة أخرى بتحقيق الأستاذ عبدالسلام هارون طبع الهيئة المصرية العامة للكتاب .

١٩ ـ الخصائص : لابن جني : تحقيق الشيخ محمد علي النجار ـ مطبعة دار الكتب المصرية ١٣٧٦ هـ .

٢٠ ـ الدرر اللوامع على همع الهوامع : لأحمد بن الأمين الشنقيطيّ نشر الخانجي ـ المطبعة الجمالية بالقاهرة .

٢١ ـ ديوان ابن أحمر : جمعه الدكتور : حسين عطوان، مطبوعات مجمع اللغة العربيّة بدمشق .

٢٢ ـ ديوان الأعشى : دار الكتاب العربيّ ـ بيروت .

٢٣ ـ ديوان جرير : دار صادر ـ بيروت .

٢٤ ـ ديوان زهير : مطبعة الثقافة ـ بيروت .

٢٥ ـ ديوان عبيد بن الأبرص : دار صادر ـ بيروت .

٢٦ ـ ديوان العجاج : تحقيق الدكتور عزة حسن ـ دار الشرق ـ بيروت .

٢٧ ـ ديوان علقمة الفحْل : دار الفكر للجميع ـ بيروت .

٢٨ ـ سرّ صناعة الإعراب : لابن جني : تحقيق المرحوم الأستاذ مصطفى السقا وآخرين . مطبعة الحلبي .

٢٩ ـ شرح الأشموني على ألفية ابن مالك : طبع عيسى الحلبيّ .

٣٠ ـ شرح التصريح على التوضيح : لخالد الأزهري . طبع عيسى الحلبيّ .

٣١ ـ شرح ديوان الحماسة للتبريزيّ : تحقيق الشيخ محمد محيي الدين ، مطبعة حجازي بالقاهرة .

٣٢ ـ شرح الشافية : لرضي الدين الاستراباذي . تحقيق الشيخ محمد نورالحسن ـ محمد محيي الدين ـ محمد الزفزاف . مطبعة حجازي .

٣٣ ـ شرح شذور الذهب : لابن هشام . تحقيق الأستاذ محيي الدين عبدالحميد ـ عدة طبعات .

٣٤ ـ شرح شواهد المغني : للسيوطيّ ـ لجنة إحياء التراث العربيّ .

٣٥ ـ شرح الكافية : لرضي الدين الإستراباذي ـ دار الكتب العلمية ـ بيروت .

٣٦ ـ شرح المفصّل : لابن يعيش . مطبعة منير .

٣٧ ـ شرح الملوكي في التصريف : لابن يعيش ، تحقيق د /فخرالدين قباوة المكتبة العربية بحلب .

٣٨ ـ شواهد العيني: هامش الأشموني ، وهامش الخزانة .

٣٩ ـ عبدالقاهر الجرجانيّ : للدكتور أحمد مطلوب ـ وكالة المطبوعات ـ الكويت .

٤٠ ـ فهرس مخطوطات : مكتبة الأزهر .

٤١ ـ القاموس المحيط .

٤٢ ـ كتاب سيبويه : المطبعة الأميرية ، ونسخة أخرى بتحقيق الأستاذ عبدالسلام هارون : الهيئة المصرية العامة للكتاب .

٤٣ ـ كشف الظنون : لحاجي خليفة . طبع الآستانة . ١٣٦٠ هـ .

٤٤ ـ لسان العرب .

٤٥ ـ المحتسب في القراءات الشواذ : لابن جني : تحقيق الأستاذين : علي النجدي ، د /عبدالفتاح شلبي ـ طبع المجلس الأعلى للشئون الإسلاميّة .

٤٦ ـ معجم الشواهد : للأستاذ عبدالسلام هارون : طبع الخانجي .

٤٧ ـ معجم المطبوعات العربيّة : ليوسف سركيس طبع ١٩٢٨ .

٤٨ ـ المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي : رتّبه لفيف من المستشرقين طبع ليدن ١٩٣٦ م .

٤٩ ـ المغني : لابن هشام : طبع عيسى الحلبي ، ونسخة أخرى بتحقيق سعيد الأفغاني ، ود /مازن المبارك : طبع بيروت .

٥٠ ـ المقتضب للمبرد : تحقيق الأستاذ محمد عبدالخالق عضيمة . ط ١٣٨٦ هـ .

٥١ ـ المقرب : لابن عصفور : تحقيق الأستاذين : أحمد عبدالستار الجواري وعبدالله الجبوري . مطبعة العاني ـ بغداد .

٥٢ ـ **الممتع في التصريف** : لابن عصفور : تحقيق د /فخرالدين قباوة المكتبة العربيّة بحلب .

٥٣ ـ **مناهج بلاغية** : للدكتور أحمد مطلوب ـ وكالة المطبوعات ـ الكويت .

٥٤ ـ **المنصف** : لابن جنيّ : تحقيق الأستاذين إبراهيم مصطفى وعبدالله أمين . مطبعة عيسى الحلبي .

٥٥ ـ **الموجز في النحو** : لابن السراج : تحقيق مصطفى الشويمي : مؤسسة بدران .

٥٦ ـ **النشر في القراءات العشر** : لابن الجزريّ ، تحقيق محمد أحمد دهمان مطبعة التوفيق بدمشق .

٥٧ ـ **همع الهوامع** : لجلال الدين السيوطيّ : تحقيق الأستاذ : عبدالسلام هارون ، ود /عبدالعال سالم مكرم .

فهرس الموضوعات

ا هـ .

5